موقف الأشموني من آراء الكوفيين

إعداد

د / محمد علي إبراهيم عجيزة

أستاذ اللغويات المساعد

في كلية الآداب- جامعة بنها

١٤٤٢هـ = ٢٠٢١م

ض

موقف الأشموني من آراء الكوفيين

محمد علي إبراهيم عجيزة
أستاذ اللغويات المساعد بكلية الآداب- قسم اللغة العربية- كلية الآداب-جامعة بنها.
البريد الالكتروني:
Agiza9@gmail.com

ملخص البحث

يتناول هذا البحث موقف الشيخ الأشموني في كتابه "منهج السالك إلىٰ ألفية ابن مالك" من آراء الكوفيين النحوية، وهذه الآراء بلا شك تمثل مذهبا نحويا له سماته التي تميزه عن باقي المدارس النحوية، وقد وسمته بـ: موقف الأشموني من آراء الكوفيين.

وقد كان الدافع وراء اختيار هذا الموضوع الآتي:

١- أن شيخنا الأشموني وهو من أبرز النحاة المصريين في القرن التاسع الهجري، قد تعرض في شرحه للآراء والمذاهب النحوية، وناقشها مناقشة علمية، وافق بعضها، وخالف بعضها الآخر، وساق في سبيل ذلك الأدلة، والنصوص الواردة عن العرب، كما أنه قدم لنا صورة لكثير من آراء النحاة ممن ضاعت كتبهم.

٢- أن كتاب "منهج السالك" يعد من أهم المراجع التي عنيت بشرح ألفية الإمام ابن مالك. فهو مرجع علمي عظيم الفائدة، جليل القدر، ويتجلىٰ ذلك في غزارة مادته، وكثرة شواهده المتنوعة، وتميزه بالتنبيهات النحوية، والخواتيم التي يضعها في آخر بعض الأبواب. وكان من جملة ما تعرض له

شيخنا آراء مدرسة الكوفة، حيث وافق أصحابها في مسائل، وخالفهم في أخرىٰ.

وقد حاولت في هذا البحث دراسة موقف الأشموني من آراء الكوفيين النحوية وتحليلها؛ محاولا تلمس معالم مذهبه النحوي الذي سار عليه في بناء موافقته أو مخالفته لآراء الكوفيين.

٣- أن هذا الموضوع – في حدود علم الباحث – موضوع بكر، حيث لم يتعرض له أحد من الباحثين من قبل؛ فهو يطرق بابا غير مطروق.

وقد اعتمدت المنهج الإحصائي، حيث قمت بإحصاء المواضع التي كان لشيخنا فيها رأي صريح فقط من آراء الكوفيين، وهي سبعة عشر موضعا. ثم عرجت علىٰ المنهج الوصفي التحليلي، حيث تناولت من خلاله كل مسألة علىٰ حدة، بينت في بدايتها رأي النحاة وما ساقوه من أدلة وبراهين تؤكد وجهة نظرهم، وذلك علىٰ اختلاف مذاهبهم النحوية، ثم قمت بتوثيق آراء الكوفيين وذلك بالرجوع إلىٰ مظانها في المراجع النحوية الأخرىٰ، ثم ثنيت بذكر رأي شيخنا الأشموني الصريح فيها، سواء أوافق فيها الكوفيين أم خالفهم، ثم بينت الرأي النحوي الذي أميل إليه، مؤيدا ذلك بالدليل، سواء أكان هذا الرأي موافقا رأي شيخنا الأشموني أم مخالفا له.

وقد نهض هذا البحث علىٰ تمهيد وسبعة عشر مبحثا، ذكرت في التمهيد ترجمة مختصرة للأشموني. ثم أعقبته بسبعة عشر مبحثا، تناولت في كل مبحث مسألة. وقد جاءت هذه المسائل في البحث مرتبة وفق ورودها في شرح الأشموني. ثم جاءت الخاتمة مشتملة علىٰ أهم النتائج.

الكلمات المفتاحية:

الأشموني – الكوفيون –الآراء النحوية – النحو –الصرف.

Al-Ashmouni's view on the opinions of the Kufis

dr: Mohamed Ali Ibrahim Agiza
Assistant Professor Arabic Language Department-College of Arts- Benha University.
Email: Agiza9@gmail.com

Abstract:

This research previews the view of Sheikh Al-Ashmouni in his book "Manhaj Al-Salik Ela Alfiyat Ibn Malik" regarding the grammatical opinions of the Kufis. The view is undoubtedly representing a doctrine that has its own characteristics that distinguish it from the rest of the grammar schools, and I named it: Al-Ashmouni's view of the opinions of the Kufis.

The reason behind choosing this topic was the following:

Our Sheikh Al-Ashmouni, one of the most prominent Egyptian scholars of grammar in the ninth century AH, presented in his explanation the grammatical opinions and doctrines, and discussed them with a scientific discussion, and some agreed with them and disagreed with some other opinions. For this he cited the evidence, and the texts from the Arabs, and he gave us a picture of many of the opinions of the grammarians whose books were lost.

The book "Manhaj Al-Salik" is one of the most important references that have been concerned with explaining the millennium of Imam Ibn Malik. It is a great scientific reference of great benefit, of great value, and this is evident in the abundance of its content, the abundance of its various evidence, being specialized with grammatical guides, and the conclusions that is placed at the end of some chapters. Among what our Sheikh was exposed to, were the opinions of the Kufa school, where he agreed on some issues, and disagreed with them on some others. In this research, I tried to study and analyze Al-Ashmouni's view on the grammatical opinions of the Kufis. Trying to see the features of his grammatical doctrine, which he followed in building his approval or disagreement with the views of the Kufis.

This topic within the limits of the researcher's knowledge is a brand-new topic, as none of the researchers has been exposed to it before.

I relied on the statistical method, where I counted the seventeen places in which our sheikh had an explicit opinion about the views of the Kufis, then I went to the descriptive-analytical method, through which I dealt with each issue separately, At the beginning, I showed the opinion of the grammarians and the evidence and proofs they presented that confirm their point of view, despite the difference among their grammatical doctrines, then I documented the views of the Kufis by referring to its appearance in other grammatical references, then I mentioned the frank opinion of our Sheikh Al-Ashmouni about it, whether he agreed with the Kufis or disagreed with them in it, then I showed the grammatical opinion to which I think it's true, supporting that with evidence, whether this opinion agrees with or contradicts the opinion of our Sheikh Al-Ashmouni.

This research was based on a preface and seventeen chapters, a brief translation of Al-Ashmouni was mentioned in the preface, then came the seventeen chapters. In each topic, I dealt with an issue. These issues came in the research arranged according to their occurrence in Al-Ashmouni's explanation. Then came the conclusion including the most important results.

Key Words:Al-Ashmouni - The Kufis - Grammatical Opinions – Grammar- Morphology.

المقدمـــة

الحمد لله وكفىٰ، والصلاة والسلام علىٰ الرسول المصطفىٰ، سيدنا محمد خاتم الأنبياء، ورحمة الله للعالمين، وعلىٰ آله وأصحابه وأتباعه إلىٰ يوم الدين. ..أما بعد:

فيحلق بنا هذا البحث حول موقف الشيخ أبي الحسن علي ابن محمد بن عيسىٰ بن يوسف بن محمد الملقب بالأشموني المتوفىٰ عام ٩٢٩هـ، في كتابه "منهج السالك إلىٰ ألفية ابن مالك" لأبي عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك المتوفىٰ عام: ٦٧١هـ- من آراء الكوفيين النحوية، وهذه الآراء بلا شك تمثل مذهبا نحويا مستقلا له من السمات ما يميزه عن غيره من المذاهب النحوية الأخرىٰ، وقد وسمته بـ : **موقف الأشموني من آراء الكوفيين**.

وقد كان الدافع وراء اختيار هذا الموضوع الآتي:

١- أن شيخنا أبا الحسن الأشموني وهو من أبرز النحاة المصريين في القرن العاشر الهجري، قد تعرض في شرحه للآراء والمذاهب النحوية، وناقشها مناقشة علمية، وافق بعضها، وخالف بعضها الآخر، وساق في سبيل ذلك الأدلة، والنصوص الواردة عن العرب، كما أنه قدم لنا صورة لكثير من آراء النحاة ممن ضاع أثرهم، ولا نجد كتبًا تضمه.

٢- أن كتاب "منهج السالك" يعد من أهم المراجع التي عنيت بشرح ألفية الإمام ابن مالك. فهو مرجع علمي عظيم الفائدة، جليل القدر، ويتجلىٰ

ذلك في غزارة مادته، وكثرة شواهده المتنوعة، وتميزه بالتنبيهات النحوية، والخواتيم التي يضعها في آخر بعض الأبواب. وكان من جملة ما تعرض له شيخنا آراء مدرسة الكوفة، حيث وافق أصحابها في مسائل، وخالفهم في أخرىٰ.

وقد حاولت في هذا البحث أن أتناول بالدراسة والتحليل موقف الأشموني من آراء الكوفيين النحوية. محاولا تلمس معالم مذهبه النحوي الذي سار عليه شيخنا في بناء موافقته أو مخالفته لآراء الكوفيين.

وأكاد أزعم أن هذا البحث قد حاز فضل السبق في ميدانه، فلم يتعرض أحد من الباحثين – في حدود علم الباحث– لهذا الموضوع، ولم أعثر علىٰ دراسات سابقة تناولته بالبحث والدرس.

وقد اتكأت في هذا البحث علىٰ المنهج الإحصائي، حيث قمت بإحصاء المواضع التي كان لشيخنا فيها رأي صريح من آراء الكوفيين، وهي سبعة عشر موضعا، وهي المواضع التي شاركت بها في بحث – لم يُنشَر– تم بالمشاركة مع زميل قد أحصىٰ له ثلاثة عشر موضعا، كان له فيها رأي ضمني. فاقتصرت في هذا البحث علىٰ ما قمت به، وهي المسائل التي كان للأشموني فيها رأي صريح، وقد جاءت هذه المسائل في البحث مرتبة وفق ورودها في شرح الأشموني.

ثم عرجت علىٰ المنهج الوصفي التحليلي، حيث تناولت من خلاله كل مسألة علىٰ حدة، بينت في مستهلها رأي النحاة وما ساقوه من أدلة وبراهين تؤكد وجهة نظرهم، وذلك علىٰ اختلاف مذاهبهم النحوية، ثم قمت بتوثيق آراء الكوفيين وذلك بالرجوع إلىٰ مظانها في المراجع النحوية الأخرىٰ، ثم ثنيت بذكر رأي شيخنا الأشموني الصريح فيها، سواء أوافق الكوفيين فيها أم خالفهم، ثم أدليت بدلوي وبينت الرأي النحوي الذي أميل إليه، مؤيدا ذلك بالدليل، سواء أكان هذا الرأي موافقا رأي شيخنا الأشموني أم مخالفا له.

وقد نهض هذا البحث على تمهيد وسبعة عشر مبحثا، خصصت كل مسألة بمبحث.

عرضت في التمهيد ترجمة مختصرة عن الأشموني، ثم تناولت في كل مبحث مسألة من المسائل التي كان للأشموني فيها رأي صريح، وهي سبع عشرة مسألة.

ثم أنهيت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج، ثم أتبعتها بثبت المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

وإني لأرجو من الله العلي القدير أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يكون فيه بعض الزاد لمن تتوق نفسه لأحد فروع العربية وهو علم النحو.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصل اللهم وسلم وبارك علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

تمهيد:

ترجمة الأشموني

(٨٣٨ - نحو ٩٠٠ هـ = ١٤٣٥ - نحو ١٤٩٥ م)

نسبه ومولده:

هو علي بن محمد بن عيسىٰ بن يوسف بن محمد النور أبو الحسن، بن الشمس بن الشرف نور الدين الأشموني: نحوي، من فقهاء الشافعية.

ولد بالقاهرة في شعبان سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة بنواحي قناطر السباع، وأصله من أشمون (بمصر)[١].

نشأته وعلمه:

نشأ منذ نعومة أظفاره نشأة علمية، فحفظ القرآن الكريم، وتلقىٰ العلم علىٰ يد مجموعة من العلماء، منهم النور الجوجري، وهو أول شيوخه الذي تتلمذ علىٰ يديه. وقد أخذ في الفقه عن المجلي، والعَلَم البلقيني، والمناوي، والبامي الذي لازمه كثيرا، وأخذ في الأصلين والعربية والفرائض وغيرها عن جماعة من العلماء، أهمهم وأشهرهم الكافياجي، وسيف الدين التقي الحصني، والشارمساحي.

واشتغل من سنة أربع وخمسين بعد حضوره إملاء شيخنا فيما قال، وتميز وبرع في الفضائل وتصدىٰ في كثير من النواحي للإقراء من سنة أربع وستين؛ فانتفع به الطلبة[٢].

---

(١) ينظر: الضوء اللامع، لأهل القرن التاسع، للسخاوي: ٦/ ٥.

(٢) ينظر: الأعلام للزركلي: ٥/ ١٠.

وقال السخاوي: " وتلقن الذكر من عَلِي حفيد يوسف العجمي، وسمع الحديث، وشرح ألفية ابن مالك وقطع من التسهيل، ونظمه لجمع الجوامع، ومجموع الكلائي، وإيساغوجي في المنطق، وعمل حاشية علىٰ الأنوار للأردبيلي وغيره، ورد علىٰ البقاعي انتقاده قول الغزالي ليس في الإمكان أبدع مما كان، وكنت ممن قرض نظمه لجمع الجوامع، وراج أمره هناك، ورجح علي الجلال بن الأسيوطي مع اشتراكهما في الحمق غير أن ذلك أرجح، وقد حج في سنة خمس وثمانين موسميا كل ذلك وهو متكسب بالشهادة.

ثم ولاه الزين زكريا القضاء بل أرسله لدمياط عقب موت الولوي البارنباري، فدام ثلاث سنين وانتفع به هناك، وكان المنصور يذاكره ثم امتحن بالترسيم مدة كان الاستادار يمده فيها ويسعفه إلىٰ أن خلص وأقام مستمرا علىٰ نيابته وأشغاله، ولأهل تلك النواحي به غاية النفع كان الله له"[1].

مصنفاته:

يعد كتاب الأشموني "منهج السالك إلىٰ ألفية ابن مالك" من أشهر مصنفاته في علم النحو، بل يعد من أفضل شروح الألفية؛ فهو مرجع علمي عظيم الفائدة، جليل القدر، ويتجلىٰ ذلك في غزارة مادته، وكثرة شواهده المتنوعة، وتميزه بالتنبيهات النحوية، والخواتيم التي يضعها في آخر بعض الأبواب.

(١) ينظر: الضوء اللامع، لأهل القرن التاسع، للسخاوي: ٦/ ٥.

و" نظم المنهاج " في الفقه، و " شرحه " و " نظم جمع الجوامع " و " نظم إيساغوجي " في المنطق[1].

وفاتـــــــه:

كانت وفاة الأشموني في حدود سنة تسعمائة (٩٠٠م)، وذكر هذا حاجي خليفة في كشف الظنون[2].

❁❁❁❁❁

(١) ينظر: الأعلام للزركلي: ٥/ ١٠.

(٢) ينظر: كشف الظنون: ١/ ١٥٣.

المسائل التي وافق فيها الأشموني رأي الكوفيين صراحة

١- **المبحث الأول:** تشديد نون اللذين واللتين وذين وتين.

٢- **المبحث الثاني**: حذف العائد المرفوع في صلة الموصول.

٣- ال**مبحث الثالث**: إعمال إن النافية عمل ليس.

٤- **المبحث الرابع:** وقوع الماضي المثبت حالاً بدون قد.

٥- **المبحث الخامس**: حكم تقديم التمييز علىٰ عامله.

٦- **المبحث السادس**: الإتباع علىٰ محل ما أضيف إليه المصدر من فاعل أو مفعول.

٧- **المبحث السابع:** عمل اسم المصدر.

٨- **المبحث الثامن**: جر الصفة المشبهة المذكرة المضاف إلىٰ ضمير الموصوف.

٩- **المبحث التاسع**: إسناد نعم وبئس إلىٰ الذي.

١٠- **المبحث العاشر**: الخلاف في توكيد النكرة.

١١- **المبحث الحادي عشر**: العطف علىٰ الضمير المجرور دون إعادة الجار.

١٢- **المبحث الثاني عشر:** حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة.

١٣- **المبحث الثالث عشر**: مع المصروف من الصرف.

١٤- **المبحث الرابع عشر:** إدخال نون التوكيد الخفيفة علىٰ الفعل المسند لألف الإثنين أو نون النسوة.

١٥- **المبحث الخامس عشر**: الخلاف في رافع الفعل المضارع.

١٦- **المبحث السادس عشر**: قلب ما أصل ثانيه ياء واواً عند التصغير.

١٧- **المبحث السابع عشر:** مد المقصور.

المبحث الأول

مسألة تشديد نون اللذين واللتين وذين وتين

إذا ثُنِّىَ "الذي"، و"التي" في الأسماء الموصولة، و"ذا"، و"تا" في أسماء الإشارة فإن جمهور العرب يُخففون النون فيها رفعًا ونصبًا وجراً.(١).

وقد عزا كثير من النحويين التخفيف إلىٰ الحجازيين، وبني أسد. يقول ابن عقيل: "والتخفيف لغة الحجازيين، وبني أسد".(٢)

وأما التشديد فيها فهو لغة بعض القبائل كقيس وتميم.(٣) ويكون بزيادة نون أخرىٰ كما ذكر النحاة.

وقد أرجعَ النحويون سبب التشديد في "اللذين"، و"اللتين" إلىٰ أنه عوض عن الياء المحذوفة وهي لام الكلمة، والتي كان ينبغي أن تبقىٰ، لأن "الذي"، و"التي" آخرهما ياء مكسور ما قبلها كـ "القاضي"، فكان حقها أن تثبت عند التثنية، لكنهم حذفوها. إما لأن هذه تثنية علىٰ غير قياس، وإما لطول الكلام بالصلة.

وكذلك هي عوض عن الألف المحذوفة في "ذا"، و"تا".(٤)

---

(١) شرح التصريح علىٰ التوضيح: ١/ ١٥١.

(٢) المساعد علىٰ تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كمال بركات: ١/ ١٤٠

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق د/ رجب عثمان محمد: ٢/ ١٠٠٣.

(٤) إتحاف فضلاء البشر: ٢٣٨.

وقداتفق النحويون علىٰ جواز تشديد تلك الكلمات إذا كانت مرفوعة.

فقد جاء التشديد مع الرفع في مثنىٰ الاسم الموصول في قراءة قوله تعالىٰ:﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [1] بتشديد نون "اللذان". [2]

وفي اسم الإشارة في قراءة قوله تعالىٰ: ﴿ فَذَٰنِكَ بُرۡهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾[3] بتشديد نون "فذانك". [4]. وأما في حالة النصب والجر فاختلف فيه، فأجاز الكوفيون التشديد ومنعه البصريون. واستدل الكوفيون علىٰ صحة ما ذهبوا إليه بقراءة قوله تعالىٰ:﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ نَجۡعَلۡهُمَا تَحۡتَ أَقۡدَامِنَا﴾ [5] بتشديد نون "اللذين"[6] حيث جاء الاسم الموصول في موضع نصب، لأنه مفعول ثان للفعل "أرنا".

(١) النساء: ١٦.

(٢) قرأها بتشديد النون ابن كثير، وقرأها بالتخفيف باقي السبعة. ينظر: السبعة في القراءات: ٢٢٩.

(٣) القصص: ٣٢.

(٤) قرأها بتشديد النون ابن كثير. ينظر: السبعة في القراءات: ٢٢٩، والإتحاف: ٢٣٨.

(٥) فصلت: ٢٩.

(٦) قرأها بالتشديد ابن كثير. ينظر: السبعة في القراءات: ٢٢٩، والإتحاف: ٢٣٨.

واستدلوا علىٰ جواز التشديد مع الجر بقراءة قوله تعالىٰ: ﴿ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ ﴾ [1] بتشديد نون "هاتين"[2] إذ جاءت كلمة "هاتين" مجرورة بالياء؛ لأنها صفة لكلمة "ابنتي" الواقعة مضافًا إليه. قال ابن عقيل: "وإن شئت شددت النون عوضًا عن الياء المحذوفة، فتقول: اللذانِّ، واللتانِّ، وقد قرئ "واللذان يأتيانها منكم"، ويجوز التشديد أيضًا مع الياء، وهو مذهب الكوفيين، فقالوا "اللذين"، و"اللتين". وقد قرئ: "ربنا أرنا اللذين" بتشديد النون. وهذا التشديد يجوز أيضًا في تثنية "ذا"، و"تا" اسمي الإشارة. فتقول: "ذان"، و"تان". وكذلك مع الياء، فتقول: "ذين"، و"تين". وهذا مذهب الكوفيين.[3]

وقد وافق شيخنا الأشموني رأي الكوفيين مخالفًا ما ذهب إليه البصريون، حيث أجاز تشديد النون في تلك الكلمات رفعًا ونصبًا وجراً. يقول الشيخ في حكم تشديد النون في تلك الكلمات شارحًا كلام ابن مالك: "... (والنون) من مثنىٰ "الذي" و"التي" (إنْ تُشَدّدْ فَلَا مَلَامَة) علىٰ مشددها، وهو في الرفع متفق علىٰ جوازه، وقد قرئ: "واللذان يأتيانها منكم". وأما في النصب فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون، وهو الصحيح. فقد قرئ في السبع: "ربنا أرنا

(١) القصص: ٢٧.

(٢) قرأها بالتشديد ابن كثير. ينظر: السبعة في القراءات: ٢٢٩، والإتحاف: ٢٣٨.

(٣) شرح ابن عقيل: ١/ ١٤١.

اللذينِّ أضلانا" (والنُّونُ مِنْ ذَيْن وتَيْن) تثنية: "ذا"، و"تا" (شُدِّدَا أيضا) مع الألف باتفاق، ومع الياء علىٰ الصحيح. وقد قرئ: "فذانِّك برهانان"، و"إحدىٰ ابنتي هاتينِّ" بالتشديد فيهما ..."[1]

والمفهوم من الكلام السابق للشيخ أنه مال إلىٰ رأي الكوفيين، حيث قال عنه "وهو الصحيح". وكذلك استدل علىٰ صحته بما ورد في القراءات القرآنية. كما أنه نسب التشديد إلىٰ قبيلتي قيس وتميم.[2]

والراجح عندي هو ما ذهب إليه الكوفيون من جواز تشديد نون تلك الكلمات رفعًا ونصبًا وجرا وليس رفعًا فقط كما زعم البصريون، وذلك لأمور:

أولها: ثبوت ذلك في اللسان العربي، حيث جاء في القراءات القرآنية السبعة.

الثاني: أن التشديد لغة من لغات قبائل عربية، حيث نطقت به قيس وتميم.

الثالث: أن قصر تشديد النون في تلك الأسماء علىٰ حالة الرفع فقط – كما زعم البصريون – فيه تعسف إذ لا مانع من التشديد في النصب والجر.

---

(١) شرح الأشموني: ١/ ١٢٨.

(٢) السابق: ١/ ١٢٨.

لذلك قال الشيخ أبو حيان: "وَتَشْدِيدُ النُّونِ فِي اللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ وَهَذَيْنِ وَهَاتَيْنِ حَالَةَ كَوْنِهِمَا بِالْيَاءِ لَا تُجِيزُهُ الْبَصْرِيُّونَ، وَالْقِرَاءَةُ بِذَلِكَ فِي السَّبْعَةِ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ"(١).

وقال الشيخ خالد الأزهري في تصريحه ناعيًا علىٰ البصريين ما ذهبوا إليه: "فتجويز إحداهما، ومنع الأخرىٰ تحكم .."(٢).

وعليه فأرىٰ صحة ما ذهب إليه الشيخ الأشموني من ترجيح مذهب الكوفيين في هذه المسألة؛ لأنه مال إلىٰ الرأي الراجح المدعوم بالدليل.

❁❁❁❁❁

(١) البحر المحيط: ٩/ ٣٠٣.

(٢) شرح التصريح: ١/ ١٣٢.

المبحث الثاني

مسألة حذف العائد المرفوع في صلة الموصول

لعائد الاسم الموصول في الصلة إذا كان مرفوعًا حالتان: وجوب الذكر، وجواز الذكر والحذف. فيجب ذكره إذا كان فاعلاً، نحو: جاء اللذان قاما، أو نائب فاعل نحو: حضر اللذان أُكرما. وكذلك إذا كان خبراً لمبتدأ نحو: جاء الذي الفاضل هو، أو خبراً لناسخ نحو: جاء الذي إن الفاضل هو.[1]

ويجوز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ، وتوفرت فيه الشروط التالية:

١- أن لا يكون بعد حرف نفي، نحو: جاء الذي ما هو قائم.

٢- أن لا يكون بعد أداة حصر، نحو: جاء الذي ما في الدار إلا هو قائم، أو: جاء الذي إنما هو في الدار.

٣- أن لا يكون معطوفًا علىٰ غيره، نحو: جاء الذي زيد وهو منطلقان. أو معطوفًا عليه غيره. نحو: جاء الذي هو وزيد فاضلان.

وأجاز الفراء في المثال السابق الحذف، ورد بأنه لم يسمع، وبأنه يؤدي إلىٰ وقوع حرف العطف صدراً.[2]

٤- أن لا يكون خبره جملة، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ﴾[3] ولا ظرفا، نحو جاء الذي هو عندك. ولا مجروراً، نحو: جاء

---

(١) همع الهوامع: ١/ ٢٩٣.

(٢) المصدر السابق: ١/ ٢٩٤.

(٣) الماعون: ٦.

الذي هو في الدار؛ لأنه لو حذف لم يعلم أحذف من الكلام شيء أم لا ؟ لأن ما بعده من الجملة، أو الظرف، أو المجرور صالح لأن يكون صلة تستقل بالموصول.(١)

٥- أن لا يكون بعد "لولا" نحو: جاء الذي لولا هو لأكرمتك، وذلك لوجوب حذف الخبر بعدها، فلو حذف العائد لأدىٰ إلىٰ الإجحاف.(٢)

٦- أن يكون الموصول غير "أي" وتطول الصلة، وذلك إما بمعمول الخبر، أو بغيره، سواء تقدم المعمول علىٰ الخبر نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾(٣) أو تأخر نحو ما حكاه سيبويه عن الخليل من قولهم: ما أنا بالذي قائل لك شيئا(٤).

وقد اختلف موقف البصريين والكوفيين من طول الصلة، فاشترط النحويون البصريون لجواز حذف العائد المبتدأ إذا كان الموصول غير "أي" أن تطول الصلة فإذا لم تطل الصلة فلا يجوز حذف العائد عندهم.(٥)

---

(١) شرح ابن الناظم علىٰ الألفية: ٦٦.

(٢) حاشية الصبان: ١/ ٢٤٧.

(٣) الزخرف: ٨٤.

(٤) الكتاب لسيبويه: ٢/ ٤٠٤.

(٥) لم يشترط البصريون لحذف عائد الموصول إذا كان "أي" طول الصلة، نحو قوله تعالىٰ: "ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد" لأنها تفتقر إلىٰ الصلة، وإلىٰ الإضافة، فكانت أطول، فحسن معها تخفيف اللفظ، وكذلك في "لاسيما" في نحو قولك:

وما ورد خلاف ذلك عدوه من الشاذ الذي لا يقاس عليه[1].

يقول ابن عصفور موافقًا مذهب البصريين: "وإن لم يكن في الصلة طول، نحو قولك: جاء الذي هو قائم لم يجز حذفه إلا حيث سمع ..".[2] وقال أيضًا: "لأن الموصول إذا وصل بالمبتدأ والخبر، ولم يكن في الصلة طول لم يجز حذف المبتدأ، وإبقاء الخبر إلا في ضرورة، أو في شذوذ كلام ...".[3]

وأما النحاة الكوفيون فلم يشترطوا ما اشترطه البصريون هنا، فقد أجازوا حذف العائد اختياراً، وفي سعة الكلام. فأجازوا في مثل: جاء الذي هو فاضل: أن يقال: جاء الذي فاضل[4].

واستدلوا علىٰ صحة ما ذهبوا إليه بالمسموع من الكلام العربي. ومن ذلك قراءة قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَا﴾[5] برفع بعوضة[6] علىٰ أساس أن "ما" اسم موصول، و"بعوضة"

لاسيما زيد بالرفع، علىٰ أساس أن "ما" موصولة، وزيد خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هو، والجملة صلة الموصول. ينظر: همع الهوامع: ١/ ٢٩٣، ٢٩٤.

(١) همع الهوامع: ١/ ٢٩٤.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/ ١٢٨.

(٣) شرح الجمل: ١/ ٤٩١.

(٤) ارتشاف الضرب لأبي حيان: ٢/ ٢٠١٧.

(٥) البقرة: ٢٦.

(٦) قراءة رؤبة بن العجاج والضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة وقطرب. المحتسب: ١/ ٦٤، والبحر المحيط: ١/ ١٩٨.

خبر مبتدأ محذوف، تقديره "هو"، أي: مثلاً الذي هو بعوضة. والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول.

واستدلوا كذلك بقراءة من قرأ قوله تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾[1] برفع "أحسن"[2] علىٰ أنه اسم تفضيل. أي: علىٰ الذي هو أحسن.

ومن شواهدهم أيضـًا قول القائل:

مَنْ يُعْنَ بالحَمْدِ لَا يَنْطِقُ بِمَا سَفَهٌ وَلَا يَحِد عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالكَرَمِ[3]

علىٰ تقدير كون "ما" في البيت اسمـًا موصولاً، و"سفه" خبر لمبتدأ محذوف، تقديره "هو"، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول. أي: لا ينطق بالذي هو سفه. فحذف المبتدأ، وهو العائد علىٰ الاسم الموصول، ولم تطل الصلة.

---

(١) الأنعام: ١٥٤.

(٢) قراءة يحيىٰ بن معمر، وابن أبي إسحاق. المحتسب: ١/ ٢٣٤، والبحر المحيط: ٤/ ٦٩٤.

(٣) البيت من بحر البسيط، ولم ينسب لقائل.
اللغة: يعن بالبناء للمجهول. أي: يهتم. والحمد: ما يحمد عليه من الله والناس. والسفه: الفاحش من القول. ويحد: يميل. من شواهد شرح التسهيل: ١/ ٢٠٨، وشرح الكافية الشافية:١/ ٢٩٦، وشرح ابن الناظم: ٦٦، وشرح المكودي علىٰ الألفية: ٣٩، والمقاصد النحوية:١/ ٤١٢، وشرح التصريح:١/ ١٧٣،وهمع الهوامع:١/ ٢٩٤.

وقد خرّج بعضُهم الرفع في الآيتين الكريمتين علىٰ غير ما ذهب إليه الكوفيون، فجعل "ما" في قوله تعالىٰ: " مثلاً ما بعوضة" صلة، أي: زائدة.(١)

وقيل: "ما" استفهامية مبتدأ، و"بعوضة" خبر.(٢)

وفي قوله تعالىٰ: "تمامًا علىٰ الذي أحسن" جعل بعضهم "الذي" بمعنىٰ الجمع، و"أحسن" فعلاً ماضيًا حذف منه الضمير، وهو واو الجماعة، فبقي "أحسنُ"، والتقدير: علىٰ الذين أحسنوا، ثم حذفت واو الجماعة، واجتزئ بالضمة.

كما في قول القائل:

فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كَـــــانُ حَـــــوْلِي وَكَـانَ مَـعَ الأطبَّـاءِ الأُسَـاةُ(٣)

والأصل: كانوا حولي، ثم حذفت الواو، واجتزئ بالضمة قبلها.

وقد وافق البصريين من النحويين في هذه المسألة ابن جني الذي ضَعَّف مذهب الكوفيين. فقال في تعليقه علىٰ قوله تعالىٰ: "تمامًا علىٰ الذي أحسن": "هذا مستضعف الإعراب عندنا، لحذفك المبتدأ العائد علىٰ

---

(١) إملاء ما من به الرحمن للعكبري: ١/ ٢٦.

(٢) البحر المحيط: ١/ ١٩٨.

(٣) البيت من الوافر، ولا يعلم قائله. ويروىٰ: عندي بدل حولي. والشفاة بدل الأساة. من شواهد: معاني القرآن للفراء: ١/ ٩١، ومجلس ثعلب: ١٠٩، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣١٨، ٢/ ٦٢٠. وأسرار العربية: ٢٢٧، وارتشاف الضرب: ٥/ ٢٤٢٣، وهمع الهوامع: ١/ ١٩٥.

"الذي"، لأن تقديره: تمامًا علىٰ الذين هو أحسن. وحذف "هو" من هنا ضعيف، وذلك أنه إنما يحذف من صلة "الذي" الهاء المنصوبة بالفعل الذي هو صلتها. نحو: مررت بالذي ضربت. أي: ضربته...". (١)

ووافق الأخفش الكوفيين، فقال- غير معترض علىٰ مذهبهم-: "وناس من بني تميم يقولون "مثلاً مَا بَعُوضَةً"، ويجعلون "ما" بمنزلة "الذي"، ويضمرون "هو"، كأنهم قالوا: لا يستحيي أن يضرب مثلاً الذي هو بعوضة. يقول: لا يستحيي أن يضرب الذي هو بعوضة مثلاً...". (٢)

أما ابن مالك فقد جعل الحذف في هذه المسألة ضعيفًا. حيث قال: "فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف، ولم يمتنع ...". (٣)

ووافقه ابن عقيل في شرحه علىٰ الألفية بأن جعله قليلاً، فقال: "فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل، وأجازه الكوفيون قياسًا...". (٤)

وعلل ابن يعيش جواز الحذف عند الكوفيين بقوله: "والذي سهله قليلاً العلم بموضعه، إذ كانت الصلة لا تكون بالمفرد..". (٥)

وأما شيخنا الأشموني فقد رأىٰ عند شرحه لقول ابن مالك:

إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

(١) المحتسب لابن جني: ١/ ٢٣٤.
(٢) معاني القرآن للأخفش، تحقيق: د/ هدىٰ قراعة: ١/ ٥٩.
(٣) شرح التسهيل: ١/ ٢٠٧.
(٤) شرح ابن عقيل: ١/ ١٦٥.
(٥) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٣٩٢.

وفي تعليقه علىٰ قوله ... [وإن لم يستطل .. فالحذف نزر ...] قال الشيخ الأشموني: "وأجازه الكوفيون. ومنه قراءة يحيىٰ بن يعمر: "تمامًا علىٰ الذي أَحْسَنُ" وقراءة مالك ابن دينار، وابن السماك "ما بَعوضَةٌ" بالرفع.

وقوله:

لَا تَنْوِ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيَتْ ... إِلَّا نُفُوسُ الْأُلَىٰ لِلشَّرِّ نَاوُونَا[1]

وقوله:

مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ ... وَلَا يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالكَرَمِ"[2]

والواضح من تعليق الشيخ السابق على قول ابن مالك أنه يوافق مذهب الكوفيين. والدليل على ذلك أمور هي:

أولها: أنه لم يصرح برأي البصريين، ولم ينصرهم.

الثاني: أنه صرح بمذهب الكوفيين، واستدل عليه بأكثر من شاهد، سواء من النثر، أم من النظم.

الثالث: أنه لم يضعف أدلتهم، ولم يخرجها علىٰ غير ما ذهبوا إليه كما فعل غيره من النحويين كابن جني، وابن عصفور. مما يفهم منه أنه يوافق الكوفيين في هذه المسألة.

---

(١) البيت من البسيط، ولا يعلم قائله، وفيه شاهدان:

أحدهما: جواز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ، ولم تطل الصلة علىٰ رأي الكوفيين، وذلك في قوله: إلا الذي خير. أي: إلا الذي هو خير.

الآخر: جواز حذف عائد الصلة عند الجميع لطول الصلة، وذلك في قوله: الألىٰ للشر ناوونا. أي: الألىٰ هم للشر ناوونا. والبيت من شواهد حاشية الخضري علىٰ ابن عقيل: ١/ ٨٠.

(٢) شرح الأشموني: ١/ ١٥٤، ١٥٥.

والذي أراه في هذه المسألة هو مغالاة كل من أصحاب المدرستين البصرية والكوفية في الحكم عليها. وذلك أن جمهور البصريين منعوا حذف عائد الموصول إذا كان مبتدأ، ولم تطل الصلة، وهذا الرأي ضعيف في تقديري لأسباب منها:

١- ثبوت الحذف في شواهد عديدة تنوعت بين النثر والنظم مما يقوي رأي الكوفيين في تلك المسألة.

٢- أن التخريجات التي خرجت عليها الآيتان الكريمتان فيها من الضعف والتعسف ما يجعل رأي الكوفيين أقوىٰ، وأوضح.

٣- أنه إذا كان النحويون قد أجازوا حذف صلة الموصول بالكلية، إذا علمت، وقبلوه. كما في قول القائل:

نَحْـــنُ الأُلَـــىٰ فَاجْمَـــعْ جُمُـــو عَـــــكَ ثُـــمَّ وَجِّـهْهُـمْ إِلَيْنَـــا[1]

أي: الألىٰ عرفوا بالشجاعة.

وقول الخنساء:

أَصِيبَ بِهِ فَرْعا سُلَيمٍ كِلَاهُمَا فَعَزَّ عَلَيْنَا أَنْ يُصَابَا وَعَزَّ مَا[2]

أي: وعز ما أصيبا به.

---

(١) البيت من مجزوء الكامل. قاله: عبيد بن الأبرص. ينظر: ديوانه: ١١٩. والبيت من شواهد: شرح التسهيل: ١/ ٢٣٦، وارتشاف الضرب: ٢/ ١٠٤٧، ومغني اللبيب: ٨١٦، والمقاصد النحوية: ١/ ٤٥٨، والدرر اللوامع: ١/ ١٧٣، وشرح التصريح علىٰ التوضيح: ١/ ١٧١، وهمع الهوامع: ١/ ٢٩٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوان الخنساء ص: ١٠٧. من شواهد: همع الهوامع: ١/ ٢٩٠، والدرر اللوامع: ١/ ١٧٣.

فإن حذف العائد فيها، وإن كان شطرها أولىٰ بالقبول.

أما مغالاة أصحاب المدرسة الكوفية فلأنهم ساووا بين إطالة الصلة، وعدم إطالتها في الجواز المطلق. وكان الأولىٰ بهم أن يجعلوا حذف العائد كثيراً مع إطالة الصلة، وقليلاً مع عدم إطالتها. ولذلك فقول ابن مالك: "فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف، ولم يمتع .."

وقول ابن عقيل: "فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل.." أحق من كلا المذهبين، وأولىٰ بالصواب.

المبحث الثالث

مسألة إعمال "إن" النافية عمل "ليس"

اختلف النحويون في عمل "إن" النافية عمل "ليس" في رفعها المبتدأ ونصبها الخبر على أربعة أقوال:

القول الأول: المنع مطلقًا نثراً ونظما، وذلك لعدم اختصاصها. إذ تدخل علىٰ الجملة الاسمية، نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِنۡ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٞ ﴾[1] وعلىٰ الجملة الفعلية، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓ﴾[2] فلما دخلت علىٰ النوعين زال اختصاصها، فال يجوز إعمالها. وهو مذهب الفراء من الكوفيين وكثير من البصريين[3] ومذهب المغاربة كما ذكر السيوطي.[4]

القول الثاني: جواز إعمالها في الشعر فقط، علىٰ أساس أن الشعر موضع ضرورة، فيجوز فيه مالا يجوز في غيره. وهو مذهب بعض النحويين كابن عصفور الذي قال: "وإذا دخلت علىٰ الجملة الاسمية لم تعمل شيئًا"[5] ثم قال: "فأما رفع الاسم، ونصب الخبر بها في قول الشاعر:

---

(١) فاطر: ٢٣.

(٢) فاطر: ٤١.

(٣) شرح ابن عقيل: ١/ ٣١٧.

(٤) همع الهوامع: ١/ ٣٩٤.

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق: إميل بديع يعقوب: ٣/ ٧٣.

إِنْ هُــوَ مُسْتَوْلِيــًا عَلَىٰ أَحَــدٍ إِلَّا عَـلَىٰ أَضْعَـــفِ المَسَـــاكِينِ[1]

فإنه شبهها بـ"ما" لاشتراكهما معًا في النفي ضرورة...". [2]

القول الثالث: الجواز لكن علىٰ قلة، سواء في النثر، أم في النظم، وهو مذهب بعض النحويين كابن مالك والمالقي وحجتهم في ذلك قلة الشاهد التي جاءت فيها "إن" عاملة.

يقول ابن مالك في حكم إلحاقها بليس: "وتلحق بها "إن" النافية قليلا ...". [3]

ويقول المالقي في رصف المباني: "وعدم عملها هو الكثير والأصل، لعدم الاختصاص...". [4]

القول الرابع: الجواز مطلقًا في سعة الكلام واختياره نثرا ونظما. وهو مذهب الكسائي، وأكثر الكوفيين[5] ووافقهم في ذلك بعض البصريين كالمبرد، وابن السراج وأبي علي الفارسي وابن جنين وغيرهم.

---

(١) البيت من بحر المنسرح، ولا يعلم قائله. ويروي: المجانين بدل المساكين، وكذلك: الملاحيس، والملاعين. من شواهد: الأزهية: ٤٦، والمقرب: ١/ ١٥٠، وشرح التسهيل: ١/ ١٥٠، ٣٧٥، وعمدة الحافظ: ٢١٦، وشرح التصريح: ١/ ٢٧١، وهمع الهوامع: ١/ ٣٩٥.

(٢) شرح جمل الزجاجي: ٣/ ٧٣.

(٣) التسهيل لابن مالك: ٥٧، وشرحه: ١/ ٣٥٧.

(٤) رصف المباني: ١٠٨.

(٥) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٠٧. وينظر: شرح التصريح: ١/ ٢٧١.

ودليلهم في ذلك النثر والنظم. فمن النثر ما ورد من قول العرب: "إنْ أحدٌ خَيرًا مِن أَحَدٍ إلا بالعَافية.."[1] بنصب "خيرا". وما حكىٰ من قولهم: "إنْ ذلكَ نَافِعَكَ، ولَا ضَارَّكَ ..."[2] بنصب "نافعك"، و"لا ضارك".

وقد حكىٰ الكسائي قولهم: "إن قائمًا"[3] أي: إن أنا قائمًا.

وذكر كثير من النحويين أن إعمال "إن" النافية عمل "ليس" لغة أهل العالية.[4]

وعلىٰ هذا المذهب خرج ابن جني قراءة سعيد بن جبير[5] لقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ﴾[6] بتخفيف "إن"، ونصب "عباداً أمثالكم".

(١) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٠٨.

(٢) السابق ٣/ ١٢٠٨.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٠٧، وشرح التصريح: ١/ ٢٧١، و"إن" قائمًا بتشديد النون، وأصله: إن أنا قائمًا، ثم حذفت همزة "أنا" اعتباطا، وأدغمت النون في النون، وحذفت ألفها للوصل. حاشية الصبان: ١/ ٣٧٥.

(٤) أهل العالية ما فوق نجد إلىٰ أرض تهامة وإلىٰ ما وراء مكة، وهي الحجاز وما والاها. الصحاح: ٦/ ٢٤٣٦.(علا).

(٥) هو أبو عبد الله سعيد بن جبير الأسدي، تابعي حبشي الأصل، أخذ العلم عن عبد الله بن عباس، وابن عمر، قتله الحجاج سنة ٩٥هـ، انظر وفيات الأعيان: ٢/ ٣٧١، وتهذيب التهذيب :٤/ ١١.

(٦) الأعراف: ١٩٤.

قال ابن جني في توجيه تلك القراءة: "ينبغي – والله أعلم – أن تكون "إن" هنا بمنزلة "ما"، فكأنه قال: "ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم، فأعمل "إن" إعمال "ما""(١).

ومن أدلتهم من النظم قول القائل:

إِنِ المَرْءُ مَيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِه ... ولَكِنْ بِأَنْ يُبْغَىٰ عَلَيهِ فَيُخْذَلا(٢)

علىٰ جعل "إن" عاملة عمل "ما"، و"المرء" اسمها، و"ميتا" خبرها.

وقول الآخر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَىٰ أَحَدٍ ... إِلَّا عَلَىٰ أَضْعَفِ المَسَاكِينِ

وقد ذهب أبو حيان الأندلسي مذهبًا خالف فيه ابن جني في تخريج قراءة ابن جبير للآية الكريمة السابقة حيث أجاز في "إن" أن تكون مخففة من الثقيلة، وقد نصب الجزءان بعدها، كما نصبا بعد الثقيلة في نحو قول القائل:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ ... خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا(٣)

وعلىٰ ذلك فالجزءان المنصوبان هما الاسم الموصول، و"عبادا أمثالكم".

---

(١) المحتسب لابن جني: ١/ ٢٧٠.

(٢) البيت من الطويل، لا يعلم قائله. وهو من شواهد: شرح التسهيل: ١/ ٣٧٦، وعمدة الحافظ: ٢/ ٢١٧، والجني الداني: ٢١٠، وتوضيح المقاصد، للمرادي: ١/ ٥١٣، وشفاء العليل: ١/ ٣٣١، وهمع الهوامع: ١/ ٣٩٥.

(٣) بيت من الطويل، نسبه النحويون لعمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه.
وهو من شواهد: شرح التسهيل: ٢/ ٩، والبحر المحيط: ٥/ ٢٥١، ومغني اللبيب: ٥٥، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٤٧، وشرح التصريح: ١/ ٢٧١. والشاهد فيه نصب الجزأين بعد "إن" المشددة في قوله: إن حراسنا أسدا.

والنصب عنده من أحد وجهين:

إما علىٰ مذهب من يجيز نصب الجزءين بعد "إن"، غير أنه جعل النصب هنا بعد المخففة. أو علىٰ أن "عباداً أمثالكم" مفعول لفعل محذوف تقديره: "تدعون"، والفعل ومنصوبه في محل رفع خبر "إن".

وقد لجأ أبو حيان إلىٰ هذا التخريج لتتوافق قراءة ابن جبير بتخفيف "إن" مع قراءة الجمهور بتشديدها في المعنىٰ لأن تخريج ابن جني لها يخالف قراءة الجمهور، إذ تخريج ابن جني علىٰ النفي، والجمهور علىٰ الإثبات.

وقد رد بعض المتأخرين كالدماميني[1] ادعاء أبي حيان تعارض تخريج ابن جني لقراءة ابن جبير مع قراءة الجمهور بدعوىٰ أن ما توهمه ليس بصحيح " لإمكان جعل المماثلة المثبتة في قراءة الجمهور باعتبار العبودية، أي أن هؤلاء الذين تدعونهم آلهة متماثلون لكم في كونهم مربوبين متسمين بسمة العبودية لله. والمماثلة المنفية في قراءة ابن جبير باعتبار الإنسانية. أي: ليس هؤلاء الذين تدعونهم من دون الله مماثلين لكم فيما اتصفتهم به من الإنسانية، إذ هم جماد، وأنتم عقلاء، فلكم عليهم علو في المرتبة، فكيف تعبدونهم، وتتخذونهم آلهة، وهم دونكم؟"[2].

وقد اختلف النحويون في تفسير مذهب سيبويه في هذه المسألة، فزعم بعضهم أنه يهملها، وزعم آخرون أنه يجيز إعمالها.

---

(١) هو: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر الإسكندري المعروف ببدر الدين بن الدماميني، من مؤلفاته: شرح مغني اللبيب، وتعليق الفرائد علىٰ تسهيل الفوائد توفي بالهند سنة ٨٢٨هـ، ينظر: الضوء اللامع: ٧/ ١٨٤.

(٢) تعليق الفرائد: ٣/ ٢٥٤.

فمن نسب إليه المنع المبرد[1] وابن السيد البطليوسي[2] وكثير من النحويين. قال المبرد في المقتضب: "وكان سيبويه لا يرىٰ فيها إلا رفع الخبر، لأنها حرف نفي دخل علىٰ ابتداء وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام، فلا تغيره، وذلك كمذهب بني تميم في "ما". وغيره يجيز نصب لخبر علىٰ التشبيه بليس، كما فعل ذلك في "ما". وهذا هو القول، لأنه لا فصل بينها وبين "ما" في المعنىٰ...". [3]

وممن نسبوا إليه جواز إعمالها ابن مالك، وغيره[4]، يقول ابن مالك في شرحه علىٰ التسهيل: "وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه في "إن" النافية الإهمال وكلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال ...". [5]

وسبب اختلاف النحويين في ذلك إنما هو تفسيرهم لما قاله سيبويه في كتابه، إذ لم يصرح بجواز إعمالها، ولا بمنعه مباشرة، وكل ما قاله أنها تشبه "ما"، أو "ليس".

يقول سيبويه في موضع من كتابه: "وتكون "إن" كـ"ما" في معنىٰ "ليس" ..". [6] ويقول في موضع آخر: "وتكون في معنىٰ "ما" ...". [7]

---

(١) أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي من نحاة البصرة صاحب المقتضب، والكامل. توفىٰ سنة ٢٨٦هـ. ينظر: طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي: ٢/ ٥٥.

(٢) أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، من أئمة النحو واللغة والأدب، وبطليوس. مدينة غرب الأندلس. من مؤلفاته: الحلل في شرح أبيات الجمل، والاقتضاب، توفىٰ سنة ٥٢١. ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٢٨٨.

(٣) المقتضب للمبرد: ٢/ ٣٦٢.

(٤) من هؤلاء: السهيلي، ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٠٧.

(٥) شرح التسهيل: ١/ ٣٧٥.

(٦) الكتاب: ٤/ ٢٢٢.

(٧) السابق: ٣/ ١٥٢.

ذلك ما جعل الشارحين لكتابه، أو الناقلين عنه يختلفون في مقصده. فمنهم من نسب إليه المنع علىٰ أساس أنه قصد التشبيه بينهما في المعنىٰ فقط، وهو النفي.

ومنهم من أخذ التشبيه علىٰ إطلاقه، بحيث فسر المشابهة في النفي والعمل.

قال ابن مالك بعد أن أورد كلام سيبويه السابق: "فلو أراد النفي دون العمل لقال: [وتكون "إن" كـ"ما" في النفي]؛ لأن النفي من معاني الحروف، فـ"ما" به أولىٰ من "ليس"، لأن "ليس" فعل، وهي حرف، بخلاف العمل، فإن "ليس" فيه هي أصل لـ"ما"، و"لا"،و"إن"، لأنها فعل، وهن حروف ..."(١).

وكلا الفريقين مصيب فيما فهم من قول سيبويه، غير أن الأرجح – في تقديري – جعل التشبيه علىٰ إطلاقه، بحيث تكون "إن" مثل "ما" في النفي والعمل؛ لأن كلا منهما مبني علىٰ حرفين، وغير مختص، وكذلك هما لنفي الحال، فلا فضل فحداهما علىٰ الأخرىٰ.

وأما عن رأي شيخنا الأشموني فقد ذكر عمل "إن" وآراء النحويين فيها فقال: "وأما "إنْ" فأجاز إعمالها الكسائي، وأكثر الكوفيين، وطائفة من البصريين، ومنعه جمهور البصريين. واختلف النقل عن سيبويه، والمبرد. والصحيح الإعمال، فقد سمع نثرا ونظما. فمن النثر قولهم: إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية. وجعل منه ابن جني قراءة سعيد بن جبير: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ﴾[الأعراف: ١٩٤]، علىٰ أن "إن"

(١) شرح الكافية الشافية: ١/ ٤٤٦.

نافية، رفعت "الذين"، ونصبت "عباداً أمثالكم" خبراً ونعتًا. .. ومن النظم قوله:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَىٰ أَحَدٍ إِلَّا عَلَىٰ أَضْعَفِ المَجَانِينِ

وقوله:

إِنِ المَرْءُ مَيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِه وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَىٰ عَلَيهِ فَيُخْذَلا"[1]

وبالنظر إلىٰ ما قاله الشيخ الأشموني نلاحظ أنه وافق الكوفيين في جواز إعمال "إن" النافية عمل "ليس" في رفعا المبتدأ، ونصبها الخبر. ويدل علىٰ ذلك ما يأتي:

أولاً: أنه ذكر الخلاف في المسألة، ثم وافق الكوفيين صراحة قائلاً: "والصحيح الإعمال".

ثانياً: أنه أقام الدليل علىٰ صحة، وقوة ما ذهب إليه بما جاء علىٰ لسان العرب نثراً ونظمًا.

ثالثاً: أنه قبل تخريج ابن جني لقراءة ابن جبير لقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾[الأعراف:١٩٤]، ولم يعترض عليها كما فعل غيره، بل منهم من أنكر هذه القراءة كالنحاس.[2]

ويوفق الأشموني بين قراءة ابن جبير، وقراءة الجمهور بقوله: "والمعنىٰ: ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم في الاتصاف بالعقل،

(١) شرح الأشموني: ١/ ٢٦٧، ٢٦٨.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٨٤، وينظر تفسير القرطبي: ٧/ ٣٤٣.

فلو كانوا أمثالكم، وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين فكيف حالكم بعبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك ...". (١)

وهو بذلك يشير إلىٰ دفع التنافي بين القراءة المشهورة المثبتة للمثلية، ومقابلها النافية لها.

وأما قوله: "وقد اختلف النقل عن سيبويه والمبرد" فالصحيح أن الاختلاف في فهم ما قاله سيبويه.

أما المبرد فلم يختلف النقل عنه، ورأيه واضح في هذه المسألة، وهو جواز الإعمال، بدليل قول المبرد نفسه في المقتضب بعد أن ذكر رأي سيبويه: "وَغَيره يُجِيز نصب الْخَبَر علىٰ تَشْبِيه بِلَيْس كَمَا فعل ذَلِك فِي مَا وَهَذَا هُوَ القَوْل لِأَنَّهُ لَا فصل بَينهَا وَبَين مَا فِي الْمَعْنىٰ"(٢)، لكن الشيخ الأشموني نقل ذلك عن المرادي في شرحه علىٰ الألفية(٣).

ويترجح عند الباحث في هذه المسألة مذهب الكوفيين ومن وافقهم من جواز إعمال "إن" النافية عمل "ليس" إذ يشهد بذلك السماع والقياس.

فأما السماع فثبوت ذلك في لغة العرب نثرا ونظما، وثبوته لغة لبعض قبائل العرب، وهم أهل العالية.

وأما القياس فإلحاقها بـ "ما" النافية، إذ إن كلا منهما يدخل علىٰ الجملة الاسمية، وأنهما لنفي الحال، ويدخلان علىٰ النكرة والمعرفة، وقد ثبت

---

(١) شرح الأشموني: ١/ ٢٦٨.

(٢) المقتضب: ٢/ ٣٦٢.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك: ١/ ٥١٢.

إعمال "ما"، فالقياس أن تعمل "إن" مثلها، لأنه لا تفاضل بينهما. وعلىٰ ذلك فاختيار الشيخ الأشموني لرأي الكوفيين اختيار صحيح بني علىٰ السماع والقياس.

كما ترجح عندي أيضـًا ضعف ما ذهب إليه بعض النحويين كابن عصفور الذي خص عمل ذلك الحرف بالشعر دون النثر. وقد ثبت عملها في النثر في غير شاهد.

المبحث الرابع

مسألة وقوع الماضي المثبت حالاً بدون قد

يجوز للفعل الماضي المثبت أن يقع حالاً، غير أنه يشترط في الجملة الماضوية أن يكون فيها رابط يربطها بصاحب الحال. والرابط إما الواو، أو "قد"، أو الضمير. فإذا كان الفعل خالياً من الضمير وجب ربطه بالواو، و"قد" معاً، نحو قولك: جئت وقد انتصف النهار. ومنه قول الشاعر:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَىٰ السِّتْرِ إِلَّا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ[1]

وقول الآخر:

يَقُولُ وَقَدْ تَرَّ الوَظِيفُ وَسَاقُهَا أَلَسْتَ تَرَىٰ أَنْ قَدْ رَأَيْت بِمُؤْيِدِ[2]

ولا يجوز الربط بإحداهما دون الأخرىٰ. فلا يقال: جئت قد انتصف النهار، ولا: جئت وانتصف النهار[3]، وإن كان في الفعل الماضي ضمير يعود

(١) البيت من الطويل، قاله: امرؤ القيس. ديوانه: ١٦٧ .اللغة: نضت: خلعت، المتفضل: من يلبس ثوباً واحداً إذا أراد أن يتخفف. والشاهد في قوله: وقد نضت لنوم ثيابها. حيث ربط جملة الحال بالواو، وقد. وهو من شواهد: الشعراء الستة: ١٠، وشرح المعلقات السبع للزوزني: ٢٢، والمقرب: ١/ ١٦١، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٨٥، وشرح التصريح: ١/ ٥١٢، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٥٢.

(٢) البيت من الطويل، قاله: طرفة بن العبد. ديوانه: ٢٨. اللغة: تر: انقطع، والوظيف ما بين الرسغ واليد، والمؤيد: الأمر العظيم. والشاهد فيه ربط جملة: تر الوظيف وساقها بالواو، وقد، لأنها في موضع حال. وهو من شواهد: جمهرة اللغة: ١/ ٢٣٤، المنصف ١/ ٢٦٩، وخزانة الأدب: ٣/ ١٥١ . والمعنىٰ: يتحدث عن رجل يلومه في عقر ناقته الضخمة قائلاً له: ألا ترىٰ أنك قد ارتكبت أمراً عظيماً بعقرك هذه الناقة.

(٣) هذا علىٰ جعل الواو للحال، لكن إذا جعلت للعطف جاز.

علىٰ صاحب الحال جاز اجتماع الواو، و"قد" كما في قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ ﴾[1]. ومثله قول القائل:

يُكَلِّفُنِي لَيْلَىٰ وَقَدْ شَطَّ وَلْيُهَا وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وخُطُوبُ[2]

وقد تنفرد الواو وحدها، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾[3]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ.... ﴾[4].

وقد تنفرد "قد" وحدها مع الضمير، كما في قول القائل:

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ البِلَىٰ مَعَارِفَها والسَّارِيَاتُ الهَوَاطِلُ[5]

---

(١) آل عمران: ٤٠.

(٢) البيت من الطويل، قاله علقمة بن عبدة. ديوانه: ١٩. اللغة: يكلفني من الكلف، وهو التعب، وشط: بعد، والولي بسكون اللام: القرب، وعواد جمع عادية، وخطوب: جمع خطب، وهو الأمر الشديد. والشاهد في قوله: وقد شط وليها، حيث ربطت الجملة الماضية بالواو، و"قد" مع ما فيها من ضمير. والبيت من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٧١.

(٣) البقرة: ٢٨.

(٤) هود: ٤٢.

(٥) البيت من الطويل، قاله: النابغة الجعدي، ديوانه: ٨٨. اللغة: الربع: المنزل، البلىٰ: الفناء، والساريات جمع سارية، وهي السحابة تأتي ليلا. والهواطل، جمع هاطلة من الهطل، وهو تتابع المطر وسيلانه.

والشاهد في قوله: قد غير البلىٰ معارفها، حيث ربطت الجملة الماضية الحالية بقد دون الواو، مع تحملها الضمير.

والبيت من شواهد: شرح التسهيل: ٢/ ٣٧٢، وشرح عمدة الحافظ: ١/ ٤٥٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣٨، ٣٩.

وقد ينفرد الضمير وحده، ويخلو الماضي منهما، كما في قوله تعالىٰ: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا.....﴾[1].

وهذا النوع اختلف النحويون في إجازته على رأيين:

أحدهما: مذهب الكوفيين، وكثير من النحويين، وهؤلاء يجيزون وقوع الماضي حالاً دون أن يكون معه "قد" لا ظاهرة، ولا مقدرة. واستدلوا علىٰ صحة ما ذهبوا إليه بالنثر والنظم. فمن النثر قوله تعالىٰ: ﴿ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا...﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[2]، وقوله تعالىٰ:﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ..﴾[3]، فقوله تعالىٰ: "ردت إلينا"، و"حصرت صدورهم"،و"قالوا" في الآيات الكريمة السابقة أفعال ماضية وقعت حالا، ولم يتقدم عليها "قد".

ومن النظم قول القائل:

وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر[4]

---

(١) يوسف: ٦٥.

(٢) النساء: ٩٠.

(٣) يوسف: ١٦.

(٤) البيت من الطويل، قاله: أبو صخر الهذلي. اللغة: تعروني: تغشاني. وهزة: رعدة، والقطر: المطر. والشاهد في قوله "بلله القطر" حيث جاءت هذه الجملة في موضع الحال، وهي فعل ماض دون "قد". والبيت من شواهد: الإنصاف: ١/ ٢٠٥، ٢٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٢٨، ٢٩، وشرح التسهيل: ٢/ ٣٧٢، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٤٥، وشرح الأشموني: ١/ ٤٨٢، وشرح التصريح: ١/ ٥١٢، والأشباه والنظائر: ٤/ ٦١، ٦٢.

فجملة "بلله القطر" فعل ماض في موضع نصب حال. فدل ذلك عندهم علىٰ جواز وقوع الفعل الماضي حالا دون "قد؟. ولهم في ذلك أيضًا حجة قياسية، وهي أن الفعل الماضي يجوز أن يقع صف للنكرة نحو قوله تعالىٰ: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا﴾[1]، وكل ما جاز أن يكون صفة جاز أن يكون حالا.[2]

والآخر: مذهب البصريين والفراء، وبعض الأندلسيين، وهؤلاء لا يجوز عندهم وقوع الماضي حالا إلا إذا كان معه "قد" ظاهرة، أو مقدرة.

وحجتهم في ذلك أن "قد" تقرب الفعل من الحال.[3] ويؤولون ما ورد من شواهد عارية من "قد" علىٰ أنها مضمرة.

قال الفراء في تفسيره لقوله تعالىٰ: "أو جاءوكم حصرت صدورهم": "وقرأ الحسن: حصرة صدورهم، والعرب تقول: أتاني ذهب عقله، يريدون: قد ذهب عقله ...".[4]

وأما رأي شيخنا الأشموني فهو يتفق مع النحويين في أن الفعل الماضي المثبت إذا خلا من الضمير، ووقع حالا وجب ربطه بالواو، و"قد" معًا،وال يجوز الربط بواحدة دون الأخرىٰ في هذه الحالة.

كما أنه وافقهم أيضًا في جواز الربط بالواو، أو "قد"، أو بهما معًا إذا كان في الماضي ضمير صاحب الحال. لكنه عند وجود الضمير في الفعل وافق الكوفيين في عدم اشتراط "قد" لا ظاهرة، ولا مقدرة.

---

(١) آل عمران: ١٣.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٢٩.

(٣) شرح الكافية للرضىٰ: ٢/ ٤٤.

(٤) معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٨٢.

واستدل على صحة ما ادعاه بأمرين:

أحدهما: أن الأصل عدم التقدير.

والآخر: كثرة الشواهد التي تثبت ذلك وتؤكده.

يقول الشيخ في بيان ما سبق: "مذهب البصريين إلا الأخفش لزوم "قد" مع الماضي المثبت مطلقًا ظاهرة، أو مقدرة.

والمختار – وفاقً للكوفيين والأخفش– لزومها مع المرتبط بالواو فقط، وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معًا، تمسكا بظاهر ما سبق، إذ الأصل عدم التقدير، لا سيما مع الكثرة.."[1] ومع ذلك فهو يرىٰ أن خلو الماضي المثبت المتحمل للضمير عند وقوعه حالاً أقل من المقرون بقد والواو، أو بإحداهما.

يقول الأشموني: "نعم في ذلك أربع صور مرتبة في الكثرة هي: جاء زيد وقد قام أبوه. ثم جاء زيد قد قام أبوه. ثم جاء زيد وقام أبوه. ثم جاء زيد قام أبوه...". [2]

والراجح عند الباحث ما ذهب إليه الشيخ الأشموني وفاقًا للكوفيين والأخفش من جواز وقوع الفعل الماضي المثبت حالاً دون لزوم "قد" ظاهرة، أو مقدرة، وإن كان اقترانه بها أكثر من خلوه منها. ويرجح ذلك في تقديري أمران:

أحدهما: ثبوت ذلك في كثير من الكلام العربي نثره ونظمه.

والآخر: أن ادعاء تقدير "قد" لا فائدة منه؛ لأن الأصل عدم التقدير، ولأن المعنىٰ قائم بدونها.

---

(١) شرح الأشموني: ٢/ ٤١.

(٢) السابق: ٢/ ٤١.

وأما حجة القائلين بلزومها بأنها تقرب ما دخلت عليه للحال فضعيفة؛ لأنه يمكن فهم ذلك من سياق الكلام بدونها، وكثيراً ما يحدث ذلك مع غيرها من الحروف، كما استغنىٰ عن السين في قوله تعالىٰ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ﴾[1]، وكذلك لو كان الأمر كما زعموا لما صح وقوع الماضي بالمعنىٰ المقرون بلم حالاً في نحو قوله تعالىٰ: ﴿ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ ﴾[2]، ذكر ذلك ابن مالك في شرح التسهيل.[3] لذلك عند تفسيره لقوله تعالىٰ: ﴿ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةَ... ﴾[4] قال الشيخ أبو حيان في إعراب "خسر": "ويجوز أن يكون في موضع الحال، ولا يحتاج إلىٰ إضمار "قد" لأنه كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير "قد" فساغ القياس عليه..."[5].

❁❁❁❁❁

(١) يوسف: ٦.
(٢) آل عمران: ١٧٤.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٧٣.
(٤) الحج: ١١.
(٥) البحر المحيط: ٧/ ٤٨٩.

المبحث الخامس

مسألة حكم تقدم التمييز على عامله

عامل التمييز إما أن يكون متصرفًا، نحو: طاب زيد نفسا، وزرعت الأرض شجرا، وإما أن يكون جامداً، نحو: عندي رطل زيتا، وعشرون درهما.

فإذا كان العامل جامدا، سواء أكان اسما، نحو: رطل زيتا، أم فعلا، نحو: ما أحسنه رجلا، وأحسن به رجلا. وجب تأخير التمييز عن عامله باتفاق النحويين.

فلا يقال: ما رجلا أحسنه، ولا رجلا أحسن به، ولا زيتا رطل، لأن الجامد لا يتصرف في نفسه، فكيف يتصرف في معموله بتقديمه عليه؟.[1]

وأما ما جاء في قول القائل:

وَنَارُنَا لَمْ يُرَ نَارًا مِثْلُهَا قَدْ عَلِمَتْ ذَلِكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا[2]

فقيل أنه من قبيل الضرورة، حيث قدم "نارا"،وهو تمييز علىٰ عامله الجامد، وهو "مثلها" علىٰ أساس أن الرؤية بصرية، فتحتاج إلىٰ مفعول واحد.

أما إذا كانت الرؤية في البيت قلبية لم تكن "نارا" تمييزاً، بل مفعولاً به؛ لأن الفعل "لم ير" هنا يحتاج إلىٰ مفعولين، أحدهما "مثلها"، وهو نائب

---

(١) ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٢، وشرح التصريح: ١/ ٦١٨، ٦٢٨.

(٢) رجز لا يعلم قائله، و"نارنا" مبتدأ، وجملة "لم ير ناراً مثلها" في محل رفع خبر المبتدأ. والبيت من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٩١، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٩٧٧، وشرح الألفية لابن الناظم: ٢٥٤، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي: ٢/ ٧٣٥، والمقاصد النحوية: ٣/ ١١٨٩.

عن الفاعل؛ لأن الفعل مبني للمجهول، والآخر "نارا"، ولا يكون حينئذ في البيت شاهد.[1]

أما ابن عصفور فيرىٰ أن العامل في البيت هو الفعل، وعليه فإن التمييز لم يتقدم علىٰ عامله، وإنما توسط بين العامل، والمميز، الذي هو "مثلها".

يقول ابن عصفور: "فإن كان العامل فيه فعلا جاز توسطه بلا خلاف"[2] ثم أنشد البيت السابق.

أما إذا كان العامل متصرفا، نحو: تصبب زيد عرقا، وتفقأ الكبش شحما. فذلك ما اختلف فيه النحويون، فسيبويه، وكثير من البصريين والكوفيين والمغاربة يمنعون تقديمه علىٰ العامل.

ولهم في سبب المنع أقوال:

١- منها أن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلا في الأصل، وقد حول الإسناد عنه إلىٰ غيره لقصد المبالغة، فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير، لما فيه من الإخلال بالأصل، لأنك إذا قلت: تصبب زيد عرقا، وتفقأ الكبش شحما فالمتصبب هو العرق، والمتفقئ هو الشحم. فما كان فاعلا في المعنىٰ لا يجوز تقديمه كما لو كان فاعلاً في اللفظ.[3]

٢- وقيل لأن التمييز كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم علىٰ عامله، فكيف ما أشبهه؟[4]

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٢/ ٧٣٥.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ٤٢٦.

(٣) ينظر: علل النحو لأبي الحسن الوراق: ٣٩٣، والإنصاف: ٢/ ٦٨٢- ٦٨٤.

(٤) شرح التصريح: ١/ ٦٢٩.

٣- وكر ابن عصفور أن المانع من تقديمه كون العامل لا يكون فعلا، فإذا كان فعلا فإنما العامل فيه تمام الكلام، فكما جاز في "عشرين" أن تنصبه، فكذلك ينتصب بعد تمام الكلام.(١)

ويقصد بذلك أن العامل إذا كان فعلاً امتنع التقديم بناء علىٰ أن الناصب عنده إنما هو الجملة بأسرها. وذهب الكسائي والمازني والمبرد الجرمي، وطائفة إلىٰ جواز تقديم التمييز علىٰ عامله المتصرف(٢).

وحجتهم في ذلك القياس والسماع.

فأما القياس فلأن هذا العامل متصرف، فجاز تقديم معموله عليه كسائر العوامل المتصرفة، فكما جاز أن يقدم المفعول علىٰ الفعل في نحو: خالداً ضرب زيد. جاز كذلك أن يقدم التمييز علىٰ العامل المتصرف في مثل: عرقا تصبب زيد، وجريـًا كذلك علىٰ سائر الفضلات في جواز تقديمها علىٰ عاملها.(٣)

وأما السماع فلهم في ذلك أدلة منها قول الشاعر:

أَتَهجُرُ لَيْلَىٰ بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا ومَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ(٤)

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ٤٢٨.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٩٠.

(٣) الإنصاف: ٢/ ٨٣٠.

(٤) البيت من الطويل، قاله: المخبل السعدي. وهو من شواهد: المقتضب: ٣/ ٣٧، والخصائص: ٢/ ٣٨٦، والإنصاف: ٢/ ٦٨٢، وأسرار العربية: ١٥٣، وشرح المفصل: ٢/ ٤١، وشرح التسهيل: ٢/ ٣٨٩، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٩٣. والشاهد فيه تقديم التمييز "نفسا" علىٰ عامله المتصرف "تطيب". وهذا غير جائز في سعة الكلام عند البصريين، وقد أجازه الكوفيون واستدلوا بهذا البيت.

وقول القائل:

ضَيَّعْتُ حَزمِي فِي إِبْعَادِي الأَمَلَا وما ارعويتُ وَشَيبا رَأسِي اشْتَعَلا[1]

وقول الآخر:

أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيلِ المُنَىٰ وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارًا[2]

ووجه الدليل فيما سبق أن "نفسا" في البيت الأول تمييز قدم علىٰ عامله، وهو "تطيب" وهو فعل متصرف. وفي البيت الثاني قدم الشاعر "شيبا"، وهو تمييز علىٰ عامله المتصرف، الذي هو "اشتعلا" وكذلك في البيت الثالث قدم "نفسا"، وهو تمييز علىٰ عامله المتصرف الذي هو "تطيب".

يقول المبرد في جواز تقديم التمييز: "واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه، لتصرف الفعل، فقلت: تفقأت شحما، وتصببت عرقا، فإن شئت قلت:" شحما تفقأت، وعرقا تصببت"[3] ثم ساق البيت الأول دليلاً علىٰ صحة ما ذهب إليه.

أَتَهْجُرُ لَيْلَىٰ بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

(١) البيت من البسيط، ولا يعلم قائله. وهو من شواهد شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩، ومغني اللبيب: ٦٠٣، وشرح بن عقيل: ٢/ ٢٩٤. والشاهد فيه كالذي قبله، وهو تقديم التمييز "شيباً" علىٰ عامله المتصرف "اشتعلا".

(٢) البيت من المتقارب، وهو لرجل من طيء. وهو من شواهد: شرح التسهيل: ٢/ ٣٨٩، وشرح عمدة الحافظ: ١/ ٤٨٠، ومغني اللبيب: ٦٠٣، والمقاصد النحوية: ٣/ ١١٩١، وشرح التصريح: ١/ ٦٢٨، والشاهد تقديم "نفسا" وهي تمييز علىٰ عامله المتصرف، وهو "تطيب" وفيه خلاف.

(٣) المقتضب: ٣/ ٣٦.

حيث قالوا إن الرواية الصحيحة:

ومَا كانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيــبُ

ذكر ذلك ابن جني في خصائصه نقلاً عن الزجاجي[1] أو أوَّلُوه، كما فعل ابن عصفور في البيت السابق، حيث أجاز أن تكون "نفسا" خبراً لكان، و"تطيب" صفة للنفس، أي: وما كان حبيبُها نفسًا بالفراق طيبة.[2] وما لم يجدوا له تأويلا عدوه ضرورة، كما ذكر ابن هشام في مغني اللبيب.[3]

وفي شرحه علىٰ التسهيل وافق ابن مالك أصحاب الرأي الثاني، فقال: "والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد، وبقوله أقول قياسًا علىٰ سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح...".[4]

وأيد ذلك أبو حيان الأندلسي في كتابه الارتشاف قائلاً: "وذهب الكسائي والجرمي والمازني والمبرد إلىٰ جواز ذلك، وهو اختيار ابن مالك، وهو الصحيح، لكثرة ما ورد من الشواهد علىٰ ذلك قياسًا علىٰ الفضلات...".[5]

واتفق النحويون جميعًا علىٰ منع تقديم التمييز في مثل: كفىٰ بزيد رجلا، فلا يجوز تقديم "رجلا" علىٰ "كفىٰ"، وإن كان فعلا متصرفا؛ لأنه بمعنىٰ فعل غير متصرف، وهو فعل التعجب، لأن معناه ما أكفأه رجلا[6].

---

(١) الخصائص: ٢/ ٣٨٦.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ٤٢٨.

(٣) مغني اللبيب: ٦٠٣.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٨٩.

(٥) ارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٣٤، ١٦٣٥.

(٦) توضيح المقاصد للمرادي: ٢/ ٧٣٧.

أما شيخنا الأشموني فقد وافق سيبويه والبصريين والكوفيين في منع تقديم التمييز علىٰ عامله مطلقًا، سواء أكان العامل متصرفا، أم جامداً، وخاصة المتصرف؛ لأن الخلاف واقع فيه وجاءت تلك التبعية واضحة في موقفين:

أحدهما: في تعليقه علىٰ قول ابن مالك:

وَعَامِـلَ التَّمْيِيـزِ قَـدِّمْ مُطْلَقَـا

حين قال معلقًا علىٰ القول السابق: "أي ولو فعلا متصرفا وفاقًا لسيبويه والفراء، وأكثر البصريين والكوفيين".(١)

والآخر: حين عقد خاتمة في نهاية باب التمييز ذكر فيها أموراً يتفق فيها الحال والتمييز، وأموراً يختلفان فيها، ثم قال فيما يختلفان فيه: "الخامس أن الحال يتقدم علىٰ عاملها إذا كان فعلا متصرفا، أو وصفا يشبهه، ولا يجوز ذلك في التمييز علىٰ الصحيح...".(٢)

ويعلل الشيخ الأشموني سبب المنع بقوله: "لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلاً في الأصل، وقد حول الإسناد عنه إلىٰ غيره لقصد المبالغة، فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير، لما فيه من الإخلال بالأصل ...".(٣)

ثم يبين موقف النحاة من تقديم التمييز علىٰ عامله غير المتصرف، واتفاقهم علىٰ منعه، فيقول: "وأما غير المتصرف فبالإجماع.."(٤). كما أنه

---

(١) شرح الأشموني: ٢/ ٥٢.

(٢) المصدر السابق: ٢/ ٥٦.

(٣) المصدر السابق: ٢/ ٥٢.

(٤) شرح الأشموني: ٢/ ٥٢.

وافق بعض النحويين كابن مالك، وابنه بدر الدين[1] والمرادي[2] في جعل "نارا" في:

وَنَارُنَـــا لَمْ يُـــرَ نَـــارًا مِثلُهَـــا

تمييزاً مقدمًا علىٰ عامله الاسم الجامد،وهو "مثلها"، مخالفًا بذلك ابن عصفور، وجعل التقديم في البيت إما علىٰ الضرورة، أو علىٰ أن الرؤية قلبية، ولا يكون في البيت شاهد حينئذ.[3]

ويعلق شيخنا الأشموني علىٰ قول ابن مالك:

وَالفِعْـلُ ذُو التَّصْرِيـفِ نَـــزْرًا سُـــبِقَـا

بقوله: "أي مجيء عامل التمييز الذي هو فعل متصرف مسبوقًا بالتمييز نزرا أي قليل"[4] ومع ذلك فهو يستدل علىٰ قلته عند ابن مالك بالشواهد السابقة، لكنه ينكر علىٰ ابن مالك استدلاله علىٰ صحة جواز تقدم التمييز علىٰ عامله المتصرف بقول القائل:

رَدَدْتُ بِمِثلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقلّصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ ماءً تَحَلَّبَا[5]

(١) شرح الألفية لابن الناظم: ٢٥٤.
(٢) توضيح المقاصد والمسالك: ٢/ ٧٣٥.
(٣) شرح الأشموني: ٢/ ٥٢.
(٤) شرح الأشموني: ٢/ ٥٣.
(٥) البيت من الطويل، وقاله: ربيعة بن مقروم الضبي. اللغة: السيد: الذئب. أي: رددت بفرس مثل الذئب، ونهد بالجر صفته، أي: ضخم، ومقلص بكسر اللام المشددة صفة أخرىٰ، أي: طويل القوائم، وكميش صفة أخرىٰ، أي: حاد في عدوه وسريع، وعطفاه: جانباه. والبيت من شواهد: وأمالي ابن الشجري: ١/ ٤٨، وشرح التسهيل: ٢/ ٣٨٩، وشرح عمدة الحافظ: ١/ ٤٧٧، وشرح ابن الناظم: ٢٥٣، ومغني اللبيب: ٦٠٢، والمقاصد النحوية: ٣/ ١١٨٣.

وقول القائل:

إذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالعَيشِ مُثرِيا ولَمْ يعْنَ بِالْإِحْسَانِ كانَ مذمما[1]

علىٰ أساس أن "ماء" تمييز تقدم علىٰ عامله، وهو "تحلبا: في البيت الأول، وأن "عينا" تمييز تقدم علىٰ عامله، وهو "قر" في البيت الثاني.

ويزعم أن ذلك سهو منه؛ لأن "عطفاه"، و"المرء" مرفوعان بفعل محذوف، فسرهما الفعلان المذكوران بعدهما، والناصب للتمييز الفعلان المحذوفان؛ وعلىٰ ذلك فالتمييز في البيتين لم يُقدم علىٰ عامله كما يدعىٰ ابن مالك.

وقد تتبعت ما كتبه ابن مالك فيما وقع تحت يدي من مؤلفاته[2] فلم أعثر علىٰ قوله:

إذَا المَـرْءُ قَـرَّ عَيْنـًا بِالْعَيْشِ مُثرِيـا

والذي رأيته بعد أن أورد البيت الأول هو قول الشاعر:

وَلَسْتُ إذَا ذَرْعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ وَلَا يائِسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ[3]

(١) البيت من الطويل، وقائله مجهول. من شواهد: مغني اللبيب: ٦٠٢، وحاشية الخضري: ١/ ٢٢٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٨٩، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٧٧، وشرح عمدة الحافظ: ٤٧٧.

(٣) البيت من الطويل، ولا يعلم قائله. من شواهد: شرح التسهيل: ٢/ ٣٨٩، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٧٧، وشرح ابن الناظم: ٢٥٤، والمقاصد النحوية: ٣/ ١١٨٦.

علىٰ أساس أن "ذرعا" تمييز تقدم علىٰ عامله المتصرف الذي هو "أضيق" كما يرىٰ ابن مالك.(١)

ويبدو أن الشيخ الأشموني نقل ذلك عن ابن هشام في مغني اللبيب.(٢)

وذكر الشيخ أصحاب الرأي الثاني، وهم المجيزون، وحجتهم، فقال: "وأجاز الكسائي والمازني والمبرد والجرمي القياس عليه محتجين بما ذكر، وقياساً علىٰ غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ...".(٣)

والراجح عند الباحث في هذه المسألة ما ذهب إليه الكسائي، والمازني والمبرد والجرمي من جواز تقديم التمييز علىٰ عامله المتصرف، وذلك لأسباب منها:

١- أن السماع يؤيده، إذ ورد التقديم في غير شاهد، مما يؤكد قوة هذا الرأي، وصحته.

٢- أنه لا عبرة لما ذهب إليه المانعون من تضعيف رواية برواية غيرها، أو مقابلة رواية برواية لأن الروايتين ثابتتان، ولا ترجيح لواحدة علىٰ الأخرىٰ.

٣- أن القياس أيضاً يؤيده، وذلك قياس علىٰ سائر الفضلات التي تقدم علىٰ عاملها المتصرف، كالمفعول به في نحو: خالداً ضرب زيد، والحال في نحو: راكباً جاء علي.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٨٩، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٧٧.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٦٠٢، ٦٠٣.

(٣) شرح الأشموني: ٢/ ٥٤.

٤- وأما ما زعمه المانعون من أن علة المنع كون التمييز فاعلاً في الأصل ففيه ضعف، لأن من التمييز مالا يكون فاعلاً في الأصل، كقوله تعالىٰ: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[1].

وكذلك فإن الفاعل لما صار علىٰ صورة الفضلة أبيح له أن يتقدم.

وأما ما زعمه بعضهم كالفارسي من أن التمييز كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم علىٰ عامله، فكذلك ما أشبهه فضعيف أيضًا: لأن التمييز يجوز أن يتقدم علىٰ المميز بخلاف النعت فلا يتقدم علىٰ منعوته.[2]

وعلىٰ الرغم من قوة دليل المجيزين السماعية والقياسية فإن الأرجح عندي أن يقتصر جواز التقديم علىٰ الشعر فقط؛ لأن الشواهد المسموعة عن العرب جاءت كلها في الشعر دون النثر.

ولعل في هذا الرأي توسطًا بين الفريقين.

❁❁❁❁❁

(١) القمر: ١٢.

(٢) شرح التصريح: ١/ ٦٢٩.

المبحث السادس

مسألة الإتباع على محل ما أضيف إليه المصدر من فاعل أو مفعول

إذا أضيف المصدر فإما أن يضاف إلىٰ فاعله وينصب مفعوله، نحو قوله تعالىٰ:﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ..... ﴾[1] أو يضاف إلىٰ مفعوله ويرفع فاعله نحو قول القائل:

أَلَا إِنَّ ظلم نفسِه المَرءُ بَيّنٌ إذَا لَم يَصُنْهَا عَنْ هَوًىٰ يَغْلِبُ العَقلَا[2]

أضاف المصدر "ظلم" إلىٰ مفعوله، وهو "نفسه"، ورفع فاعله الذي هو "المرء".

وإذا اتبع المضاف إليه في الحالتين فقد اتفق النحويون علىٰ جواز إتباعه علىٰ اللفظ، وهو الجر لكنهم اختلفوا في الإتباع علىٰ المحل. أي نصب التابع إذا أضيف المصدر إلىٰ مفعوله، ورفعه إذا أضيف إلىٰ فاعله.

فسيبويه وبعض البصريين لا يجيزون الإتباع علىٰ المحل؛ لأن شرط ذلك عندهم أن لا يتغير مُحْرِزه عند التصريح به. وهنا لو صرح برفع الفاعل، أو نصب المفعول لتغير العامل بزيادة التنوين.[3]

وأجاز الكوفيون وبعض البصريين الإتباع علىٰ المحل؛ لأنهم لا يشترطون ما يشترطه غيرهم من وجود المحرز.[4]

---

(١) الحج: من الآية: ٤٠.

(٢) البيت من الطويل، ولا يعلم قائله. من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١١٨، والتصريح: ١/ ٣٩٣.

(٣) همع الهوامع: ٣/ ٢٠٨.

(٤) السابق: ٣/ ٢٠٨.

ووافق ابن مالك الكوفيين في ذلك، وخرج علىٰ مذهبهم قراءة من قرأ قوله تعالىٰ: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾[1] برفع (الملائكة والناس) وذلك بالعطف علىٰ موضع اسم الله.

قال ابن مالك معلقاً على الآية: "فهذا شاهد علىٰ رفع المعطوف، لكون المجرور فاعلاً في المعنىٰ.."[2].

واستدل علىٰ ذلك أيضاً بقول القائل:

يَا لَعْنَةُ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِمُ والصَّالِحُونَ عَلَىٰ سِمْعَانَ مِنْ جَارِ[3]

غير أن الاختيار عند أصحاب هذا الرأي الحمل علىٰ اللفظ، إلا أن يفصل بين التابع والمتبوع بشيء فيستوي الحمل علىٰ اللفظ، والحمل علىٰ المعنىٰ. نحو: يعجبني ضرب زيدٍ خالدٌ وبكرا. حيث عطف "بكرا" بالنصب علىٰ محل "زيد"؛ لأنه مفعول به في الأصل، وقد فصل بينهما بالفاعل الذي هو "خالد".[4]

---

(١) البقرة: من الآية: ١٦١، وهي قراءة الحسن. البحر المحيط: ٢/ ٧٢.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٢٠.

(٣) البيت من البسيط، ولا يعلم قائله. اللغة: اللعنة: الطرد، وسمعان: اسم رجل. والبيت من شواهد: كتاب سيبويه: ٢/ ٢١٩، والإنصاف: ١/ ٩٧، والجني الداني: ٣٥٦، وهمع الهوامع: ٢/ ٣٤، ٤٨٧، ويروي "والصالحين: بالعطف علىٰ اللفظ. ولا يكون فيه شاهد حينئذ.

(٤) همع الهوامع: ٣/ ٢٠٨.

وذكر أبو حيان أنهم كذلك يلتزمون ذكر الفاعل في الإتباع علىٰ محل المفعول به المجرور، نحو: عجبت من ضرب خالدٍ وعليا بكر.(١)

وخرج المانعون ما استدل به الكوفيون علىٰ غير ما استدلوا به. حيث ذكروا أنه إذا جاء ما أوهم الحمل علىٰ موضع المجرور أضمروا له ناصبًا إن كان محله النصب، أو رافعًا إن كان محله الرفع، إما فعلاً أو منونًا من جنس ذلك المضاف.(٢)

لذلك خرج ابن جني قراءة قوله تعالىٰ: « أُوْلَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ » علىٰ جعل "الملائكة" في الآية مرفوعًا بفعل مضمر دل عليه المصدر.

قال ابن جني معلقا على الآية الكريمة: "هذا عندنا مرفوع بفعل مضمر يدل عليه قوله سبحانه «لعنة الله». أي تلعنهم الملائكة والناس أجمعون؛ لأنه إذا قال عليه ملعنة الله فكأنه قال: يلعنهم الله".(٣)

وذهب الجرمي مذهبًا ثالثًا في هذه المسألة حيث أجاز الإتباع علىٰ المحل في العطف والبدل دون النعت والتوكيد علىٰ أساس أن العطف والبدل عنده من جملة أخرىٰ، فالعامل في الثاني غير العامل في الأول بخلاف النعت

(١) ارتشاف الضرب: ٥/ ٢٢٦٢.

(٢) شرح الكافية، للرضىٰ: ٣/ ٤١٢.

(٣) المحتسب: ١/ ١١٦.

والتوكيد فالعامل فيهما واحد، ومحال- وهما شيء واحد- أن يكون الشيء مجروراً ومرفوعـًا، أو مجروراً ومنصوبـًا.(١)

وما ذهب إليه الجرمي مخالف للسماع، فقد جاء الإتباع علىٰ المحل في النعت في قول القائل:

حَتَّىٰ تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَـها طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّــهُ المَظلومُ(٢)

حيث أضاف المصدر إلىٰ فاعله في قوله "كلب المعقب"، ووصف الفاعل بقوله "المظلوم" بالرفع علىٰ المحل.

وقول الآخر:

السَّالِكُ الثُغْرَةَ اليَقظانَ سَالِكُهَا مَشْيَ الهَلُوكِ علَيهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ(٣)

حيث أضاف "مشىٰ"، وهو مصدر إلىٰ "الهلوك"، وهو فاعله، ورفع "الفضل" علىٰ أنه نعت علىٰ الموضع للهلوك.

---

(١) همع الهوامع: ٣/ ٢٠٩.

(٢) البيت من الكامل قاله: لبيد العامري يصف حمارا وحشيـًا، وأتانا. ديوانه: ١٠٢.
اللغة: تهجر: سار في الهاجرة، والضمير فيه للحمار، و"طلب" مفعول مطلق للفعل "هاج" علىٰ حد قولهم: "قعدت جلوسا". والمعقب بكسر القاف: الغريم الطالب، وهو مضاف إليه، وحقه مفعول به، والمظلوم نعت للمعقب علىٰ محله.
والبيت من شواهد الإنصاف: ١/ ١٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٣٨٦، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١٠٤، وشرح التصريح: ٢/ ٩.

(٣) البيت من البسيط، قاله: المتنخل الهذلي. اللغة: الثغرة: كل ثنية فيها خوف من الأعداء. والهلوك: المرأة الفاجرة، والخيعل قميص لا كم له، والفضل بضم الفاء والضاد: المرأة اللابسة ثوب الخلوة. والبيت من شواهد: أشعار الهذليين: ٣/ ١٢٨١، وشرح التسهيل: ٣/ ١٢٠، وشرح عمدة الحافظ: ٢/ ٧٠١، وتذكرة النحاة: ٣٤٦، وهمع الهوامع: ٢/ ٧٥..

وقد ذكر الشيخ الأشموني المصدر إذا أضيف، وموقع ما أضيف إليه من الإعراب، فقال: "فالمضاف إليه المصدر إن كان فاعلاً فمحله رفع، وإن كان مفعولاً فمحله نصب إن قدر بأن وفعل الفاعل، ورفع إن قدر بأن وفعل المفعول، فتقول: عجبت من ضرب زيد الظريف بالرفع..". (١)

واستدل للإتباع علىٰ الرفع بقول القائل:

حَتّىٰ تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا طلَبَ المُعَقّبِ حَقَّهُ المَظلُومُ

وقول الآخر:

السَّالِكُ الثُغْرَةَ اليَقظانَ سَالِكُها مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ

ثم مثل للإتباع علىٰ المحل في النصب فقال: "وتقول: عجبت من أكل الخبز واللحم، فالجر علىٰ اللفظ والنصب علىٰ المحل". (٢)

واستدل له من الشعر بقول القائل:

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسّانا مَخَافَـــةَ الإِفْـــلَاسِ واللَّيَانَـــا(٣)

وعلق علىٰ قول ابن مالك:

وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَاعَىٰ فِي الإِتْبَاعِ المَحَلَّ فَحَسَنْ

---

(١) شرح الأشموني: ٢/ ٢١٠.

(٢)شرح الأشموني: ٢/ ٢١٠، ٢١١.

(٣) رجز قاله: رؤبة. ملحقات ديوانه: ١٨٧، وقيل لزياد العنبري. اللغة: داينت: من المداينة، والهاء في "بها" تعود علىٰ المغنية. وحسانا: اسم لرجل.

والبيت من شواهد: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٨٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٢٠، وشرح التصريح: ٢/ ١٠، ومغني اللبيب: ٦١٩، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١٠، وهمع الهوامع: ٣/ ٢٠٨.

مفصلاً المذاهب في ذلك فقال: "ظاهر كلامه جواز الإتباع علىٰ المحل في جميع التوابع، وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين.

وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلىٰ أنه لا يجوز الإتباع علىٰ المحل.

وفصل أبو عمرو، فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت".[1]

ثم قال الشيخ: "والظاهر الجواز لورود السماع، والتأويل خلاف الظاهر ...".[2]

ويفهم من كلام الشيخ السابق أمور:

(١) أنه ذكر مذاهب النحويين في هذه المسألة.

(٢) أنه وافق الكوفيين في جواز الإتباع علىٰ المحل، واستدل علىٰ صحة مذهبهم بما جاء مسموعـًا عن العرب في غير شاهد.

(٣) لم يلتفت الشيخ إلىٰ تأويلات البصريين بدعوىٰ أنها خلاف الظاهر.

(٤) لم يوافق ما ذهب إليه الجرمي حين خص جواز الإتباع علىٰ المحل بالعطف والبدل، دون التوكيد والنعت، وأجازه في بقية التوابع.

والراجح في تقدير الباحث ما ذهب إليه الشيخ الأشموني وفاقًا لمذهب الكوفيين من جواز الإتباع علىٰ محل ما أضيف إليه المصدر، وذلك لأمرين:

أحدهما: ثبوت ذلك في لغة العرب، وكثرته في غير شاهد.

---

(١) شرح الأشموني: ٢/ ٢١٢.

(٢) السابق: ٢/ ٢١٢.

من ذلك قول القائل:

هَوَيتَ ثَناءً مُسْتَطابَا مُؤَبَّــدَا فَلَمْ تَخْلُ مِنْ تَمْهيدِ مَجْدٍ وُسُؤْدُدَا[1]

عطف "سؤددا" بالنصب علىٰ محل "مجد" الذي هو في محل نصب مفعول به للمصدر "تمهيد"، فهو من إضافة المصدر لمفعوله.

والآخر: أن اللجوء إلىٰ التأويل – كما زعم البصريون – بحذف عامل النصب، أو الرفع فيه تعسف، ولا يرتكب مثل ذلك إلا عند تعذر غيره.

ولا شك أن الحمل علىٰ المحل مع عدم الحذف أولىٰ من التقدير، والحذف؛ لأن مالا تقدير فيه أولىٰ مما فيه تقدير. كما أن ما ذهب إليه الجرمي من جعل الإتباع علىٰ المحل خاصًا بالعطف والبدل ضعيف؛ لأنه ثبت الإتباع علىٰ المحل في غيرهما.

❁❁❁❁❁

(١) البيت من الطويل. لا يُعلم قائله. من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٢٠، ومغني اللبيب:٦١٨.

المبحث السابع

مسألة عمل اسم المصدر

ذكر النحويون أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع:

أولها: ما كان علما، وهو ما دل علىٰ معنىٰ المصدر دلالة مغنية علىٰ الألف واللام، لتضمن الإشارة إلىٰ حقيقة، نحو: "يسار" في قول الشاعر:

فَقُلْتُ امْكُثِي حَتّىٰ يَسَارِ لَعَلّنَا نَحُجُّ مَعًا قالَتْ أَعَامًا وَقَابِلَهْ؟[1]

ونحو: "برة"، و"فجار" في قول القائل:

إنَّا اقْتَسَمْنَا خُطّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ[2]

فهذه وأمثالها لا تعمل عمل الفعل اتفاقًا؛ لأنها خالفت المصادر الأصلية، بكونها يقصد بها الشياع.

قال ابن مالك فيها: "ولا تضاف، ولا تقبل الألف واللام، ولا توصف، ولا تقع موقع الفعل، ولا موقع ما يوصل بالفعل. ولذلك لم تقم مقام المصدر الأصلي في توكيد الفعل، أو تبيين نوعه، أو مَرَّاته ...". [3]

---

(١) البيت من الطويل، وينسب لحميد بن ثور. ديوانه: ٥٥. وهو من شواهد سيبويه: ٣/ ٧٤، والنكت للأعلم: ٢/ ٨٥٣، والمخصص: ٥/ ١٧٣، والأمالي الشجرية: ٢/ ١١٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٥٣، وشرح التسهيل: ٣/ ١٢١، وشرح التصريح: ١/ ١٤١. و"يسار" علم لليسر.

(٢) البيت من الكامل، قاله النابغة الذبياني: ديوانه: ٥٥. وهو من شواهد: سيبويه: ٣/ ٢٧٤، وإصلاح المنطق: ٢٣٨، وجمهرة اللغة: ٤٦٣، والخصائص: ٢/ ٢٠٠، وشرح المفصل: ١/ ١٢٢، وشرح عمدة الحافظ: ١٤١، وشرح التسهيل: ٣/ ١٢١، وخزانة الأدب: ٦/ ٣٢٧. و"فجار" علم للفجور، و"برة" علم للبر. وذلك إن كانا من "أفجر"، و"أبر" أي: صيره ذا فجور، وذا بر. فإن كان من "فجر"، و"بر" الثلاثيين فهما مصدران. ينظر: حاشية الخضري: ٢/ ٢٣.

(٣) شرح التسهيل: ٢/ ١٢١، ١٢٢.

الثاني: ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة، نحو "مضرب"، و"مقتل"، و"محمدة".

واختلف النحويون في هذا النوع هل هو مصدر؟ أو اسم مصدر؟ فذهب بعضهم كالعلامة الرضىٰ إلىٰ أنه اسم مصدر تجوزا.

يقول العلامة الرضي: "ويعمل اسم المصدر عمل المصدر، وهو شيئان: أحدهما: ما دل علىٰ معنىٰ المصدر مزيداً في أوله ميم كالمقتل، والمستخرج. والآخر: اسم العين مستعملا بمعنىٰ المصدر...". (١)

ويذكر ابن هشام في شرح الشذور أن اسم المصدر يطلق على ثلاثة أمور:

أولها: ما يعمل اتفاقًا، وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كالمضرب والمقتل وإنما هو مصدر في الحقيقة، ويسمىٰ المصدر الميمي. وإنما سموه أحيانًا اسم مصدر تجوزا... (٢) وسواء أكان هذا النوع مصدراً، أم اسم مصدر فإنه لا خلاف بين النحويين في عمله.

الثاني: ما لا يعمل اتفاقًا: وهو ما كان من أسماء الأحداث علمًا كسبحان علما للتسبيح، وفيجار وحماد علمين للفجرة والمحمدة؟

ومما عمل مبدوءاً بميم قول القائل:

أَظَـــلُومُ إِنَّ مُصَابَكُـــمْ رَجُـــــلًا أَهْـدَىٰ السَّـــلَامَ تَحِيَّـــةً ظُـلْمُ(٣)

(١) شرح الكافية للرضي: ٣/ ٤١٢.

(٢) شرح شذور الذهب، لابن هشام: ٤١٧.

(٣) بيت من الكامل، قاله: الحارث بن خالد المخزومي. ديوانه: ٩١. وظلوم: اسم امرأة، منادىٰ مرخم، و"مصابكم" مضاف إلىٰ فاعله، و"رجلا" مفعوله، وجملة "أهدي

علىٰ أساس أن "مصابكم" اسم مصدر أضيف إلىٰ فاعله، وهو الكاف، و"رجلا" مفعوله.

الثالث: ما جاوز فعله الثلاثي، وهو بوزن الثلاثي. وهو: ما دل علىٰ معنىٰ المصدر، وخالفه. بخلوه لفظًا وتقديرا دون عوض من بعض ما في فعله.(١)

وذلك مثل: توضأ وضوءاً، واغتسل غسلا، فهما اسما مصدر، لا مصدر، وكان حق المصدر فيهما أن يقال توضؤا، واغتسالا.

وهذا النوع اختلف في إعماله. فمنعه البصريون؛ لأن أصل وضعه لغير المصدر، فالوضوء موضوع لما يتوضأ به، والغسل لما يغتسل به، ثم استعمل في الحدث.(٢)

السلام" صفة له، و"تحية" مفعول مطلق علىٰ حد قولهم: فعدت جلوسا، و"ظلم" خبر "إن". والبيت من شواهد: شرح التسهيل: ٣/ ١٢٤، ومغني اللبيب: ٢/ ٣٨، وشرح شذور الذهب: ٤١٧، وشرح التصريح: ٢/ ٧، وهمع الهوامع: ٣/ ٦٦.

(١) احترز بذلك مما خلا من بعض ما في فعله لفظًا، ولم يخلُ تقديرا، نحو قتال، فإنه مصدر "قاتل"، وقد خلا من الألف التي قبل التاء في الفعل، لكن خلا منها لفظا، ولم يخلُ تقديرا، ولذلك نُطق بها في بعض المواضع، نحو: قاتل قيتالا، لكن انقلبت الألف ياء لكسر ما قبلها، فهو مصدر. واحترز بجملة "دون تعويض" مما خلا من بعض ما في فعله لفظا وتقديرا، لكن عُوِّض عنه شيء، فإنه لا يكون اسم مصدر، بل هو مصدر، نحو "عِدَة" فإنه مصدر "وَعَد"، وقد خلا من الواو التي في فعله لفظا، وتقديرا، لكن عُوِّض عنها التاء. ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ٩٩.

(٢) شرح التصريح: ٢/ ٧.

وما جاء مخالفًا لذلك عدوه ضرورة لا يقاس عليها.[1] وأضمروا فعلاً ينصب ما جاء منصوبًا بعد اسم المصدر. نقل ذلك عنهم أبو حيان الأندلسي.[2]

وذهب الكوفيون والبغداديون إلىٰ جواز إعماله، وإجرائه مجرىٰ المصدر، والقياس عليه علىٰ أساس أنه الآن دال علىٰ الحدث[3]. واستدلوا له من الشعر والنثر.

فمن شواهدهم من الشعر قول القائل:

إِذَا صَحَّ عَونُ الخَالِقِ المَرْءَ لَم يَجِدْ عَسِيرًا مِنَ الآمَـالِ إلاَّ مُيَسَّـرًا[4]

وقول القائل:

أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ المَوتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائةَ الرِّتَـاعَـا[5]

وقول الآخر:

---

(١) توضيح المقاصد للمرادي: ٢/ ٨٤٤.

(٢) ارتشاف الضرب: ٥/ ٢٢٦٥.

(٣) التصريح علىٰ التوضيح: ٢/ ٧.

(٤) البيت من الطويل، ولا يعلم قائله. وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٢٣، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١٠٠، والمقاصد النحوية: ٣/ ١٤١٤.

(٥) من الوافر، قاله القطامي: ديوانه: ٣٧. اللغة: كفرا معناه جحدا، وهو منصوب بفعل محذوف من لفظه، والهمزة للاستفهام الإنكاري، ومائة منصوب باسم المصدر، والرتاعا بكسر الراء صفة لما قبلها، وهي الإبل التي ترتع. والبيت من شواهد: شرح التسهيل: ٣/ ١٢٣، وتذكرة النحاة: ٤٥٦، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٩٩، وشرح التصريح: ٢/ ٧، والهمع: ٢/ ٧٧، ومعاهد التنصيص: ١/ ١٧٩.

بِعِشْرَتِكَ الكِـرَامَ تُعَدُّ مِنْهُـم فَـلَا تُرِيَـنْ لِغَيْرِهِـمُ أَلُوفَـا[1]

وأوجه الأدلة في الأبيات السابقة أن "عون" في البيت الأول اسم مصدر أضيف إلىٰ فاعله، وهو "الخالق"، ونصب "المرء" علىٰ المفعولية، ولو كان مصدراً لقيل "إعانة".

وفي البيت الثاني في قوله "اعطائك" إذ هو اسم مصدر مضاف إلىٰ فاعله، وهو الكاف، وقد نصب مفعوله الثاني، وهو "المائة الرتاعا"، ومفعول الأول محذوف. أي: عطائك إياي بالمائة. أما المصدر فهو إعطاء.

وفي البيت الثالث في قوله: "بعشرتك"، وهو اسم مصدر مضاف إلىٰ فاعله، وهو الكاف، ونصب مفعوله، وهو "الكرام"، والمصدر منه "معاشرة".

ومن شواهدهم من النثر ما روي عن السيدة عائشة – رضي الله عنها– أنها قالت: "من قبلة الرجل زوجته الوضوء ..."[2] ووجه الدليل في العبارة السابقة أن "قبلة" اسم مصدر أضيف إلىٰ فاعله، وهو "الرجل" وعمل النصب في مفعوله، وهو "زوجته"، والمصدر تقبيل. وأجاز بعضهم إعمال اسم المصدر، لكن علىٰ قلة.

---

(١) البيت من الوافر، ولا يعلم قائله. من شواهد شرح التسهيل: ٣/ ١٢٣، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١٠٠، والمقاصد النحوية: ٣/ ١٤١٥.

(٢) ويروي "امرأته" بدلاً من "زوجته" وهذا الحديث رواه ابن مسعود في الموطأ باب الطهارة: ١/ ١٥.

يقول ابن عقيل في شرحه علىٰ الألفية: "وإعمال اسم المصدر قليل، ومن ادعىٰ الإجماع علىٰ جوازه فقد وهم، فإن الخلاف فيه مشهور ..." أ.هـ[1]

وقد وافق البصريين بعض النحويين كابن عصفور، فقال: "وأما الاسم الذي في معنىٰ المصدر فلا يعمل إلا حيث سمع"[2] وقال عن مذهب الكوفيين: "وأهل الكوفية يجيزون ذلك، ويجعلونه مقيسًا، وهذا خطأ؛ لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس..."[3].

ووافق الكوفيين بعض النحويين كابن مالك، والعلامة الرضي، وأبي حيان، وغيرهم[4].

وأما شيخنا الأشموني فقد ذكر أنواع اسم المصدر فقال: "اعلم أن اسم المصدر علىٰ ثلاثة أنواع: علم، نحو: يسار، وفجار، وبرة. وهذا لا يعمل اتفاقًا. وذي ميم مزيدة لغير مفاعلة، كالمضرب، والمحمدة. وهذا كالمصدر اتفاقًا. ومنه قوله:

أَظَـلُومُ إِنَّ مُصَابَكُـمْ رَجُـلًا أَهْـدَىٰ السَّـلَامَ تَحِيَّـةً ظُـلْم ظـلـم

والاحتراز بغير مفاعلة من نحو: مضاربة من قولك: ضارب مضاربة، فإنا مصدر.

---

(١) شرح ابن عقيل: ٣/ ١٠١.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ١١٩.

(٣) المصدر السابق: ٢/ ١٢٠.

(٤) ينظر: تذكرة النحاة لأبي حيان: ٤٥٦.

وغير هذين، وهو مراد الناظم فيه خلاف. فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون والبغداديون. ومنه قوله:

أَكُفْرًا بَـــعْدَ رَدِّ المَـــوتِ عَنِّي وَبَـــــعْدَ عَـــطَائِكَ المِائةَ الرِّتَـاعَـا

وقوله:

بِعِشْرَتِكَ الكِـرَامَ تُعَدُّ مِنْهُـم

وقوله:

قَالُوا كَلَامُكَ هِنْدًا وَهيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ: صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا[1]

وقوله:

لأَنَّ ثَـوَابَ اللهِ كُـلَّ مُوَحِّـدِ جِنَانٌ مِنَ الفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ[2]

وقول أُمنا عائشة- رضي الله عنها-: "مِن قُبلةِ الرجلِ امرأتَه الوضوءُ "[3].

ويتبين من كلام الشيخ السابق أمور:

---

(١) البيت من البسيط، وقائله مجهول، ويروي "دعدا" بدل "هندا". والبيت من شواهد: شرح التسهيل: ٣/ ١٢٣، وارتشاف الضرب: ٥/ ٢٢٦٥، وشرح شذور الذهب ٥٢، والشاهد في قوله "كلامك هندا"، وحيث إن "كلامك" اسم مصدر، وقد عمل، والفعل منه "كلم" بتضعيف اللام ولو كان مصدراً لقيل "تكليم".

(٢) البيت من الطويل، قاله حسان بن ثابت. ديوانه: ٩٣. والشاهد في قوله: "ثواب الله كل موحد" حيث أعمل اسم المصدر الذي هو "ثواب" عمل الفعل، فنصب به المفعول، وهو "كل موحد" بعد أن أضافه لفاعله، وهو لفظ الجلالة. والفعل منه: أثاب. والبيت من شواهد: شرح التسهيل: ٣/ ١٢٣، وشرح عمدة الحافظ: ٦٩٤، وارتشاف الضرب: ٥/ ٢٢٦٤، وشرح شذور الذهب: ٤١٩، والدرر اللوامع: ٥/ ٢٦٣.

(٣) شرح الأشموني على الألفية: ٢/ ٢٠٧.

أولها: موافقته للكوفيين، والبغداديين في جواز علم اسم المصدر عمل فعله. ويدل عليه ما يأتي:

(١) أنه ذكر الخلاف في هذه المسألة، ولم يعترض علىٰ مذهب الكوفيين كما فعل غيره من النحويين كابن عصفور الذي خَطَّأهم.

(٢) أنه استدل لمذهب الكوفيين ومن وافقهم بعدد غير قليل من الشواهد الثابتة عن العرب شعرا ونثرا.

(٣) أنه لم يصرف تلك الشواهد عن وجهها، ولم يؤولها علىٰ غير ما ذهب إليه الكوفيون، ولم ير فيها شذوذاً أو ضرورة، كما قال البصريون، ومن تابعهم.

ثانيها: يبدو من كلام الشيخ أيضـًا أنه يجيز القياس في هذه المسألة، إذ لم يصرح بقصر ما ورد فيها علىٰ المسموع بدليل أنه لم يقل ذلك.

ثالثها: علىٰ الرغم من موافقة الشيخ للكوفيين في جواز إعمال اسم المصدر، والقياس عليه إلا أنه عده قليلاً ويدل علىٰ ذلك قوله: "تنبيه: إعمال اسم المصدر قليل ...". [1]

وهو بذلك تابع لبعض النحويين كابن عقيل وغيره حين جعلوا إعمال اسم المصدر قليلاً.

وبالنظر إلىٰ الخلاف الذي دار في هذه المسألة، وما ورد فيها من شواهد متنوعة يترجح عندي ما هذب إليه الشيخ الأشموني وفاقا لمذهب الكوفيين

(١) السابق: ٢/ ٢٠٧.

والبغداديين من جواز إعمال اسم المصدر عمل المصدر في غير ضرورة، أو شذوذ، وذلك لأسباب:

أولها: ثبوت ذلك في عديد من الشواهد،وتنوعها بين الشعر والنثر يؤكد قوة مذهب الكوفيين.

الثاني: أن ادعاء الضرورة، أو الشذوذ الذي ذهب إليه البصريون، ومن وافقهم إنما يكون في شاهد أو شاهدين. لكن ثبوته في غير شاهد يؤكد قياسية هذه المسألة.

الثالث: كما أن التأويل الذي لجأ إليه البصريون من إضمار فعل من معنىٰ اسم المصدر فيه تعسف، خاصة أن اسم المصدر دل علىٰ الحدث في صورته الجديدة.

المبحث الثامن

مسألة جر الصفة المشبهة المنكرة المضاف معمولها إلى ضمير الموصوف

إذا كانت الصفة المشبهة نكرة، وكان معمولها مضافًا إلىٰ ضمير الموصوف نحو: زيد حسن وجهه، وهند حسنة وجهها. رفع معمولها، وهو "وجهه" بالاتفاق. وذلك هو الأصل.

لكن ورد عن العرب جر ذلك المعمول. وذلك ما وقع فيه خلاف بين النحويين.

فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلىٰ أنه قبيح، لذلك خصوه بضرورة الشعر(١).

يقول سيبويه: "وقد جاء في الشعر: حسنة وجهها، شبهوه بحسنة الوجه، وذلك رديء، لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام، وهو من سبب الأول، كما أنه من سببه بالألف واللام. قال الشماخ:

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّسَ الرَّكْبُ فِيهما ... بِحَقْلِ الرُّخامَىٰ قَـــدْ عَفا طَلَلَاهما

أقامَتْ علَىٰ رَبْعَيْهما جَارَتَا صَفًا ... كُمَيْتَا الأَعَالي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا(٢)

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ١٩٩، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٤٣٦.

(٢) بيتان من الطويل للشماخ. ديوانه: ٣٠٧، ٣٠٨. اللغة: الدمنة بكسر الدال: ما بقي من آثار الديار. وعرس الركب: أي نزل القوم للاستراحة وفيهما بمعنىٰ: عليهما. وحقل الرخامي: اسم موضع. وعفا: درس، والطلل: آثار الديار. والربعان: الدار والمنزل. والصفا: الصخر الأملس من الجبل. والجارتان: الإثفيتان، وهما صخرتان توضعان تحت القدر بكسر القاف، تقربان من الجبل، فيقوم الجبل مقام صخرة ثالثة تكون

ومحل الاستشهاد عند سيبويه في البيت الثاني من البيتين السابقين في قوله "جونتا مصطلاهما" حيث أضاف الصفة المشبهة المنكرة، وهي "جونتا" إلىٰ اسم ظاهر مضاف إلىٰ ضمير الموصوف، وهو "مصطلاهما"، والموصوف قوله: "جارتا صفا".

وعلل النحاة القبح، أو الرداءة بأن الإضافة في هذا الباب لا تقع إلا بعد تحويل الإسناد إلىٰ ضمير الموصوف، ونصب المعمول الذي كان مرفوعاً علىٰ التشبيه بالمفعول به، ليكون في صورة الفضلة، فتسهل إضافة الصفة إليه.

وعلىٰ ذلك فالإضافة داخلة عليه بعد دخول النصب فيه.

لذلك كان قولك: "حسن وجهه" بالإضافة محولا عن: "حسن وجهه" بالنصب. والإضافة هنا إنما تكون للتخفيف، ورفع القبح. فإذا قيل: حسن وجهه لم يتحقق التخفيف علىٰ الوجه الأتم، ولم يبلغ به أقصىٰ ما يمكن منه. وإنما اقتصر منه علىٰ أهون التخفيفين، وهو حذف التنوين، ولم يتعرض لأعظمهما مع الإمكان وهو حذف الضمير المضاف إليه لوجه مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة، ويجري هذا في كلامهم مجرىٰ التكرير للشيء بعد ذكره.[1]

تحت القدر، والكميت: اللون بين الأسود والأحمر، والجونة: السواد. والمصطلي: موضع احتراق النار. وقوله: "جارتا صفا" فاعل "أقامت". والبيت من شواهد: كتاب سيبويه: ١/ ١٩٩، الصاحبي في فقه اللغة: ١٦٠، والنكت للأعلم: ١/ ٤١٦، ٤١٧، وشرح المفصل: ٤/ ١١١، ١١٤، شرح الكافية للرضىٰ: ٣/ ٤٣٧، ٣/ ٥٠٥، والدرر اللوامع: ٢/ ٣٢٦، وهمع الهوامع: ٣/ ٦٦.

(١) شرح كافية ابن الحاجب للرضىٰ: ٣/ ٤٣٦، وينظر: سيبويه والضرورة الشعرية، د: إبراهيم حسن: ٢٩٥.

وقد أنكر بعض النحويين علىٰ سيبويه ما ذهب إليه، وخرج البيت علىٰ غير ما ادعاه، مما يفيد أنه يمنع جر الصفة المشبهة المنكرة المضاف معمولها إلىٰ ضمير الموصوف مطلقًا. ونسب ذلك للمبرد.[1] فقد جعل الضمير في "مصطلاهما" يعود علىٰ "الأعالي"، وليس إلىٰ "جارتا صفا". فجعل الضمير يعود إلىٰ "الأعالي" علىٰ صيغة التثنية، لأنهما في المعنىٰ "أعليان"، فوقع الجمع موقع التثنية، لأنه من باب قولهم: "قطعت رءوس الكبشين". فيكون نظير قول القائل:

مَتَىٰ مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرجُفْ رَوانِفُ إِلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا[2]

فالألف في "تستطارا" راجع إلىٰ "روانف"؛ لأنه بمعنىٰ "رانفتين"، فكأنه قال: "جونتا مصطلىٰ الأعالي". فليس فيه إلا ضمير واحد، وهو المستكن في "جونتا". فهو مثل قولك: زيد حسن الغلام قبيح فعله. أي: فعل

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ٣٢- ٣٤.

(٢) البيت من الوافر، قاله عنترة بن شداد يهجو عمارة بن زياد. ديوانه: ٢٣٤. اللغة: فردين: منفردا، ترجف: تضطرب. الروانف جمع رانفة: وهو طرف الإلية. والبيت من شواهد: أسرار العربية: ١٥٠، شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ١١٥، وأمالي ابن الحاجب: ١/ ٤٥١، وشرح عمدة الحافظ: ٤٦٠، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٤٣٧، وشرح التصريح: ٢/ ٥٠٦، ٥٠٧.

الغلام.[1] وممن منع ذلك أيضـًا ابن بابشاذ[2]، قال العلامة الرضىٰ: "ومنعها ابن بابشاذ مستدلاً بنسج العنكبوت[3] وهو إضافة الشيء إلىٰ نفسه..."[4].

وأبطل ابن عصفور ما ذهب إليه المبرد حين أعاد الضمير في "مصطلاهما" إلىٰ الأعالي، فقال: "الذي يبطل ما ذهب إليه المبرد فساد المعنىٰ، وضعف اللفظ. فأما ضعف اللفظ فإن عود الضمير ينبغي أن يكون علىٰ حسبه في اللفظ، وحمله في المعنىٰ قليل. وأما فساد المعنىٰ فإنه بكون المعنىٰ إذ ذاك "جونتا مصطلىٰ الأعالي" والمصطلىٰ في الحقيقة إنما هو للجارتين، لا للأعالي، فيصير ذلك بمنزلة قولك: مررت برجل حسن وجه رأسه، فتضيف الوجه إلىٰ الرأس، وإنما هو للرجل. فكما أن العرب لا تقول هذا، فكذلك لا تقول ما هو بمنزلته ..."[5].

وقد أجاز الكوفيون في سعة الكلام واختياره ما قصره سيبويه والبصريون علىٰ الضرورة اعتماداً علىٰ ما ورد مسموعـًا[6] فقد جاء في قول النبي – صلىٰ الله عليه وسلم – في صفة الدجال: "أعور عينه اليمنىٰ".[7] وفي حديث أم

---

(١) شرح الكافية للرضي: ٣/ ٤٣٧.

(٢) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن سليمان، من مصنفاته: شرح الجمل للزجاجي. توفىٰ سنة ٤٦٩هـ، ينظر معجم الأدباء: ٢/ ٨١٢، وإنباء الرواة: ٢/ ٩٥-٩٧.

(٣) يريد أنه واه، ضعيف.

(٤) شرح الكافية للرضي: ٣/ ٤٣٧.

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ٣٤.

(٦) ينظر: رأي الكوفيين في: شرح الكافية الشافية: ٢/ ١٠٦٩، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٤٣٦، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٠٣.

(٧) ينظر: صحيح البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء (٦٠)، باب قول الله تعالىٰ (واذكر في الكتاب مريم)، جـ ٤، حديث رقم/ ٣٤٤١.

زرع: "صِفْرُ وِشَاحِها"(١) وفي صفة النبي- صلىٰ الله عليه وسلم-: " شَثْنُ أصابعه".(٢)

وعلل العلامة الرضي جواز ذلك بلا قبح مطلقًا عند الكوفيين بأنهم نظروا إلىٰ حصول شيء من التخفيف علىٰ الجملة، وهو حذف التنوين. لكنه نعىٰ علىٰ من منع الجر لأنه يشبه إضافة الشيء إلىٰ نفسه بأنه لو امتنع هنا لامتنع كذلك في المحضة. وقد قيل فيها "واحد أمه" و"عبد بطنه"، و"صدر بلده"، و"طبيب مصره"(٣).

ووافق الكوفيين ابن مالك، وصحح مذهبهم، فقال: "وقد أجاز ذلك الكوفيون في الكلام نثره، ونظمه، ومنع سيبويه جوازه في غير الشعر، ومنعه المبرد مطلقًا. والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون من جوازه مطلقًا..."(٤).

لكنه ضعفه في شرحه علىٰ الكافية قائلاً: "وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله، وهو الصحيح؛ لأن مثله قد ورد في الحديث، كقوله في حديث أم زرع "وَصِفْرُ وِشَاحِها"، وفي حديث الدجال "أعور عينه اليمنىٰ"، وفي

(١) الحديث أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر حديث أم زرع ٤/ ١٩٠٢، الرقم ٢٤٤٨، طبعة الحلبي برواية: صِفْرُ رِدَائِهَا. وصفر بكسر الصاد. والمعنىٰ أنها ضامرة البطن، والوشاح شيء مرصع بالجواهر تجعله المرأة بين عاتقها وكشحها.

(٢) جاءت هذه العبارة برواية "شَثْن الكفين". ينظر: سنن الترمذي، (٤٦) أبواب المناقب، حديث رقم/ ٣٦٣٧، ٥/ ٥٩٨.

(٣) شرح الكافية للرضي: ٣/ ٤٣٦، ٤٣٧..

(٤) شرح التسهيل: ٣/ ٩٦.

وصف النبي – صلىٰ الله عليه وسلم-: "شثن أصابعه". ومع جوازه ففيه ضعف...".[1]

وقد ذكر شيخنا الأشموني مذهب النحويين، فقال عن مذهب سيبويه: "والجر عند سيبويه في هذا النوع من الضرورات"[2] وذكر مذهب المبرد قائلاً: "ومنعه المبرد مطلقـًا؛ لأنه يُشْبه إضافة الشيء إلىٰ نفسه.."[3] ويقصد بإضافة الشيء إلىٰ نفسه أن الوصف عين مرفوعه في المعنىٰ.

وقال عن مذهب الكوفيين: "وأجازه الكوفيون في السعة، وهو الصحيح. ففي حديث أم زرع "صِفْرُ وُشاحِها". وفي حديث الدجال "أعورُ عَينِه اليُمْنَىٰ"، وفي صفة النبي صلىٰ الله عليه وسلم: "شَثْنُ أصابعِهِ".[4]

ويتضح من الكلام السابق لشيخنا الأشموني أمور:

أولها: أنه لم يوافق سيبويه والبصريين فيما ذهبوا إليه من جعل جر الصفة المشبهة المنكرة المضاف معمولها إلىٰ ضمير الموصوف خاصـًا بالضرورة، ولم يذهب إلىٰ ما ذهب إليه بعضهم كالمبرد، وابن بابشاذ من منعها مطلقـًا، وتأويل ما ورد منها.

الثاني: أنه وافق الكوفيين في إجازتهم ذلك مطلقـًا في سعة الكلام واختياره، وأعلن ذلك صراحة بقوله عن مذهبهم "وهو الصحيح".

الثالث: أنه قبل أدلتهم، ولم يضعفها، أو يؤولها كما فعل غيره.

من خلال دراسة هذه المسألة، وبيان مذاهب النحويين فيها، وما ورد فيها من شواهد يتبين عندي ما يلي:

---

(١) شرح الكافية الشافية: ٢/ ١٠٦٩، ١٠٧٠..

(٢) شرح الأشموني: ٢/ ٢٥٤.

(٣) المصدر السابق: ٢/ ٢٥٤.

(٤) شرح الأشموني: ٣/ ٢٥٤، ٢٥٥..

أولاً: قوة مذهب الكوفيين، ومن وافقهم لثبوت ذلك في الشواهد العربية التي تؤكد صحة رأيهم.

ثانياً: ضعف مذهب سيبويه والبصريين حين خصوا ذلك بضرورة الشعر، لثبوت ذلك في غير شاهد. لذلك قال ابن مالك بعد أن ساق أربعة شواهد: "فهذه أربعة شواهد من أفصح الكلام الذي لا ضرورة فيه تدل علىٰ صحة استعمال: مررت برجل حسن وجهه.."[1].

ثالثاً: فساد مذهب المبرد حين منع ذلك مطلقـًا في الشعر والنثر، وإذا كان قد سلم له ما ادعاه – علىٰ ضعفه في قول القائل:

أقامَتْ علَىٰ رَبْعَيْهما جَارَتَا صَفًـا كُمَيْتَا الأَعَالي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا

فلن يسلم له في بقية الشواهد.

رابعاً: أن الأرجح في تقديري في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن مالك في شرحه علىٰ الكافية الشافية من جواز جر الصفة المشبهة المنكرة المضاف معمولها إلىٰ ضمير الموصوف لكن علىٰ ضعف، أو قلة.

❁❁❁❁❁

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٩٥..

المبحث التاسع

مسألة إسناد نعم وبئس إلى الذي

اختلف النحويون في إسناد نعم وبئس إلى "الذي".

فالكوفيون وجماعة من البصريين لا يجيزون ذلك، فلا يقال عندهم: نعم الذي آمن زيد. وحجتهم في ذلك أن القياس يمنعه، وذلك أن كل ما كان فاعلاً لنعم أو بئس، وكان مقرونـًا بأل كان مفسراً للضمير المستتر فيهما إذا حذفت منه "أل"، ولا يتحقق ذلك في الذي.(١)

لكن أبا العباس المبرد، وأبا علي الفارسي أجازا ذلك إذا كانت "الذي" للجنس.

يقول المبرد في بيان مذهبه وتفصيله: "ولو قلت: نعم الذي في الدار أنت لم يجز؛ لأن الذي بصلته مقصود إليه بعينه، فقد خرج عن موضع الاسم الذي لا يكون للجنس..".(٢)

ثم قال: "فإن قلت قد جاء: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾(٣) فمعناه الجنس، فإن "الذي" إذا كانت علىٰ هذا المذهب صلحت بعد "نعم" و"بئس"، وإنما يكره بعد هذا تلك المخصوصة..".(٤)

واستدل الشيخ أبو حيان لمذهب المبرد والفارسي بقول القائل:

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد، للمرادي: ٢/ ٩٠٨.

(٢) المقتضب: ٢/ ١٤٣.

(٣) الزمر: ٣٣.

(٤) المقتضب للمبرد: ٢/ ١٤٣.

لَعَمْرِي لَئِنْ أَنْزَفتُمُ أَوْ هَجَرْتُـمُ لَبِئْسَ الّذِي ما أنتم آلَ أَبْجَرَا[1]

وقد وافق ابن مالك المبرد والفارسي، ونعىٰ علىٰ أبي الحسن الأخفش أنه لا يجيز: نعم الذي يفعل زيد قائلاً: "ومثل هذا لا ينبغي أن يمنع؛ لأن الذي يفعل بمنزلة الفاعل. ولذلك اطرد الوصف به، ومقتضىٰ النظر الصحيح ألا يجوز مطلقـًا، ولا يمنع مطلقـًا، بل إذا قصد به الجنس جاز، وإذا قصد به العهد منع، وهذا مذهب المبرد والفارسي، وهو الصحيح ..."[2].

أما العلامة الرضي فقد أجاز هذا الرأي أيضـًا لكن عده قليلاً. حيث يقول: "ولا يمتنع عند أبي علىٰ والمبرد – وهو الحق خلافـًا لغيرهما – إسناد "نعم"، و"بئس" إلىٰ "الذي" الجنسية، وكذا "من"، و"ما". وأعني بالجنسية ما تكون صلتها عامة ..."[3] ثم قال: "وتقول: نعم الذي هو عبد زيد. وأما إن كانت صلتها مخصوصة، نحو: نعم الذي كان اليوم في الدار. والإشارة إلىٰ شخص معين فلا يجوز. إذ يلزم فاعلها الإبهام ..."[4].

---

(١) البيت من الطويل قاله: الأبيرد. ويروىٰ: صحوتم بدل هجرتم. ولبئس الندامىٰ بدل لبئس الذي. وأبجر هو: أبجر بن يحيىٰ العجلي. والشاهد في قوله: لبئس الذي. حيث أسندت "بئس" إلىٰ "الذي" علىٰ رأي المبرد والفارسي. والبيت من شواهد: جمهرة اللغة: ٨٢١، عمدة الحافظ: ٧٩٣، وارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٥١، والخزانة: ٢/ ٨٢١.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١١.

(٣) شرح الكافية للرضي: ٤/ ٢٥٢.

(٤) المصدر السابق: ٤/ ٢٥٢.

لكنه جعله قليلاً. ذكر ذلك في اعتراضه علىٰ من جعل "ما"[1] موصولة في قوله تعالىٰ: ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[2]، وقوله تعالىٰ: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ.. ﴾[3] فقال: "ويضعفه قلة وقوع "الذي" مصرحًا به فاعلا لنعم وبئس..."[4].

والظاهر أن الشيخ الأشموني قد وافق الكوفيين، وبعض البصريين في منع إسناد "نعم وبئس" إلىٰ "الذي" الجنسية معتمداً علىٰ القياس. يقول الأشموني: "وأجاز المبرد والفارسي إسناد "نعم وبئس" إلىٰ "الذي"، نحو: نعم الذي آمن زيد، كما يسندان إلىٰ ما فيه "أل" الجنسية، ومنع ذلك الكوفيون، وجماعة من البصريين، وهو القياس؛ لأن كل ما كان فاعلا لنعم وبئس، وكان فيه "أل" كان مفسراً لضمير المستتر فيهما إذا نزعت منه. و"الذي" ليس كذلك ... أ.هـ"[5]. والواضح أن الشيخ اعتمد في تأييده للكوفيين علىٰ القياس الذي اعتمدوا عليه، ولم يلتفت إلىٰ ما ساقه المبرد من حجة.

---

(١) جعلها بعض النحويين كالفراء، وأبي علي الفارسي موصولة. ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٥٧، ٥٨.

(٢) البقرة: ٢٧١.

(٣) البقرة: ٩٠.

(٤) شرح الكافية للرضي: ٤/ ٢٥٠.

(٥) شرح الأشموني: ٢/ ٢٨٠.

والراجح عند الباحث ما ذهب إليه المبرد والفارسي في جواز هذه المسألة من وجهين:

أحدهما: أن هذا الإسناد ليس علىٰ إطلاقه، وإنما خص بـ(الذي) الجنسية، وذلك يتناسب مع فاعل هذا الباب الذي يفيد العموم.

والآخر: أنه قد ثبت إسنادهم إلىٰ "من" الموصولة، كما في قول القائل:

وكَيْفَ أرْهَبُ أمرا أو أراعُ له ... وقد زكأتُ إلَىٰ بِشْرِ بنِ مروان

فَنِعْمَ مَرْكَأ مَنْ ضاقَتْ مَذاهبُه ... ونِعْمَ مَنْ هوَ فِي سِرٍّ وإعْلانِ[1]

فقد أسند "نعم" إلىٰ "مَن" الموصولة في قوله: "ونعم مَن هو في سر وإعلان".

وإذا كان قد ثبت ذلك مع "مَن" الموصولة فثبوته مع "الذي" الجنسية أولىٰ وأحق.

❁❁❁❁❁

(١) بيتان من البسيط بلا نسبة. اللغة: أراع من الروع. وهو الفزع والخوف. وزكأت: لجأت. والشاهد في قوله: ونعم من هو. حيث أسندت نعم إلىٰ "من" الموصولة. والبيتان من شواهد: جمهرة اللغة: ٢/ ١٠٩٨، شرح التسهيل: ١/ ٢١٨، ومغني اللبيب: ٤٣٣، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ٢٥٢.

المبحث العاشر

مسألة الخلاف في توكيد النكرة

اختلف النحويون في حكم توكيد النكرة. فذهب البصريون إلىٰ منع توكيدها مطلقًا توكيداً معنويًا، سواء أكانت النكرة محدودة أم غير محدودة. وحجتهم في ذلك أمران:

- أحدهما: أن النكرة شائعة، ليس لها عين ثابتة كالمعرفة، فينبغي أن لا تفتقر إلىٰ توكيد؛ لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة منه.
- والآخر: أن النكرة تدل علىٰ الشيوع والعموم، والتأكيد يدل علىٰ التخصيص والتعيين، وكل واحد منهما ضد صاحبه، فلا يصلح أن يكون مؤكداً له.(١)

وذهب الكوفيون والأخفش من البصريين إلىٰ جواز توكيد النكرة توكيداً معنويًا إذا أفادت.(٢)

وفسر بعض النحويين – كابن هشام – الفائدة بأمرين:

أحدهما: أن يكون المنكر المؤكد محدوداً، وهو ما كان موضوعًا لمدة لها بداية ونهاية كيوم وشهر، وأسبوع، وحول، ونحو ذلك.

والآخر: أن يكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة، نحو "كل"، "جميع"، ونحوهما. فيجوز عندهم أن يقال: صمت شهرا كله، ولا يجوز: صمت دهراً كله، لعدم التحديد في "دهر".

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٣٧٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٢٩٥، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٥٣.

وكذلك لا يجوز: صمت شهراً نفسه؛ لأن التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة.(١)

وفسر بعض النحويين كالعلامة الرضي إفادة النكرة بكونها معلومة المقدار، ومؤقتة، ليدخل في ذلك غير الزمن كالدرهم، والدينار، وغير ذلك مما ليس بزمن.(٢)

واستدل الكوفيون لصحة مذهبهم بالمسموع من كلام العرب. من ذلك قول القائل:

إِنَّـا إِذَا خُطّافُنا تَقعْقَعَـا قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا(٣)

أكد "يومـًا"، وهو نكرة محدودة بقوله "أجمعا"، وهي من ألفاظ الإحاطة.

وقول القائل:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيّا مُرْضَعَـا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَـاءُ حَـوْلًا أَكْتَعَـا(٤)

(١) التصريح علىٰ التوضيح: ٢/ ١٣٩.

(٢) شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٧٣.

(٣) رجز لا يعلم قائله. اللغة: الخطاف: الحديدة المعوجة تكون في جانب البكرة. وتقعقع: تحرك وسمع له صوت. وصرت: صوتت، والبكرة: ما يستقي عليه الماء من البئر. والبيت من شواهد: الإنصاف: ٢/ ٣٧١، وأسرار العربية: ٢١٢، وابن يعيش: ٢/ ٢٢٧، والمقرب: ٢٤٠، وابن الناظم: ٣٦١، وشرح التصريح: ٢/ ١٣٨.

(٤) رجز لا يعلم قائله. اللغة: الذلفاء: اسم امرأة، وهو في الأصل وصف مأخوذ من الذلف، وهو صغر الأنف، وعاما أكتعا أي: عاما كاملاً. والبيت من شواهد: المقرب:

أكد "حولا"، وهو نكرة محدودة بقوله: "اكتعا"، وهو من ألفاظ الإحاطة.

وقول الآخر:

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ(١)

أكد "حول"، وهي نكرة محدودة بقوله "كله" وهي من ألفاظ الإحاطة.

ونقل عن بعض الكوفيين أنهم يجيزون توكيد النكرة مطلقًا، أفادت أم لم تفد. ذكر ذلك ابن مالك في شرحه علىٰ التسهيل، فقال: "ومنع البصريون إلا الأخفش توكيد النكرة مطلقًا، وأجازه بعض الكوفيين مطلقًا، وأجازه بعضهم إن أفاد، ومنعه إذا لم يفد ...".(٢)

وقد حاول البصريون أن يجدوا مخرجًا لما احتج به الكوفيون، فعدلوا في رواية بعضها، كما فعلوا في قول القائل:

لَكِنَّـــهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَـبُ يَا لَيْتَ عِـــدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَـبُ

فقالوا إن الرواية عندنا "عدة حولي" بالإضافة إلىٰ ياء المتكلم.

وطعنوا في رواية بعضها بدعوىٰ أنها مجهولة القائل، كقول القائل:

إِنَّا إِذَا خُطَّافُنَا تَقَعْقَعَـا قَدْ صَـرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًـا أَجْمَعَـا

٢٤٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٧٣، وشرح الألفية لابن الناظم: ٣٦١، وارتشاف الضرب: ٣/ ٢٩٥.

(١) البيت من البسيط، قاله عبد الله بن مسلم الهذلي. شرح شعر الهذليين: ٩١٠، وهو من شواهد: الإنصاف: ٢/ ٣٧٢، وأسرار العربية: ٢١٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٢٢٨، وشرح الألفية لابن الناظم: ٣٦١، وشذور الذهب: ٤٣٣، وشرح التصريح: ٢/ ١٣٨.

(٢) شرح التسهيل لابن: ٣/ ٢٩٦.

وما لم يجدوا له مخرجًا عدوه من الشاذ الذي لا يقاس عليه.

قال صاحب الإنصاف عند أدلة الكوفيين: "ثم لو قدرنا أن هذه الأبيات التي ذكروها كلها صحيحة عن العرب، وأن الرواية ما ادعوه لما كان فيها حجة، وذلك لشذوذها، وقِلَّتا في بابها.."[1].

والحقيقة أن تأكيد النكرة في هذه المسألة لم يرد في الشعر فحسب، وإنما جاء في النثر كذلك. فقد جاء في قول السيدة عائشة – رضي الله عنها: "ما صام رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم شهراً كله إلا رمضان ..."[2] مما يؤكد صحة ما ذهب إليه الكوفيون، وضَعف ما ادعاه صاحب الإنصاف.

وقد علق الشيخ الأشموني علىٰ قول ابن مالك في ألفيته:

* وَإِنْ يُفِـدْ تَوكِيد مَنكُورٍ قُبِـل *

فقال: بواسطة كونه محدوداً، وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة ... وفاقًا للكوفيين، والأخفش تقول: اعتكفت شهراً كله. ومنه قوله:

يا ليت عـدة حول كله رجـب

وقوله:

تَحْملُنِي الذلفَـاءُ حَـوْلًا أكْتَعَـا

وقوله:

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٣٧٣.

(٢) ينظر: صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب صيام النبي صلىٰ الله عليه وسلم في غير رمضان، رقم (١١٥٦)، ٢/ ٨١٠. طبعة دار إحياء الكتب العربية.

قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا..."[1]

وعن قول ابن مالك:

وعنْ نُحَاةِ البَصْرةِ المَنْعُ شُمِل

يقول الشيخ الأشموني: "أي: عم المفيد، وغير المفيد، ولا يجوز: صمت زمنًا كله، ولا شهراً نفسه.."[2].

والمتأمل لكلام الشيخ الأشموني يجده موافق لما ذهب إليه الكوفيون والأخفش في هذه المسألة. ويدل على ذلك أمور:

أولها: أنه ذكر مذهبهم صراحة دون اعتراض عليه كما فعل غيره.

ثانيها: أنه ساق جملة من الأدلة التي تؤيد مذهبهم، وتؤكده.

ثالثها: أنه لم يخرج الأدلة علىٰ غير ما ذهبوا إليه.

ولم يذهب الشيخ إلىٰ ما ذهب إليه بعض الكوفيين الذين أجازوا توكيد النكرة مطلقًا، أفادت أم لم تفد. لذلك نراه يقول: "ولا يجوز: صمت زمنًا كله، ولا شهراً نفسه" وهو بذلك يوافق الفريق الأول من الكوفيين الذين يشترطون أن تكون النكرة محدودة، وأن يكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة، ويخالف البصريين الذين يمنعون ذلك مطلقًا.

وسبقه في هذا الرأي ابن مالك حين نعىٰ علىٰ من أجاز توكيد النكرة مطلقًا، ومن منعه مطلقًا، فقال: "وأما ما لا فائدة فيه، نحو: اعتكفت وقتًا كله، ورأيت شيئًا نفسه فغير جائز.

---

(١) شرح الأشموني: ٢/ ٣٤١.

(٢) شرح الأشموني: ٢/ ٣٤٢.

فمن حكم بالجواز مطلقـًا، أو بالمنع مطلقـًا فليس بمصيب، وإن حاز من الشهرة بأوفر نصيب.."[1].

والأرجح عندي في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش ووافقهم فيه الشيخ الأشموني من جواز توكيد النكرة توكيداً معنويـًا إذا أفادت، وذلك لما يأتي:

أولاً: أن الكوفيين اعتمدوا في بناء مذهبهم علىٰ السماع الثابت عن العرب، في حين اعتمد البصريون علىٰ القياس، ولا شك أن السماع مقدم علىٰ القياس.

ثانياً: أن الأدلة التي أيدت مذهب الكوفيين، لم تكن في الشعر فحسب، وإنما تنوعت بين الشعر والنثر مما ينفي عنها فكرة الضرورة أو الشذوذ الذي ادعاه مؤيدو البصريين.

ثالثاً: أن ما ذهب إليه البصريون، ومؤيدوهم من محاولة التقليل من أدلة الكوفيين، أو تضعيفها عن طريق الشك في الرواية، أو الجهل بالقائل، أو ادعاء الشذوذ بعيد عن الصواب؛ لأن كثيراً من الأدلة التي اعتمد عليها البصريون مجهولة القائل، وليس كل ما استدل به الكوفيون مجهول القائل. وحسبهم في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها.

نَلْبَثُ حَوْلًا كَامِـلًا كُلَّــهُ لَا نَلْتَقِي إِلَّا عَلَىٰ مَنْهَجِ[2]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٩٧.

(٢) البيت من السريع، قاله العرجي، ديوانه: ١٩١.اللغة: نلبث: أي نقيم عامـًا كاملاً. والمنهج: قارعة الطريق. يعاتب الشاعر محبوبته بأنهما يظلان عامـًا كاملاً لا يلتقيان

كما أن الشذوذ إما يكون في شاهد، أو شاهدين، أما وقد كثرت تلك الشواهد، وتنوعت فلا ينهض ذلك دليلاً لهم، بل يعد دليلاً عليهم.

وقول العرجي:

رابعاً: وثمة أمر آخر يرجح مذهب الكوفيين، وهو أن النكرة غير المفيدة فيها من الإبهام والبعد مما يستحيل معه التأكيد، لكن النكرة المفيدة، وهي المحدودة، أو المؤقتة تحوي من التخصيص، والقرب ما يجعلها تزيد درجة عن النكرة العامة. وهذه الدرجة تعطيها حقها من التأكيد، وهذا يضعف رأي بعض الكوفيين الذين يجيزون تأكيد النكرة مطلقـًا، أفادت، أم لم تفد.

قال ابن الناظم: "وقول الكوفيين أولىٰ بالصواب لصحة السماع بذلك، ولأن في توكيد النكرة المحدودة فائدة كالتي في توكيد المعرفة، فإن من قال: صمت شهراً قد يريد جميع الشهر، وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمال. فإذا قال: صمت شهراً كله ارتفع الاحتمال، وصار كلامه نصـًا علىٰ مقصوده. فلو لم يسمع من العرب لكان جديراً بأن يجوز قياسـًا، فكيف به واستعماله ثابت...". (١)

إلا علىٰ قارعة الطريق، ولا يختليان. وهو من شواهد: النكت الحسان لأبي حيان: ١٢٣، ومغني اللبيب: ٢٥٧.

(١) شرح الألفية لابن الناظم: ٣٦٠.

المبحث الحادي عشر

مسألة العطـف على الضمير المجرور دون إعادة الجار

اختلف النحويون في العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار على ثلاثة مذاهب:

أولها: مذهب جمهور البصريين، أنه لا يجوز العطف علىٰ الضمير المجرور دون إعادة الجار. فلا يقال عندهم: مررت بك وأخيك. وحجتهم في ذلك أن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت علىٰ الضمير المجرور دون إعادة الجار فكأنه قد عطف الاسم علىٰ الحرف الجار، وعطف الاسم علىٰ الحرف لا يجوز، لأن الضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار، ولم ينفصل عنه. ولهذا لا يكون إلا متصلاً.(١)

وأمر آخر، وهو أن المضاف إليه إذا كان مضمراً صار بمنزلة التنوين، وكما لا يعطف علىٰ التنوين لا يعطف علىٰ المضاف إليه.(٢)

وعلىٰ ذلك لا يجوز العطف عندهم إلا بإعادة الجار، سواء أكان الجار اسمـًا، نحو قوله تعالىٰ:﴿قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾(٣) أم حرفا، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾(٤) وما ورد بخلاف ذلك خصوه بضرورة الشعر، لأنه قبيح في النثر.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٣٧٩.

(٢) شرح التسهيل: ٣/ ٣٧٥.

(٣) البقرة: ١٣٣.

(٤) المؤمنون: ٢٢.

قال سيبويه: "ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيد. وهذا أبوك وعمرو.: كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة علىٰ ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفت كرهوا أن يتبعوها الاسم ...".(١)

وقال: "وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر علىٰ المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر. وجاز: قمت أنت وزيد. ولم يجز: مررت بك أنت وزيد؛ لأن الفعل يستغني بالفاعل، والمضاف لا يستغني بالمضاف إليه، لأنه بمنزلة التنوين. وقد يجوز في الشعر ...".(٢)

الثاني: مذهب الكوفيين، وأجاز هؤلاء العطف علىٰ الضمير المجرور دون إعادة الجار مطلقًا في سعة الكلام واختياره. وهو أيضًا مذهب يونس، والأخفش، واختاره أبو علي الشلوبين.(٣)

ولهم في ذلك أدلة اعتمدوا عليها. منها قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾(٤) بجر "الأرحام"(٥) عطفا علىٰ الضمير المجرور في

(١) الكتاب لسيبويه: ٢/ ٣٨١.

(٢) السابق: ٢/ ٣٨٢.

(٣) شرح التسهيل: ٣/ ٣٧٦.

(٤) النساء: ١.

(٥) قرأ "الأرحام" بالجر حمزة الزيات. انظر: السبعة في القراءات: ٢٢٦، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ١٨٧، والبحر المحيط: ٣/ ١٥٧.

"به"[1] ومن أدلتهم أيضًا قوله تعالىٰ: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۚ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ .....﴾[2] بجر "المسجد الحرام" عطفًا علىٰ الضمير المجرور في "به"[3] وخرجوا علىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ.... ﴾[4] حيث جعلوا "ما" في موضع جر عطفًا علىٰ الضمير المجرور في "فيهن".[5]

ومن ذلك ما حكاه قطرب من قولهم "ما فيها غيره وفرسه" بجر "فرسه" بالعطف علىٰ الضمير المجرور وهو الهاء في "غيره".[6]

ومن أدلتهم من الشعر – وما أكثرها– قول القائل:

فاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فَاذْهَب فَمَا بَكَ وَالأيّام مِن عَجَبِ[7]

حيث عطف "الأيام"، وهي مجرور علىٰ ضمير المخاطب، وهو الكاف في "بك" دون إعادة الجار. ومن الأدلة التي تشهد لهم أيضًا قول الشاعر:

---

(١) شرح التسهيل: ٣/ ٣٧٦.

(٢) البقرة: ٢١٧.

(٣) شرح التسهيل: ٣/ ٣٧٦.

(٤) النساء: ١٢٧.

(٥) البحر المحيط: ٤/ ٨٢.

(٦) ينظر: التصريح: ٢/ ١٨٣.

(٧) البيت من البسيط، لا يعلم قائله. وهو من شواهد سيبويه: ٢/ ٣٨٣، والإنصاف: ٢/ ٣٨٠، وشرح المفصل: ٢/ ٢٨٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٧٦، وشرح عمدة الحافظ: ٢/ ٦٦٢، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٢٤٠.

هَلَّا سَأَلْتَ بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ وأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاء المُحْرِق[1]

فقد عطف "أبي نعيم" علىٰ الضمير المجرور، وهو الهاء في "عنهم" دون إعادة الجار.

وقول القائل:

تُعَلّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي رُءُوسُنَا وَمَا بَيْنَها وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ[2]

بجر "الكعب" عطفًا علىٰ الضمير المجرور بالإضافة في "بينها" دون إعادة الجار.

الثالث: مذهب بعض النحويين كالجرمي، والزيادي[3] وهو أنه إذا أكد الضمير المجرور جاز العطف عليه دون إعادة الجار، نحو: مررت بك أنت

(١) البيت من الكامل، ولا يعلم قائله. اللغة: ذو الجماجم بضم الجيم موضع في ديار بني تميم، وهو من وقائع العرب في الإسلام. وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٨٦، والإنصاف: ٢/ ٣٨١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٧٧، وشرح عمدة الحافظ: ٢/ ٦٦٢، والبحر المحيط: ٢/ ٣٨٧.

(٢) البيت من الطويل، قاله: مسكين الدارمي: ديوانه: ٥٣.
اللغة: السواري جمع سارية، وهي الإسطوانة. والمراد بالكعب كعب حامل تلك السيوف. وغوط جمع غائط، وهو المطمئن من الأرض. ونفانف مع نفنف، وهو الهواء بين الساريتين، وهي صفة لغوط. وهو من شواهد: الإنصاف: ٢/ ٣٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٢٨٣، وشرح التسهيل: ٣/ ٣٧٧، والبحر المحيط: ٢/ ١٤٨.

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد الزيادي. من مؤلفاته: النقط والشكل، والمثال. انظر: معجم الأدباء: ١/ ٦٧، وإيضاح المكنون: ٤/ ٢٦٧.

وزيد، ومررت به نفسه وأخيه، وإلا فلا. ونسب ذلك أيضًا للفراء من الكوفيين.(١)

وهذا الرأي مخالف لسيبويه، إذ قال: "ولا يحسن لك أن تقول: مررت بك أنت وزيدٍ، كما جاز فيما أضمرت في الفعل، نحو: قمت أنت وزيد؛ لأن ذلك وإن كان قد أنزل منزلة آخر الفعل، فليس من الفعل، ولا من تمامه ...".(٢)

وقد خرج البصريون ما استدل به الكوفيون علىٰ ما يتفق مع مذهبهم.

فقد قالوا إن "الأرحام" في قوله تعالى: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ مجرورة من وجهين:

أحدهما: إما بالقسم علىٰ أن الواو للقسم، وليست للعطف. وجواب القسم قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ .

والآخر: أو أن الواو للعطف، غير أنها مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها.(٣)

وقالوا إن "المسجد الحرام" في قوله تعالىٰ :﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ مجرور بالعطف علىٰ "سبيل الله".(٤)

---

(١) ارتشاف الضرب: ٢/ ٦٥٨.

(٢) كتاب سيبويه: ٢/ ٣٨١.

(٣) الإنصاف: ٢/ ٣٨٢.

(٤) المصدر السابق: ٢/ ٣٨٥.

وأما قوله تعالىٰ: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ فقد جعلوا "ما" في موضع رفع عطفًا علىٰ لفظ الجلالة، أو مجرورة بالعطف علىٰ "النساء"[1].

كما أنهم خرجوا ما استدل به الكوفيون من الشواهد الشعرية علىٰ نحو ما خرجوه في الآيات القرآنية، أو علىٰ الشذوذ.

يقول صاحب الإنصاف عن شواهد الكوفيين: "ثم لو حمل ما أنشدوه من الأبيات علىٰ ما ادعوه لكان من الشاذ الذي لا يقاس عليه...". [2]

وقد وافق البصريين من النحويين الأنباري صاحب الإنصاف، وابن عصفور حين قال: "ولا يجوز العطف من غير إعادة الخافض إلا في ضرورة شعر ..". [3]

ووافقهم أيضًا العلامة الرضي فقال: "وأجاز الكوفيون ترك الإعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار، ولا دليل فيهان إذ الضرورة حاملة عليه...". [4]

ووافق الكوفيين كثير من النحويين كابن مالك، وأبي حيان الأندلسي[5] وابن عقيل، وغيرهم.

---

(١) المصدر السابق: ٢/ ٣٨٢، ٣٨٣.

(٢) الإنصاف: ٢/ ٣٨٧.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/ ٢٠٢.

(٤) شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٣٦.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٤/ ٨٢.

قال ابن عقيل في شرح الألفية: جعل جمهور النحويين إعادة الخافض إذا عطف علىٰ ضمير الخفض لازمة. ولا أقول به لورود السماع نثراً، ونظما بالعطف علىٰ الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض.."[1].

وقد ذكر الشيخ الأشموني المذاهب الثلاثة في هذه المسألة حين أوضح مذهب البصريين في شرحه لقول ابن مالك:

وعود خافض لدىٰ عطف علىٰ ضمير خفض لازما قد جعلا

فقال: "في غير الضرورة، وعليه جمهور البصريين، نحو: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾[2]، و﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾، و﴿ قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾[3].

كما أنه وافق مذهب الكوفيين، ومن وافقهم في شرحه لقول ابن مالك:

وليس عندي لازما إذ قد أتىٰ في النظم والنثر الصحيح مثبتا

فقال: "وفاقًا ليونس والأخفش، والكوفيين.."[4].

واستدل لأصحاب هذا الرأي من الشعر فقال: "فمن النظم قوله:

فاذهب فما بك والأيام من عجب

وقوله:

ومـــا بينها والكعب غوط نفائـــف

---

(١) شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٤٠.

(٢) فصلت: ١١.

(٣) شرح الأشموني: ٢/ ٣٩٤.

(٤) السابق: ٢/ ٣٩٤.

وهو كثير في الشعر..."[1]. واستدل بما جاء في النثر بكلام الله تعالىٰ، وكلام العرب، فقال: "ومن" ومن النثر قراءة ابن عباس، والحسن، وغيرهما: "تساءلون به والأرحام"، وحكاية قطرب: ما فيها غيره وفرسه.[2] قيل ومنه: "وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام" ..."[3] كما أنه ناقش من جعل "المسجد الحرام" معطوفًا علىٰ "سبيل الله" بأن "عن سبيل الله" صلة للمصدر الذي هو "صد" وقد عطف عليه "كفر"، فلو صح هذا لأدىٰ إلىٰ الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي. وذلك علىٰ خلاف الأصل.

قال الشيخ: "إذ ليس العطف علىٰ السبيل؛ لأنه صلة المصدر، وقد عطف عليه "كفر" ولا يعطف علىٰ المصدر حتىٰ تكمل معمولاته .."[4].

وعن مذهب الجرمي والزيادي قال الشيخ: "في المسألة مذهب ثالث، وهو أنه إذا أكد الضمير جاز، نحو: مررت بك أنت وزيد، وهو مذهب الجرمي والزيادي، وحاصل كلام الفراء، فإنه أجاز: مررت به نفسه وزيد، ومررت بهم كلهم وزيد .."[5].

وتبدو موافقة الشيخ للكوفيين جلية، ويدل على ذلك ما يأتي:

أولاً: أنه ذكر مذهب البصريين، ولم ينتصر لهم.

ثانياً: أنه صرح بمذهب الكوفيين، ومن وافقهم من النحويين، وذكر جملة من الشواهد التي تؤيدهم سواء من الشعر أو النثر.

---

(١) السابق: ٢/ ٣٩٦.

(٢) بجر "فرسه" انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٧٦.

(٣) شرح الأشموني: ٢/ ٣٩٦.

(٤) شرح الأشموني: ٢/ ٣٩٦.

(٥) السابق: ٢/ ٣٩٦.

ثالثاً: أنه لم يعترض علىٰ ما تمسك به الكوفيون من شواهد، ولم يؤولها كما فعل البصريون، ومن وافقهم، كما أنه سار علىٰ نهج ابن مالك في مناقشة بعض المفسرين والمعربين الذين عطفوا قوله تعالىٰ: "والمسجد الحرام" علىٰ "سبيل الله" مبينًا أن ذلك لا يجوز لما فيه من الخروج عن الأصل، وهو لزوم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي.

لكن الشيخ خالف الكوفيين حين جعل العطف علىٰ الضمير المجرور دون إعادة الجار كثيراً في الشعر. ومعنىٰ ذلك أن مجيء ذلك في النثر عنده قليل.

وما ذكره الشيخ الأشموني من أن عطف الظاهر علىٰ الضمير المجرور دون إعادة الجار في النثر قليل غير مستقيم، إذ ثبت ذلك في النثر كثيراً أيضًا.

من ذلك ما جاء في قول النبي – صلىٰ الله عليه وسلم – "إن مثلكم واليهود والنصارىٰ كرجل استعمل عمالا...الحديث"[1] وقوله – صلىٰ الله عليه وسلم – لسعد بن أبي وقاص: "وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها حتىٰ ما تجعل في في امرأتك ..."[2] بجر "اليهود" عطفًا علىٰ الكاف في قوله "مثلكم"، وهي مجرورة بالإضافة.

وبعطف "ما" وهي اسم موصول علىٰ الهاء في قوله "بها" المجرورة بحرف الجر.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم الحديث (٣٤٥٩)، ٤/ ١٧٠، وشواهد التوضيح لابن مالك: ١٠٧، في رواية جر "اليهود"، ويجوز الرفع علىٰ تقدير: ومثل اليهود. ثم يحذف المضاف، ويعطىٰ المضاف إليه إعرابه.

(٢) فتح الباري لابن حجر: ٥/ ٣٦٧، ويجوز في "ما" أن تكون في محل نصب عطفًا علىٰ نفقة.

وأجاز بعضهم في قوله تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾[1] أن يكون "ومن لستم" معطوفًا علىٰ الضمير المجرور في "لكم".[2]

والإمام الزمخشري- علىٰ الرغم من نصرته الشديدة للبصريين في هذه المسألة – لا يجد ملجأ من أن يجيز في "أشد ذكراً" في قوله تعالىٰ: ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾[3] أن يكون مجروراً بالعطف علىٰ الكاف والميم في قوله تعالىٰ "كذكركم"، ولم يجز عطفه علىٰ "ذكر". قال الزمخشري: "أو أشد ذكرا في موضع جر عطف علىٰ ما أضيف إليه الذكر في قوله "كذكركم".[4]

وقال ابن مالك معقبًا علىٰ كلام الزمخشري: "والذي ذهب إليه هو الصحيح؛ لأنه لو عطف علىٰ "الذكر" لكان "أشد" صفة لـ "ذكرا"، وامتنع نصب "الذكر" بعده، لأنك لا تقول: ذكرك أشد ذكرا، وإنما تقول: ذكرك أشد ذكر، وتقول: أنت أشد ذكرا، ولا تقول: أنت أشد ذكر ...".[5]

---

(١) الحجر: ٢٠.

(٢) إملاء ما من به الرحمن للعكبري: ٢/ ٧٣.

(٣) البقرة: ٢٠٠.

(٤) الكشاف: ١/ ٢٤٧.

(٥) شواهد التوضيح لابن مالك: ١١٠، ١١١، وعلل ابن مالك ذلك بأن الذي يلي أفعل التفضيل من النكرات إن جر فهو كل لأفعل، وأفعل بعض له، وإن نصب فهو فاعل في المعنىٰ للفعل الذي صيغ منه أفعل، ولذلك تقول: أنت أكبر رجل، وأكثر مالا، فأكبر بعض ما جر به، و"أكثر" بمنزلة فعل، وما انتصب به بمنزلة فاعل.

بعد دراسة هذه المسألة، وبيان رأي النحويين فيها، وما ورد فيها من سماع ثابت عن العرب يتضح عند الباحث ما يلي:

أولاً: صحة ما ذهب إليه الكوفيون من جواز العطف علىٰ الضمير المجرور دون إعادة الجار، إذ يشهد بذلك السماع والقياس.

فأما السماع فكثرة الشواهد التي تؤكد ذلك، وتنوعها بين النظم والنثر. حتىٰ إن أبا حيان الأندلسي ساق علىٰ صحة ذلك أكثر من ثمانية شواهد شعري، ثم قال: "فأنت ترىٰ هذا السماع وكثرته، وتصرف العرب في حرف العطف، فتارة عطفت بالواو، وتارة بأو، وتارة ببل، وتارة بأم، وتارة بلا. وكل هذا التصرف بدل علىٰ الجواز ...". (١)

وأما القياس فقال فيه أبو حيان: "فهو أنه كما يجوز أن يبدل منه، ويؤكد نم غير إعادة جار، كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جار، ومن احتج للمنع بأن الضمير كالتنوين فكان ينبغي أن لا يجوز العطف عليه إلا مع الإعادة، لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه". (٢)

ثانياً: أن التأويلات التي ذهب إليها البصريون، ومن وافقهم حيال أدلة الكوفيين فيها من التكلف والغرابة، بل ومخالفة القواعد التي أقروها في مذهبهم مما يجعل رأي الكوفيين أقوىٰ وأسلم.

---

(١) البحر المحيط: ٢/ ٣٨٨.

(٢) المصدر السابق: ٢/ ٣٨٨.

ثالثاً: ضعف ما ذهب إليه بعض النحويين كالجرمي والزيادي من اشتراطهم لجواز العطف أن يكون الضمير مؤكداً، وذلك لثبوت العطف دون التأكيد في الشواهد السابقة.

رابعاً: كذلك يترجح عندي ضعف ما ذهب إليه الشيخ الأشموني من جعل العطف علىٰ الضمير المجرور دون إعادة الجار كثيراً في اشعر دون النثر، إذ قد ثبت كثرة ذلك أيضـًا في النثر.

خامساً: والأرجح عندي في هذه المسألة أن العطف علىٰ الضمير المجرور دون إعادة الجار جائز في سعة الكلام واختياره كما ذهب إليه الكوفيون، لكن العطف مع إعادة الجار أكثر منه.

المبحث الثاني عشر

مسألة حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة

اختلف البصريون والكوفيون في جواز حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة. فالبصريون لا يجيزون ذلك مطلقًا.

ويقصد النحويون باسم الجنس: ما كان نكرة قبل النداء. وأدلتهم في ذلك قياسية، اختلف النحويون في تعليلها.

فالأنباري في أسرار العربية يقول: "يجوز حذف حرف النداء إلا مع النكرة، والمبهم، لأن الأصل فيهما النداء بـ"أي"، نحو: يا أيها الرجل، ويا أيهذا الرجل، فلما طرحوا "أيا"، والألف واللام لم يطرحوا حرف النداء، لئلا يؤدي ذلك إلىٰ الإجحاف بالاسم"أسرار[1].

ويقول الجامي في شرحه علىٰ الكافية: "ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء، إلا إذا كان مقارنًا مع اسم الجنس، ونعني به: ما كان نكرة قبل النداء، سواء تعرف بالنداء، كـ"يا رجل"، أو لم يتعرف، مثل: يا رجلا، لأن نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم، فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن إلىٰ أنه منادىٰ. والإشارة: أي: وإلا مع اسم الإشارة، لأنه كاسم الجنس في الإبهام .."[2].

---

(١) أسرار العربية : ١٧٣.

(٢) الفوائد الضيائية للجامي، تحقيق: الشيخ أحمد عز، وعلىٰ محمد مصطفىٰ طبعة ٢٠٠٩: ١/ ٢٨٧.

وأجاز الكوفيون حذف حرف النداء في هاتين المسألتين، وجعلوه مقيساً مطرداً. واستدلوا لجواز الحذف في اسم الجنس بقول العرب: أصبح ليل. أي: يا ليل. و: أطرق كرا.(١) أي: يا كرا، وأُفْتَدِ مَخْنُوقُ.(٢) أي: يا مخنوق.

وكذلك بما جاء في حديث النبي – صلىٰ الله عليه وسلم– حكاية عن نبي الله موسىٰ عليه السلام من قوله: "ثَوْبِي حَجَرُ"(٣) أي: يا حجر.

كما استدلوا لجواز الحذف مع اسم الإشارة بالمسموع من الكلام العربي نثره ونظمه. وخرجوا علىٰ مذهبهم آيات من الكتاب العزيز، كقوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾(٤)، وقوله تعالىٰ: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ...﴾(٥) وقوله تعالىٰ: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا... ﴾(٦) فقوله تعالىٰ: "هؤلاء" في الآيات الكريمة السابقة عندهم منادىٰ لأداة نداء محذوفة. والتقدير: يا هؤلاء.

ولهم من النظم شواهد عديدة، منها قول القائل:

---

(١) مثل يضرب لمن تكبر، وقد تواضع من هو أشرف منه. وأصله: يا كروان، فهو منادىٰ مرخم بحذف النون علىٰ لغة من لا ينتظر، ثم تبعتها الألف في الحذف، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها. ينظر: جمهرة الأمثال: ١/ ١٩٤ ، ومجمع الأمثال للميداني: ٢/ ٧٨.

(٢) مثل يضرب لكل مشفوق عليه مضطر. مجمع الأمثال: ٢/ ٧٨، والمستقصي: ١/ ٢٦٥.

(٣) ذكره النبي– حكاية عن موسىٰ عليه السلام. فتح الباري لابن حجر: ٦/ ٤٣٧، حديث رقم: ٣٤٠٤.

(٤) البقرة: ٨٥.

(٥) آل عمران: ٦٦.

(٦) النساء: ١٠٩.

ذِي دَعِي اللَّوْمَ فِي العَطاءِ فَإِنَّ الـــ لـــوْمَ يُغْرِي الكِرَامَ بِالإِجْزَالِ[1]

والتقدير: يا هذي وقول القائل:

ذَا ارْعواءً فَلَيْسَ بَعدَ اشْتِعالِ الـرّ أسِ شَيْبا إلَىٰ الصِّبَا مِنْ سَبِيل[2]

أي: يا ذا ارعواء. وقول الآخر:

إِنَّ الأُلَىٰ وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فَهُمْ هذَا اعتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولا[3]

أي: يا هذا اعتصم.

وقد حمل البصريون شواهد الكوفيين علىٰ الضرورة إن كانت شعرية، أو الشذوذ إن كانت نثرية.[4].

ووافق البصريين بعض النحويين كابن السراج، والزمخشري، وابن يعيش[5] وغيرهم. يقول ابن السراج في حذف حروف النداء: "وإن شئت

(١) البيت من الخفيف، وهو لرجل من طيء. اللغة: اللوم: العذل، ويغري: يولع بالشيء. والإجزال هو: الوسع في العطاء. وهو من شواهد: شرح التسهيل: ٣/ ٣٨٦، وشرح عمدة الحافظ :٢٩٨.

(٢) البيت من الخفيف، وهو من الأبيات المجهولة. اللغة: ارعواء. مصدر "ارعوىٰ" ناب عن فعله. ومعناه: الانتهاء عما يفعله. والصبا: الصغر. وهو من شواهد: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٩٢، وشرح التسهيل: ٣/ ٣٨٧، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٢٥٧.

(٣) البيت من البسيط، وقائله مجهول. وهو من شواهد: شرح التسهيل: ٣/ ٣٨٦، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٩٢، والبحر المحيط: ٣/ ٢٠٠، وشرح عمدة الحافظ: ٢٩٨.

(٤) شرح التصريح: ٢/ ٢١٠.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٣٦١.

حذفتهن كلهن استغناء إلا في المبهم، والنكرة، فلا يحسن أن تقول: هذا، وأنت تريد: يا هذا، ولا : رجل، وأنت تريد: يا رجل...[1]

وجعل ابن عصفور الحذف مع اسم الجنس ضرورة، في حين منعه مطلقاً مع اسم الإشارة. يقول ابن عصفور في المقرب: "ويجوز حذف حرف النداء، وإبقاء المنادىٰ، نحو قوله تعالىٰ:قوله تعالىٰ: ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ وَٱسۡتَغۡفِرِي لِذَنۢبِكِۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلۡخَٰطِـِٔينَ ٢٩﴾[2] إلا أن يكون المنادىٰ إشارة، أو نكرة مقبلاً عليها، أو غير مقبل. وقد يحذف من النكرة المقبل عليها في ضرورة، نحو قوله:

جَارِيَ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي[3]

أو في شاذ الكلام، نحو قولهم: افتد مخنوق، وأطرق كرا، وثوبي حجر. ولا يحذف مع اسم الإشارة أصلا .."[4] وذكر مثل ذلك في شرح الجمل فقال: "فلا تقول في: "يا رجل": رجل إلا في ضرورة شعر ..."[5] ثم قال:

---

(١) الأصول في النحو: ١/ ٣٢٩.

(٢) يوسف: ٢٩.

(٣) رجز قاله رؤبة بن العجاج. ديوانه: ٣٣٢، يخاطب امرأته. اللغة: جاري أصله: يا جارية، فهو منادىٰ مرخم، وعذير الرجل: ما يروم، وما يحاول مما يقدر عليه إذا فعله. وهو من شواهد: سيبويه: ٢/ ٢٣١، والمقتضب: ٤/ ٢٦٠، والنكت للأعلم: ٢/ ١٧٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣١٥، وأوضح المسالك: ٤/ ٥٤.

(٤) المقرب لابن عصفور: ١/ ١٧٧.

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ١٨٥.

"وكذلك لا يجوز: هذا، وأنت تريد: يا هذا، لأنه الأصل: يا أيهذا الرجل، فلو حذفت حرف النداء، لتوالي الحذف أيضًا، ولا تقول: هذا في ضرورة شعر، لأن فيه إبهامًا يمنع من ذلك ..."[1] فابن عصفور- كما يتبين من كلامه – يمنع الحذف مع اسم الإشارة مطلقًا، ويجيزه في ضرورة الشعر مع اسم الجنس.

وقد اختلف النحويون والمعربون في إعراب قوله تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ علىٰ أقوال. منها:

١- أن "أنتم" مبتدأ، وخبره جملة "تقتلون أنفسكم". و"هؤلاء" في موضع نصب بإضمار "أعني" أو أنه منادىٰ لأداة نداء محذوفة، والتقدير: ثم أنتم يا هؤلاء تقتلون أنفسكم.

٢- أو أن "أنتم" مبتدأ، و"هؤلاء" خبره، وجملة "تقتلون أنفسكم" في محل نصب حال من "هؤلاء". أو أن "هؤلاء" خبر، لكنه اسم موصول بمعنىٰ "الذين"، والجملة بعده صلة الموصول.[2]

٣- أو أن "أنتم" خبر مقدم، و"هؤلاء" مبتدأ مؤخر.[3]

---

(١) المصدر السابق: ٢/ ١٨٦.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي: ١/ ١٠٢، وتفسير القرطبي: ٢/ ١٩.

(٣) البحر المحيط:: ٣/ ٢٠٠.

ووافق الكوفيين ابن مالك، فأجاز الحذف مع اسم الجنس، واسم الإشارة، غير أنه خص الحذف مع اسم الجنس بالنكرة المبنية أي المقصودة، نحو: أصبح ليل، وافتد مخنوق.

أما غير المقصودة، نحو: يا رجلاً خذ بيدي. فيلزمه حرف النداء.

يقول ابن مالك في شرح التسهيل: "ولا يجوز حذف حرف النداء إن كان المنادىٰ "الله"، أو ضميراً، أو مستغاثًا، أو متعجبًا منه، أو مندوبًا، نحو: يا الله، و: يا إياك، ويا لزيد، ويا للماء، ويا زيداه. فإن كان غير هذه الخمسة جاز الحذف إلا أن جوازه يقل مع اسم الجنس المبني للنداء....."[1]

وفي بيان المذهبين، وترجيح مذهب الكوفيين يقول في شرح الكافية: "والبصريون يرون هذا شاذاً، لا يقاس عليه، والكوفيون يقيسون عليه. وقولهم في هذا أصح .."[2].

ولم يخص من أجاز حذف حرف النداء غير ابن مالك مع النكرة المقصودة، بل أجازه في النكرة مطلقًا.

ويشهد لهؤلاء حذفه مع النكرة غير المقصودة في قول القائل:

فَشَايِعْ وَسْطَ ذَوْدِكَ مُسْتَقِنًّا لِتُحْسَبَ سَيِّدًا ضَبُعًا تَبولُ[3]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٨٦.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٩١.

(٣) من الوافر، قاله: الأعلم الهذلي، واسمه حبيب يهجو رجلاً. ويروي مقبئنا بدل مستقنا. أي: منتصبا.

أي: يا ضبعا

وقد ذكر الشيخ الأشموني مذهب أصحاب المدرستين في هاتين المسألتين، وأوضح رأي البصريين فيهما، فقال: "ومذهب البصريين المنع فيهما، وحمل ما ورد علىٰ شذوذ، أو ضرورة"(١). وذكر مذهب الكوفيين قائلاً: "وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد ..."(٢).

ثم أشار إلىٰ أدلة الكوفيين فقال: "فقد سمع في كل منهما ما لا يمكن رد جميعه".(٣)

وفي الحديث: "ثوبي حجر". وفي اسم الإشارة قوله:

إِذَا هَمَلتْ عَينِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثلك هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ(٤)

وقوله:

اللغة: فشايع: المشايعة هنا دعاء الإبل لتجتمع، وتنساق. والذود: القطعة من الإبل. والمستقن هو الذي يقيم مع غنمه يشرب من ألبانها، ويكون معها حيث ذهبت. ويروىٰ: تنول.: أي تحرك استها. من شواهد: الخصائص: ٣/ ١٩٩، ولسان العرب (قنن)، وهمع الهوامع: ٢/ ٤٣.

(١) شرح الأشموني: ٣/ ٢٠.

(٢) السابق: ٣/ ١٩، ٢٠.

(٣) السابق: ٣/ ١٨.

(٤) من الطويل، قاله: ذو الرمة. ديوانه: ٥٣٦، برواية: فتنة وغرام. اللغة: هملت: فاضت وسالت. واللوعة: حرقة الوجد والهوىٰ. والغرام: العشق. والبيت من شواهد: شرح التسهيل: ٣/ ٣٨٦، ومغني اللبيب: ٨٤٠، وشرح الألفية للمكودي: ٢٣٧، وشرح التصريح: ٢/ ٢٠٩، وهمع الهوامع: ٢/ ٤٢.

إِنَّ الأُلَىٰ وصفوا قومي لَهُمْ فَهُم هَذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولَا

وقوله:

ذَا ارْعوَاءً فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعالِ الرّ أسِ شَيْبًا إِلَىٰ الصِّبا مِنْ سَبِيل

وجعل منه قوله تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد.."[1].

لكنه توسط بين المذهبين، فجعل الحذف مع اسم الجنس قياسًا مطرداً كما قال الكوفيون، واعتمد في دعواه علىٰ كثرة السماع الثابت عن العرب، والذي لا يمكن رده، أو تأويله، وتنوعه بين النثر والنظم.

أما في اسم الإشارة فلم يجز القياس عليه، وحصره في المسموع بدعوىٰ أنه ورد في الشعر دون النثر.

وقال الشيخ الأشموني في بيان ذلك: "والإنصاف القياس علىٰ اسم الجنس، لكثرته نظما ونثرا، وقصر اسم الإشارة علىٰ السماع، إذ لم يرد إلا في الشعر..."[2].

والعبارة السابقة نقلها الأشموني نصًا عن المرادي في شرحه علىٰ الألفية المسمىٰ بتوضيح المقاصد[3].

ويتبين من جملة الكلام السابق للشيخ ما يلي:

(١) شرح الأشموني: ٣/ ١٩، ٢٠.

(٢) شرح الأشموني: ٣/ ٢٠.

(٣) توضيح المقاصد للمرادي: ٢/ ١٠٥٦.

أولاً: أنه توسط بين أصحاب المدرستين حيث وافق الكوفيين في جواز حذف حرف النداء في سعة الكلام، واختياره مع اسم الجنس اعتماداً علىٰ كثرة الشواهد التي وردت، سواء في النثر، أم في النظم.

ثانياً: أنه وافق البصريين في قصر الحذف مع اسم الإشارة علىٰ المسموع دون القياس عليه، وخصه بالشعر دون النثر، علىٰ أساس أنه لم يرد إلا في الشعر.

ثالثاً: أنه لم يلتفت إلىٰ تخريج الكوفيين لقوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ من جعلهم "هؤلاء" منادىٰ لأداة محذوفة، لاحتمال التأويل فيها.

ودعوىٰ الشيخ أن حذف حرف النداء مع اسم الإشارة لم يرد إلا في الشعر باطلة، فقد جاء الحذف في حديث النبي – صلىٰ الله عليه وسلم– "هذا استنقذتها مني"[1] أي: يا هذا.

ومن خلال دراسة هاتين المسألتين، وبيان رأي النحويين فيهما، وما ورد فيهما من سماع ثابت عن العرب يترجح عندي ما يلي:

أولاً: صحة ما ذهب إليه الكوفيون، ومن وافقهم من جواز حذف حرف النداء مع اسم الجنس، إذ ثبت ذلك في النثر والنظم في غير شاهد.

---

(١) الحديث في فتح الباري لابن حجر، الحديث رقم / ٣٤٧١، ٦/ ٥١٨، باب: أم حسبت أن أصحاب الكهف، وجاء فيه: "بينما رجل في غنمه إذ عدا الذئب، فذهب منها بشاة، فطلب حتىٰ كأنه استنقذها منه، فقال له الذئب: هذا استنقذتها مني؟ فمن لها يوم السبع يوم لا راع لها غيري ...".

فقد ورد الحذف في النثر في عديد من العبارات، منها قولهم "اشتدي أزمة تنفرجي".[1] وكذلك فيما رواه عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – من أن المشركين كانوا لا يفيضون حتىٰ تطلع الشمس، ويقولون: "أَشْرِقْ ثَبِيرُ"[2] وقولهم: "أَعْور عَيْنَك وَالحَجر"[3] أي: يا أزمة، ويا ثبير، ويا أعور.

وجاء الحذف في الشعر في شواهد عديدة منها قول القائل:

وَحَتَّىٰ يَبِيتَ القَوْمُ فِي الصَّيفِّ لَيْلَةً ... يَقُولُونَ نَوِّرْ صُبْحُ والليْلُ عَاتِمُ[4]

أي: نور يا صبح. وقول الآخر:

فَقُلْتُ لَه عَطارُ هَلّا أَتَيْتَنَا ... بِنَوْر الخزامي أو بِخُوصَةِ عَرْفَجِ[5]

(١) هذا اللفظ أخرجه الديلمي عن القضاعي عن علي بن أبي طالب – رضي الله عنه–، ورواه العسكري، ونسبه بعضهم إلىٰ النبي – صلىٰ الله عليه وسلم–. ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٢٤٤، والارتشاف: ٤/ ٢١٨٠، والمقاصد الحسنة: ١١٥، والجامع الصغير للسيوطي: ١٨٧٣، وكشف الخفاء: ١/ ١٤٥.

(٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر، باب: متىٰ يدفع من جمع، حديث رقم/ ١٦٨١، ٣/ ٦٢١، وثبير اسم جبل في المزدلفة.

(٣) أي: يا أعور احفظ عينك، واتق الحجر. انظر المستقصي في أمثال العرب للزمخشري، رقم: ١٠٨١، ١/ ٢٥٥.

(٤) من الطويل: قاله: الأعشىٰ. ديوانه: ٧٧. وهو من شواهد شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ١٨٥، والتصريح: ٢/ ٢٠٩، ولسان العرب: "نوم"،و"نور"، وتاج العروس: "نور".

(٥) من الطويل، لا يعلم قائله. اللغة: الخزامي: نبت له أوراق قليلة طيب الرائحة. والعرفج: نبت طيب الرائحة يميل إلىٰ الخضرة، وله زهرة صفراء. وهو من شواهد:

أراد: يا عطار. وغير ذلك كثير في النثر والنظم.

ثانياً: ضعف مذهب البصريين في هذه المسألة من وجهين:

أحدهما: أنهم اعتمدوا في بناء مذهبهم فيهما علىٰ القياس، في حين اعتمد الكوفيون علىٰ السماع. والسماع كما يقول النحويون مقدم علىٰ القياس.

والآخر: أن ادعاء الضرورة، أو الشذوذ يعجز عن ملاحقة تلك الشواهد الكثيرة، والمتنوعة التي اعتمد عليها الكوفيون في بناء مذهبهم.

ثالثاً: وأما حذف حرف النداء مع اسم الإشارة فالأرجح عندي جواز حذفه، لكن علىٰ قلة، وذلك لأن ثبوت الحذف في عديد من الشواهد الشعرية، وكذلك في النثر في الحديث "هذا استنقذتها مني"

يضعف رأي الشيخ الأشموني في قصر ذلك علىٰ الضرورة الشعرية.

لذلك كان حمل "هؤلاء" في قوله تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾علىٰ النداء أولىٰ في تقديري من التأويلات الأخرىٰ التي ذهب إليها المانعون، أو المعربون؛ لأنه ما دام هناك حذف فحذف حرف النداء أولىٰ من حذف الفعل والفاعل، وهو جملة بحالها، وخاصة أن البصريين أجازوا حذف حرف النداء في غير ذلك.

جمهرة اللغة: ١/ ٦٠٦، والمحتسب لابن جني: ٢/ ٧٠، والضرائر لابن عصفور: ١٥٥، والعمدة لابن مالك: ٢٩٧، واللسان "خزم"، والارتشاف: ٤/ ٢١٨١.

وعلىٰ فرض احتمال تأويلات أخرىٰ في الآية الكريمة فإن ذلك لا ينفي احتمال النداء فيها. وكم من الشواهد النحوية التي تحتمل أكثر من وجه.

وقد ظهر من دراسة هذه المسألة أمور:

أولها: إغفال ابن عصفور للشواهد التي وردت في حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، سواء في النثر أم في النظم، بدليل قوله:" ولا يحذف مع اسم الإشارة أصلاً"، وقوله: "ولا يجوز هذا في ضرورة شعر".

ثانيها: قصر ابن مالك جواز حذف حرف النداء علىٰ سام الجنس المبني، في حين أجازه غيره في المبني وغيره.

ثالثها: نقل الشيخ الأشموني عن المرادي بالنص دون أن يشير إلىٰ ذلك، وكثيراً ما كان يفعل هذا في شرحه علىٰ الألفية.

المبحث الثالث عشر

مسألة منع المصروف من الصرف

منع المصروف من الصرف معناه: أن الكلمة لم يتوفر فيها ما يوجب منعها، ومع ذلك مُنعت، فزال منها التنوين الذي تستحقه لغير سبب. وذلك ما اختلف فيه النحويون علىٰ عدة أقوال:

أولها: المنع مطلقًا، ولو كان في شعر، وهو مذهب أكثر البصريين، وأبي موسىٰ الحامض[1] من الكوفيين. وحجتهم أن في ذلك خروجًا عن الأصل، بخلاف صرف الممنوع في الشعر فإنه رجوع إلىٰ الأصل في الأسماء[2].

الثاني: الجواز مطلقًا في الاختيار، وهو مذهب بعض النحويين كأبي العباس أحمد بن يحيىٰ الملقب بثعلب. فقد روىٰ أنه أنشد:

أُؤَمِّلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنَّ يَوْمِي ... بِأَوَّلَ أَوْ بَأَهْونَ أَو جُبَارِ

أَوْ التَّالِي دُبَارَ فَإِنْ أَفُتْهُ ... فَمُؤْنِسَ أَوْ عَرُوبَةَ أَوْ شِيَارِ[3]

---

(١) هو أبو موسىٰ سليمان بن محمد بن أحمد البغدادي، المعروف بالحامض. من مؤلفاته: المختصر في النحو، وغريب الحديث. توفىٰ سنة ٣٠٥هـ، انظر: تاريخ بغداد: ١٠/ ٨٥، والنجوم الزاهرة: ٣/ ١٩٣.

(٢) همع الهوامع: ١/ ١٣٣.

(٣) بيتان من الوافر، لا يعلم قائلهما. والأسماء المذكورة فيهما هي أسماء أيامهم قديما، أول هو الأحد، وأهون الإثنين، وجبار الثلاثاء، ودبار الأربعاء، ومؤنس الخميس، وعروبة الجمعة، وشيار السبت. وهو من شواهد: الإنصاف: ٢/ ٤٠٦، الكافية الشافية: ٣/ ١٥١١، والهمع: ١/ ١٣٢، والدرر: ١/ ١٠٣، ولسان العرب "عرب".

فقيل له: هذا موضوع، فإن "مؤنس"، و"دبار" مصروفان، وقد ترك صرفهما. فقال: هذا جائز في الكلام، فكيف في الشعر؟". (١)

الثالث: الجواز في ضرورة الشعر، والمنع في الاختيار. وهو مذهب أكثر الكوفيين، والأخفش، وأبي علي الفارسي وابن برهان(٢) من البصريين(٣).

واختار هذا القول ابن مالك، فقال في شرح الكافية الشافية: "ومنع صرف المستحق الصرف مختلف فيه، فأجازه الكوفيون والأخفش، وأبو علي. وبقولهم أقول، لكثرة استعمال العرب ذلك" (٤).

ويشهد لأصحاب هذا الرأي ما جاء علىٰ ألسنة العرب من شواهد شعرية كثيرة، منها قول القائل:

وَمِمَّن وَلَـــــدُوا عَامِرُ ذُو الطُّـــــولِ وذُو العَرْضِ(٥)

---

(١) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥١١، ١٥١٢..

(٢) هو: عبد الواحد بن علي بن برهان أبو القاسم، إمام في النحو واللغة توفىٰ سنة ٤٥٦ هـ، بغية الوعاة: ٢/ ١٢٠، وإنباء الرواة: ٢/ ٢١٣.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١٩١.

(٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣/ ١٥٠٩.

(٥) البيت من الهزج، قاله: ذو الإصبع العدواني، ديوانه :٤٨. اللغة: عامر هو عامر بن الظرب العدواني. وذو الطول، وذو العرض كناية عن عظم جسمه. وهو من شواهد: الإنصاف: ٢/ ٤٠٩، وابن يعيش: ١/ ١٨٩، وشرح جمل الزجاجي: ٣/ ١٧٧. وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥١٠.

والشاهد في قوله "عامر" حيث منع من الصرف، للضرورة الشعرية، والقياس صرفه.

وقول القائل:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ(١)

وقول الآخر:

وَقَائِلَةٍ مَا بَالُ دوسرَ بَعدَنَا صَحا قلبُهُ عَنْ آلِ لَيلَىٰ وَعَنْ هِندِ(٢)

وقوله:

طَلَبَ الأَزارِقِ بِالكَتائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيْبَ غَائِلَةِ النّفُوسِ غَدُورُ(٣)

وغير ذلك مما جاء علىٰ ألسنة العرب كثير.

---

(١) من المتقارب. قاله: العباس بن مرداس. ديوانه: ٨٤. اللغة: حصن هو أبو عيينة بن حصن الفزاري، وحابس هو أبو الأقرع بن حابس. ومرداس هو أبو العباس ابن مرداس. وهو من شواهد: الإنصاف: ٢/ ٤٠٧، وابن يعيش: ١/ ١٨٨، وشرح جمل الزجاجي: ٣/ ، ١٧٤، وشرح الرضي: ١/ ١٠٥، والتصريح: ٢/ ١٣٠..

والشاهد في قوله "مرداس" حيث منعه من الصرف لضرورة الشعر، والقياس صرفه.

(٢) من الطويل. قاله: دوسر بن دهبل القريعي. يقال: صحا عن هواه إذا تركه. وهو من شواهد: الأصمعيات: ١٥٠، والإنصاف: ٢/ ٤٠٨، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥١٠، والشاهد في قوله "دوسر" حيث ترك صرفه لضرورة الشعر، والقياس صرفه.

(٣) البيت من الكامل. قاله الأخطل، ديوانه: ١١٨، وجاء في قصيدة يذكر فيها ما جرىٰ بين سفيان بن الأبرد نائب الحجاج، وبين شبيب ابن زيد رأس الخوارج الأزارقة. والأزارق أصله الأزارقة بالهاء، لكنها حذفت للضرورة، نسبة إلىٰ نافع ابن الأزرق. وهو مفعول "طلب"، وفاعله ضمير يعود علىٰ "سفيان" والكتائب جمع كتيبة، وهي الجيش، و"إذ" بمعنىٰ "حين"، وهوت من هوىٰ بالأمر إذا أطمعه وأغراه، وغائلة النفوس: شرها. وغدور من الغدر. وهو من شواهد: الإنصاف: ٢/ ٤٠٣، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٠٩، وشرح التصريح: ٢/ ٣٥٣، والشاهد في قوله "شبيب" حيث منعه من الصرف، والقياس صرفه.

وقد فصل بعض المتأخرين من النحويين بين ما فيه العلمية وغيره، فأجازه مع العلمية لوجود أحد السببين، ومنعه مع غيرها[1].

وقد علل العلامة الرضي ذلك بقوة العلمية، وكونها شرطًا لكثير من الأسباب، مع كونها سببًا. يقول الرضي: "وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا، بل بشرط العلمية دون غيرها من الأسباب لقوتها .."[2].

وممن اختار هذا الرأي ابن يعيش، الذي قال: "واعلم أن النصوص الواردة في هذا الباب ليس رَدُّها بالسهل، والمذهب فيه منع صرف المنصرف من الأسماء إذا كان فيه علة واحدة من العلل التسع للضرورة، حتىٰ لو اجتمع معها علة أخرىٰ امتنع من الصرف في حال الاختيار والسعة، فللضرورة اعتبر مطلق الثقل، وفي حال الاختيار اعتبر ثقل مخصوص، فإذا اعتبرت النصوص الواردة في هذا الباب كان أكثرها أعلاما معارف، فامتنع الصرف للضرورة بسبب واحد من سببين، فلو جاء مثل: رجل، وفرس، وأريد منعه الصرف للضرورة لم يجز عندي ..."[3].

وقد حاول مؤيدو مذهب البصريين رد أدلة الكوفيين، وادعوا في ذلك أموراً يبدوا فيها جانب التكلف واضحًا، والتعسف ظاهراً، ومن ذلك:

---

(١) شرح التصريح: ٢/ ٣٥٣.

(٢) شرح الكافية للرضي: ١/ ٩٣.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٩١.

١ – التشكيك في صحة الرواية، وادعاء رواية غيرها ليس فيها الشاهد، كما ذكروا في قول القائل:

وَمَا كَانَ حِصْـنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

فقد قالوا أن الرواية هكذا:

يَفُوقَانِ شَيْخِيَ فِي مَجْمَعِ

وكذلك قول القائل:

وَقَائِلَةٍ مَا بَالَ دَوسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَىٰ وَعَنْ هِنْدِ

ذكر ابن عصفور أن الرواية الصحيحة هكذا:

وَقَائِلَةٍ مَا لِلْقُرَيعَيّ بَعْدَنَـــا[1]

٢– قالوا فيما كان علما إن الشاعر أراد القبيلة، ليكون منع الصرف فيه قياسًا للعلمية والتأنيث. ذكروا ذلك في بعض أبيات. منها قول القائل:

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذُو الطُّوْلِ وَذُو العَرْضِ

قال ابن عصفور معلقًا علىٰ البيت السابق: "فيحتمل أن يريد القبيلة، فيكون قد منع الصرف للتأنيث والتعريف.."[2].

٣– ادعاؤهم أن منع الصرف إنما كان بسبب غير ذلك، كأن يكون من قبيل حذف النون خاصة، لإجراء الاسم المنصرف مجرىٰ غير المنصرف، أو يكون مبنيًا كما في قول القائل:

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٣/ ١٧٩.

(٢)شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٣/ ١٧٩.

عَبّاسُ عَبّاسٌ إذَا احْتَدَمَ الوَغَىٰ والفَضلُ فَضْلٌ والرَّبِيعُ رَبِيعُ[1]

فقد ذكر ابن عصفور أن "عباس" الأولىٰ منادىٰ لأداة نداء محذوفة، فهي مبنية علىٰ الضم.[2]

٤- ادعاؤهم الجهل بقائل البيت، وما شابه ذلك مما يتبين فيه التكلف الواضح.

وملخص ما اعترضوا به ذكره ابن عصفور في شرح الجمل، فقال بعد أن ساق العديد من الشواهد التي تؤيد مذهب الكوفيين: "فالجواب أن هذه الأبيات التي أوردوها ليس فيها ما يدل علىٰ منع صرف ما لا ينصرف... وذلك أن منع الصرف إنما يبين بحذف التنوين مع كونه في موضع الخفض مفتوحًا، وإلا فمن الممكن أن يكون من قبيل حذف النون خاصة لإجراء الاسم الذي ينصرف مجرىٰ غير المنصرف..".[3]

وابن عصفور- كما يتبين من كلامه – يرى أن ترك صرف ما ينصرف إذا حدث فإنما يكون بشرطين:

أحدهما: حذف التنوين.

والآخر: أن يكون في موضع جر، وأن يجر بالفتحة.

---

(١) البيت من الكامل، ولم يعز لأحد، وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور: ٣/ ١٧٦. والشاهد في قوله "عباس" الأولىٰ حيث ترك صرفه للضرورة، والقياس صرفه، وقد خرجه ابن عصفور علىٰ أنه منادىٰ لأداة نداء محذوفة، فهو مبني علىٰ الضم.

(٢) شرح الجمل: ٣/ ١٨١.

(٣) السابق: ٣/ ١٧٧.

وقد توفر ذلك في عديد من الشواهد التي رفضها ابن عصفور، كقول القائل:

وَقائِلَةٍ مَا بَالُ دَوسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَىٰ وَعَنْ هِنْدِ

وقول القائل:

طَلَبَ الأزَارِقُ بِالكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ

وقول القائل:

قَالَتْ أميمة مَا لِثَابِتَ شَاخِصًا عَارِيَ الأَشَاجِعِ نَاحِلًا كَالمُنْصُلِ[1]

فالشواهد السابقة كلها مُنع فيها الاسم من الصرف بحذف تنوينه، وهو في حالة جر بالفتحة نيابة عن الكسرة، وقد منع من الصرف للضرورة، والقياس صرفه، للعلمية وحدها.

وقد وافق الكوفيين في هذه المسألة الأنباري في كتابه الإنصاف، فقال: "والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين، لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ، لا لقوته في القياس..."[2].

وقد سلك الشيخ الأشموني في هذه المسألة مسلك ابن مالك في الألفية حين وافق الكوفيين في جواز ترك صرف ما ينصرف، ذكر ذلك في تعليقه علىٰ قول ابن مالك: والمصروف قد لا ينصـرف، فقال: "أي للضرورة، أجاز ذلك الكوفيون، والأخفش والفارسي، وأباه سائر البصريين"[3].

---

(١) البيت من الكامل، ولا يعلم قائله. اللغة: الشاخص هو ما فتح عينيه، ولم يطرف من الذهول، أو هو من سار من بلد إلىٰ بلد. وعاري الأشاجع يعني أنه نحيل. والمنصل بضم الميم والصاد، أو فتح الصاد: السيف. وهو من شواهد: الإنصاف: ٢/ ٤٩٩.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤١٩.

(٣) شرح الأشموني: ٣/ ١٧٤، ١٧٥.

ثم بين موقفه من ذلك فقال: "والصحيح الجواز، واختاره الناظم لثبوت سماعه من ذلك قوله:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

وقوله:

وَقَائِلَةٍ مَا بَالُ دَوسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَىٰ وَعَنْ هِنْدِ

وقوله:

طَلَبَ الأَزَارِقُ بِالكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَـدُورُ

وأبيات أخر..."(١).

وذكر الشيخ بقية المذاهب في هذه المسألة، فقال في تنبيهاته:

"**تنبيه:** فصل بعض المتأخرين بين ما فيه عَلَمية، فأجاز منعه لوجود إحدىٰ العلتين، وبين ما ليس كذلك فصرفه، ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا في العَلَم. وأجاز قوم منهم ثعلب: أحمد بن يحيىٰ منع صرف المنصرف اختياراً..."(٢).

ويلاحظ من الكلام السابق لشيخنا الأشموني أمور:

أولها: أنه يذهب مذهب الكوفيين، في جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر فقط.

ثانيها: أنه استدل علىٰ ذلك بعديد من الشواهد، ثم ذكر أنها كثيرة، وقبلها، ولم يؤولها كما فعل تابعو البصريين، ومؤيدوهم.

---

(١) شرح الأشموني: ٣/ ١٧٥، ١٧٦.

(٢) شرح الأشموني: ٣/ ١٧٦.

ثالثها: أنه وافق بعض المتأخرين في جعل ترك صرف ما ينصرف لم يسمع إلا في العلم.

رابعها: أنه نقل ذلك الكلام عن المرادي في شرحه علىٰ الألفية.(١)

وأما موافقته بعض المتأخرين في أن ذلك الأمر لم يسمع إلا في العلم فغير صحيح. فقد جاء ترك صرف المنصرف في غير العلم في قول القائل:

فَأَوْفَضْنَ عَنْهَا وَهيَ تَرْغُو حُشَاشَةً بِذِي نَفْسِهَا والسَّيْفُ عُرْيَانُ أَحْمَرُ(٢)

فقوله "عريان" ترك صرفه للضرورة، وهو منصرف في الأصل، وليس بعلم، وإنما هو وصف فقط. وسبب صرفه أن مؤنثه "عريانة" بالتاء، ووزنه "فعلان" بضم الفاء، لا فتحها. والذي يمنع من الصرف في هذا النوع يشترط في مؤنثه أن يكون بغير تاء، وأن يكون مفتوح الفاء.

والراجح في تقديري بعد دراسة هذه المسألة أمور:

أولها: صحة ما ذهب إليه الكوفيون، ومن وافقهم من النحاة من جواز ترك صرف المنصرف في ضرورة الشعر، وذلك لأنه ثبت في عديد من الشواهد التي تكفي لصحة هذه المسألة.

ثانياً: ضعف مذهب البصريين في هذه المسألة، لضعف حجتهم من جهة، ولأن ما ذهب إليه مؤيدوهم من رد الشواهد الشعرية التي اعتمد عليها الكوفيون غير كاف، والتكلف فيه واضح، والتعسف ظاهر. ولأن ما زعموه

---

(١) شرح المرادي علىٰ ألفية ابن مالك: ٣/ ١٢٢٧.

(٢) البيت من الطويل، ولا يعلم قائله. اللغة: أوفضن: أسرعن، وترغو من الرغاء، وهو صوت الإبل، والحشاشة: بقية الروح. والبيت من شواهد: الإنصاف: ٢/ ٤٠٦، والخزانة: ١/ ١٤٨.

يمكن أن يكون دليلاً عليهم في مسائل أخرىٰ. ولذلك فإن موافقة الشيخ الأشموني للكوفيين في تقديري صحيحة. وإن كان قصرها علىٰ العلمية دون غيرها غير مستقيم.

ثالثاً: أنني لا أميل إلىٰ مذهب بعض المتأخرين القائلين بقصر ترك صرف ما ينصرف علىٰ ما كان علما، وذلك لثبوته في غير العلم.

رابعاً: كذلك يضعف عندي مذهب ثعلب الذي أجاز هذه المسألة في اختيار الكلام، وسعته، لمخالفته الإجماع من جهة، ولانعدام الدليل النقلي من جهة أخرىٰ.

المبحث الرابع عشر

مسألة إدخال نون التوكيد الخفيفة على الفعل المسند لألف الإثنين أو نون النسوة

إذا أسند الفعل إلىٰ ألف الإثنين، سواء أكانت الألف اسما، أي: ضميراً، نحو: اضربا، أم كانت حرفا علىٰ لغة "أكلوني البراغيث"، نحو: يضربان الزيدان جاز تأكيده بنون التوكيد الثقيلة المكسورة بإجماع النحويين. نحو: اضربان واسمعان، ونحو ذلك.

وكذلك إذا كان الفعل مسنداً لنون النسوة جاز توكيده بالنون الثقيلة أيضـًا بالإجماع، غير أنهم أدخلوا ألفـًا بين تلك النونات ليزول في اللفظ اجتماعهن، نحو: اضربنان.[1]

فسيبويه والبصريون لا يجيزون إدخال النون الخفيفة علىٰ هذين النوعين.

وسبب ذلك عندهم أنهم لو أدخلوها فعل الإثنين، فقيل: اضربان زيدا لاجتمع ساكنان في الوصل علىٰ غير شرطه. لأن الساكن الثاني هنا غير مدغم. والساكنان هما الألف والنون.

ومثل ذلك يقال في المسند لنون النسوة[2] لذلك منعوا دخولها.

وذهب الكوفيون ويونس بن حبيب من البصريين إلىٰ جواز دخول النون الخفيفة هذين النوعين. وحجتهم في ذلك أن النون الخفيفة هي الثقيلة، لكن

---

(١) شرح التصريح: ٢/ ٣١١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ١٦٤.

خففت. والثقيلة تدخل في الموضعين بلا خلاف، فتدخل لذلك الخفيفة.[1]

وقالوا أيضًا إنه قد يلتقي ساكنان في الوصل، كقراءة قوله تعالىٰ ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي..... ﴾[2] بإسكان الياء في "محياي"[3] حيث جمع بين الساكنين: الألف والياء.

وكذلك ما ورد عن بعض العرب من قولهم: "التَقَتْ حَلْقَتَا البِطَانِ"[4] بإثبات الألف مع لام التعريف نطقًا.

وحمل بعض النحويين علىٰ مذهبهم قراءة قوله تعالىٰ: ﴿ فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا فَدَمَّرْنَـٰهُمْ تَدْمِيرًا ﴾[5] علىٰ أساس أن الفعل "فَدَمِّرَانِّهِمْ" أمر للإثنين، وقد أكد بالنون الخفيفة، لأن الخطاب لموسىٰ وهارون عليهما السلام.

---

(١) الإنصاف: ٢/ ٥٣٦، وشرح التصريح: ٢/ ٣١٢.

(٢) الأنعام: ١٦٢.

(٣) قرأها بإسكان الياء نافع. انظر السبعة لابن مجاهد: ٢٧٤.

(٤) هذا القول من أمثال العرب. ينظر: جمهرة الأمثال: ١/ ١١، ومجمع الأمثال: ٢/ ١٨٦.

(٥) الفرقان: ٣٦، ولم تعز لأحد، وفي المحتسب: ٢/ ١٢٢، أنها لعلي بن أبي طالب، لكن علىٰ تشديد النون. ينظر البحر المحيط: ٨/ ١٠٦.

وجعل ابن مالك من ذلك قراءة قوله تعالىٰ: ﴿ فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[1] ذكر ذلك في شرحه علىٰ الكافية.[2] وهذه القراءة بتخفيف النون مكسورة بناء علىٰ كون الواو للعطف، و"لا" للنهي".

واختلف في النقل عن يونس، فنسب إليه بعضهم أنه يؤكد بالنون الخفيفة ساكنة، وذكر أن نظير ذلك قراءة "محياي" بسكون الياء[3] وهو ظاهر كلام سيبويه أيضـًا.[4]

ونسب إليه بعضهم كابن مالك أنه يؤكد بها مكسورة.[5]

وقد ذكر سيبويه مذهب يونس في هذه المسألة فقال: "وأما يونس، وناس من النحويين فيقولون: اضربان زيدا، واضربنان زيدا، وهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها. لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم".[6]

وقد خالف ابن مالك الكوفيين في تأكيد الفعل المسند إلىٰ نون النسوة، فأجاز التوكيد بالثقيلة دون الخفيفة. يقول ابن مالك: "فإن كان المؤكد

(١) يونس: ٨٩، وانظر هذه القراءة لابن ذكوان في إتحاف فضلاء البشر: ٣١٧.
(٢) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٤١٨.
(٣) شرح التصريح : ٢/ ٣١٠.
(٤) الكتاب لسيبويه: ٣/ ٥٢٧.
(٥) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٤١٨.
(٦) الكتاب لسيبويه: ٣/ ٥٢٧.

مسنداً إلىٰ نون الإناث زيدت بينها وبين الفعل ألف تفصل بينهما، ولا تكون النون إلا مكسورة مشددة". (١)

وقد أوضح الشيخ الأشموني مذهب البصريين والكوفيين في هذه المسألة، وذكر موقف سيبويه منها، وعلة المنع عندهم. فقال شارحًا كلام ابن مالك: "(ولم تقع) أي النون (خفيفة بعد الألف) أي: سواء أكانت الألف اسما، بأن كان الفعل مسنداً إليها، أو حرفًا بأن كان الفعل مسنداً إلىٰ ظاهر، علىٰ لغة "أكلوني البراغيث"، أو كانت التالية لنون جماعة النساء، وفاقًا لسيبويه والبصريين. وخلافًا ليونس والكوفيين؛ لأن فيه التقاء الساكنين علىٰ غير حده. (لكن) تقع (شديدة وكسرها) لالتقاء الساكنين (ألف) لأنه علىٰ حده. إذ الأول حرف لين، والثاني مدغم. ويعضد ما ذهب إليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم "فدمرانهم تدميرا" حكاها ابن جني. ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان: "ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون". (٢)

وتبدو ملامح ميل الشيخ الأشموني لمذهب الكوفيين في هذه المسألة واضحة من وجهين:

أحدهما: ذكر مذهب البصريين دون تأييده، ومذهب الكوفيين دون الاعتراض عليه.

والآخر: الاحتجاج لمذهب الكوفيين بشاهدين من القراءات القرآنية.

---

(١) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٤١٨.

(٢) شرح الأشموني: ٢/ ٣٣، ٣٤.

ويعني الشيخ بقوله: "علىٰ غير حده" أنها خالفت شرط جواز دخولها، وهو أن تكون النون بعد الألف مدغمة.

والراجح عند الباحث في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه والبصريون، وذلك من وجوه:

أولها: أن حجية القياس عند البصريين- في تقديري – أقوىٰ من حجية القياس عند يونس والكوفيين، وذلك لأن دخول النون الخفيفة علىٰ الفعل المسند لألف الإثنين، في نحو: اضربان، ونون النسوة في نحو: اضربنان يؤدي إلىٰ اجتماع ساكنين في غير ضرورة.

الثاني: ضعف ما خرج عليه مؤيدو الكوفيين قراءة "فدمرانهم" بالنون الخفيفة، و"ولا تتبعان"؛ لأن الأولىٰ مجهولة القارئ، وما نسب لعلي بن أبي طالب فيها فإنما علىٰ تشديد النون.

قال الزمخشري في كشافه: "وقرئ فدمرانهم علىٰ التأكيد بالنون الثقيلة"[1]، وذكر ذلك أيضاً أبو حيان في كتابه البحر المحيط.[2]

وأما حكاية بعضهم أن ابن جني حكىٰ هذه القراءة فغير صحيح،إذ لم يقل بتخفيف النون.[3]

(١) الكشاف اللزمخشري: ٣/ ٢٨٠.

(٢) البحر المحيط: ٨/ ١٠٦.

(٣) انظر المحتسب لابن جني: ٢/ ١٢٢، ١٢٣.

وأما قراءة "فاستقيما ولا تتبعان" فيمكن تخريجها علىٰ غير ما ذهب إليه الكوفيون، إذ يمكن أن تكون "لا" نافية، والنون للرفع، والواو إما أن تكون للحال، أي: فاستقيما غير متبعين، أو أنها نفي في معنىٰ النهي، كما في قوله تعالىٰ: ﴿لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[1]. أو أنها خبر محض مستأنف، لا تعلق له بما قبله.[2]

الثالث: وثمة أمر آخر، وهو أنه وإن ثبت ما يقوله الكوفيون فإنه يعد من الشاذ الذي لا يقاس عليه، لأن ما استدلوا به لا ينهض دليلاً لهم لقلته من جهة، ولاحتمال التأويل الواضح فيه من جهة أخرىٰ.

ولذلك فإن ميل الشيخ الأشموني، أو حمل القراءتين علىٰ مذهب يونس والكوفيين في هذه المسألة ليس في محله فيما أرىٰ.

وقد ظهر من دراسة هذه المسألة توسط ابن مالك بين البصريين والكوفيين حيث أجاز دخول نون التوكيد الخفيفة علىٰ الفعل المسند لألف الإثنين، ومنعها في الفعل المسند لنون الإناث.

❁❁❁❁❁

(١) البقرة: ٨٣.

(٢) البحر المحيط لأبي حيان: ٣/ ٤٦٥، والدر المصون للحلبي: ٦/ ٢٦١، ٢٦٢.

المبحث الخامس عشر

مسألة الخلاف في رافع الفعل المضارع

الفعل المضارع قسمان: مبني ومعرب. وبناؤه علىٰ الفتح، وعلىٰ السكون، فيبنىٰ علىٰ الفتح إذا باشرته نون التوكيد الثقيلة، أو الخفيفة. فالثقيلة مثل قوله تعالىٰ: ﴿أَن لَّا يَدۡخُلَنَّهَا ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكُم مِّسۡكِينٞ﴾(١). والخفيفة نحو قوله تعالىٰ: ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمۡ يَنتَهِ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ... ﴾(٢) وقد اجتمعا معًا في قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَئِن لَّمۡ يَفۡعَلۡ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾(٣).

ويبنىٰ علىٰ السكون إذا باشرته نون النسوة، كقوله: ﴿ وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِ﴾(٤). فإذا لم تباشره نونا التوكيد، أو نون النسوة كان معربًا. وإعرابه إما برفع، أو نصب، أو جزم. والنصب له أدواته، والجزم له أدواته كذلك.

واتفق النحويون علىٰ أنه مرفوع بعامل معنوي. لكنهم اختلفوا في تفسير ذلك العامل. فالبصريون يذهبون إلىٰ أن الرافع للفعل المضارع وقوعه موقع الاسم، أي أن المضارع يقع في كثير من المواضع التي يقع فيها الاسم، فيقع خبراً، وحالاً، وصفة، ونحوه. فلما كان كذلك أعطىٰ أسبق إعراب الاسم،

---

(١) القلم: ٢٤.

(٢) العلق: ١٥.

(٣) يوسف: ٣٢.

(٤) البقرة: ٢٣٣.

وأقواه، وهو الرفع[1]. وحلوله محل الاسم عامل معنوي، فأشبه الابتداء، وهو عامل معنوي، فعمل عمله.

واعترض عليهم بأن المضارع قد جاء مرفوعًا في مواضع لا يقع فيها الاسم، كما في نحو: هلا تفعل كذا، وستفعل ذلك. وأخذت أتحدث. فالاسم لا يقع بعد تلك الأدوات، ونحوها، لأنها ليست خاصة به.[2]

وذهب حذاق الكوفيين، منهم الفراء إلىٰ أن رافع الفعل المضارع هو تجرده من النواصب والجوازم. وذلك أن المضارع ينصب إذا دخل عليه ناصب، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا﴾[3] ويجزم إذا دخل عليه جازم، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا...﴾[4]، فإذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم صار مرفوعًا[5].

(١) الرضىٰ علىٰ الكافية: ٤/ ٢٦، ٢٧.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٥، ٦.

(٣) الحج: ٣٧.

(٤) آل عمران: ٨.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: ٢/ ٤٤٨.

والفراء عند تفسيره لقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[1] يقول: "رفعت "تعبدون" لأن دخول "أن" يصلح فيها، فلما حذف الناصب رفعت ..."[2].

واعترض علىٰ أصحاب ذلك الرأي بأن ذلك يؤدي إلىٰ أن يكون النصب والجزم قبل الرفع. وأول أحوال الإعراب الرفع عند النحويين، وبأن التجرد عدمي، والرفع وجودي. والعدمي لا يكون علة للوجودي[3].

وذهب الكسائي من الكوفيين إلىٰ أن عامل الرفع فيه حروف المضارعة؛ لأنها خلت في أول الكلمة، فحدث الرفع بحدوثها، بعد أن كان في الماضي مجرداً منها.[4]

وضعف هذا الرأي بأن تلك الزوائد، وهي أحرف المضارعة لو كانت عاملة رفعًا ما جاز أن يقع الفعل منصوبًا، ولا مجزومًا، وهي موجودة فيه. لأن عوامل النصب لا يجوز أن تدخل علىٰ عوامل الرفع. ولو حدث ذلك لكان الفعل مرفوعًا منصوبًا في وقت واحد. وذلك محال.[5]

---

(١) البقرة: ٨٣.

(٢) معاني القرآن للفراء: ١/ ٥٣.

(٣) ينظر: علل النحو: ١٨٨، والإنصاف: ٢/ ٤٤٨، وشرح الأشموني: ٣/ ٢٧٧. وشرح التصريح: ٢/ ٣٥٦.

(٤) شرح الكافية للرضي: ٤/ ٢٨.

(٥) علل النحو لأبي الحسن الوراق: ١٨٨.

وكذلك بأن هذه الأحرف صارت جزءاً من الفعل، وجزء الشيء لا يعمل فيه.[1]

وذهب ثعلب[2] من الكوفيين، والزجاج[3] من البصريين إلىٰ أن رافع المضارع إنما هو مضارعته للاسم.

واعترض عليه بأن مضارعته للاسم تقتضي مطلق إعرابه، أما خصوص الرفع فلا[4]. وقد وافق البصريين من النحاة ابن جني وأبو البركات الأنباري وابن يعيش وغيرهم.

يقول ابن جني: "وهذا الفعل المضارع إنما أعرب لمضارعته الأسماء، وهو مرفوع أبداً بوقوعه موقع الاسم".[5]

ووافق الكوفيين كثير من النحويين كابن مالكن وابنه بدر الدين، وابن هشام وغيرهم. يقول ابن الناظم في شرحه علىٰ الألفية: "والرافع له – إذ ذاك

---

(١) التصريح علىٰ التوضيح: ٢/ ٣٥٧.

(٢) هو أبو العباس أحمد بن يحيىٰ الشيباني، كان إمام الكوفيين في النحو واللغة، من مؤلفاته: ما ينصرف ومالا ينصرف، واختلاف النحويين. توفىٰ سنة ٢٩١هـ. إنباء الرواة: ١/ ١٧٣.

(٣) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج. من مؤلفاته: الآمالي، والاشتقاق، وغيرهما، وتوفىٰ سنة ٣١١هـ، وفيات الأعيان: ١/ ٤٩.

(٤) شرح التصريح: ٢/ ٣٥٧.

(٥) اللمع لابن جني: ١٢٤.

– إما وقوعه موقع الاسم، وهو قول البصريين، إما تجريده من الناصب والجازم، وهو قول الكوفيين، وهو الصحيح"[1].

وأما رأي شيخنا الأشموني فقد شرح قول ابن مالك:

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ

فقال: "يعني أنه يجب رفع المضارع – حينئذ- والرافع له التجرد المذكور، كما ذهب إليه حذاق الكوفيين، منهم الفراء، لا وقوعه موقع الاسم، كما قال البصريون، ولا نفس المضارعة، كما قال ثعلب، ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي"[2].

والشيخ – كما يبدو من قوله –يسير علىٰ منهج الكوفيين في جعل رافع الفعل المضارع تجرده من الناصب والجازم. بدليل أنه ذكر رأي الكوفيين بالإيجاب، وذكر بقية المذاهب بالنفي.

ثم نقل الشيخ اختيار ابن مالك لمذهب الكوفيين، ورده بقية المذاهب، دون أن يعترضه، أو يضعف من تلك الآراء، فقال: "واختار المصنف الأول. قال في شرح الكافية: لسلامته من النقص.."[3].

(١) شرح الألفية لابن الناظم: ٤٧٣.
(٢) شرح الأشموني: ٣/ ١٧٨.
(٣) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥١٩.

والباحث يرى أنه بالرغم من أن كل رأي من الآراء السابقة لم يسلم من اعتراض إلا أن الأقرب عندي، والأرجح ما ذهب إليه الكوفيون من أن رافع الفعل المضارع خلوه من الناصب والجازم، وذلك لسببين:

أحدهما: ضعف الاعتراض عليه، إن سلمنا بأنه اعتراض، وإن كان قد رد بأنا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمي؛" لأنه عبارة عن استعمال المضارع علىٰ أول أحواله، مخلصاً من لفظ يقتضي تغييره. واستعمال الشيء، والمجيء به علىٰ صفة ما ليس بعدمي"[1].

والآخر: قوة الاعتراضات علىٰ بقية الآراء الأخرىٰ.

ولذلك فميل الأشموني إلىٰ رأي الكوفيين، وعدم رده، أو الاعتراض عليه في محله، وإن كنت أرىٰ أن تلك الآراء كلها لا ثمرة منها. فالمضارع في جميع الأحوال مرفوع إذا لم يدخل عليه ما ينصبه أو يجزمه.

❁❁❁❁❁

(١) شرح الأشموني: ٣/ ١٧٨.

المبحث السادس عشر

مسألة قلب ما أصل ثانيه ياء واو عند التصغير

اختلف النحويون البصريون والكوفيون في تصغير ما كان ثانيه ياء، نحو: شيخ، وبيت فالبصريون يبقون الياء عند التصغير، فيقولون: شُيَيْخ، وبُيَيْت، ويجوز عندهم ضم ما قبل الياء، ويجوز أيضـًا كسره خوفـًا من قلبها واواً، وتقصيـًا من استثقال ياء بعد ضمة، فيقولون: شِيَيْخ، وبِيَيْت بكسر أول المصغر.

أما الكوفيون فيجيزون ما ذهب إليه البصريون، ويجيزون وجهـًا آخر، وهو قلب الياء واواً لوقوعها بعد ضم، فيقولون: شُوَيْخ، وبُوَيْت. واستدلوا علىٰ ذلك بما سمع من قولهم في تصغير بيضة: بُوَيْضَة.[1] وكذلك أجازوا فيما كان ثانيه ألفـًا مبدلة من ياء الوجهين السابقين.

فيقولون في تصغير: ناب: نُيَيْب، ونُوَيب. قالوا ذلك في ناب المسن من الإبل: نُوَيب.[2]

وقد عد البصريون ما استدل به الكوفيون من قبيل الشاذ الذي لا يقاس عليه.[3]

---

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١/ ٢٠٩، ارتشاف الضرب لأبي حيان: ١/ ٣٥٩.

(٢) المصدر السابق: ١/ ٣٦٠.

(٣) الارتشاف: ١/ ٣٥٩. وهمع الهوامع: ٣/ ٣٨٠.

وقد ذكر الشيخ الأشموني كلامًا موافقا لرأي الكوفيين من جواز الوجهين في هذه المسألة. إذ يقول: "أجاز الكوفيون في نحو: ناب مما ألفه ياء: نُوَيب بالواو، وأجازوا أيضًا إبدال الياء في نحو: شيخ واوا ..."[1] وقد نقل رأي البصريين في هذه المسألة قائلاً: "وهو عند البصريين شاذ"[2] ثم أيد رأي الكوفيين قائلاً: "ويؤيده أنه سمع في بَيْضَة بُوَيْضَة.."[3] فالشيخ كما هو واضح من كلامه يوافق الكوفيين، بدليل أنه لم يضعف مذهبهم، ولم يعده شاذاً كما قال البصريون.

والراجح عند الباحث في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون، وذلك لسببين:

أحدهما: أن جواز قلب الياء واواً كما قال الكوفيون ليس له قياس يبيحه، والأحسن رد كل حرف إلىٰ أصله كما قال البصريون.

والآخر: أن ما استدل به الكوفيون من قولهم في تصغير بيضة بويضة لا يعدو أن يكون قولاً واحداً لا يصح معه العدول عن القياس. والأولىٰ أن يكون من قبيل الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه.

❁❁❁❁❁

(١) شرح الأشموني (مع حاشية الصبان) : ٤/ ٢٣٣.

(٢) المصدر السابق: ٤/ ٢٣٣.

(٣) المصدر السابق: ٤/ ٢٣٣.

المبحث السابع عشر

مسألة مـــــد المقصـــــور

المقصور هو: الاسم المتمكن الذي حرف إعرابه ألف ملازمة، مثل: الفتىٰ، والعصا. والممدود هو: الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة، مثل: كساء، ورداء[1]. ومد المقصور: معناه أن يزاد همزة في الآخر، فيصير ممدوداً، أو معناه أن يزاد ألف قبل الآخر، ثم يبدل الآخر همزة[2]، وذلك في ضرورة الشعر.

وهذه المسألة قد اختلف فيها النحويون البصريون والكوفيون. فالبصريون لا يجيزون مد المقصور مطلقًا، لا في ضرورة، ولا غيرها، وحجتهم في ذلك أن المقصور هو الأصل، بدليل أن الألف فيه تكون أصلية، وزائدة، ولا تكون ألف الممدود إلا زائدة. لذلك كان مد المقصور رداً إلىٰ غير أصل فمنع.[3]

وذهب الكوفيون، ووافقهم الأخفش من البصريين إلىٰ جواز مد المقصور في ضرورة الشعر ودليلهم في ذلك القياس والسماع.

---

(١) شرح التصريح: ٢/ ٥٠٠..

(٢) قيل الرأي الثاني أوفق بقولهم: الممدود ما آخره همزة قبلها ألف زائدة، إذ علىٰ الأول لا يكون ما قبل الهمزة ألفًا زائدة مطلقًا، بل قد يكون أصليًا وزائداً. انظر: حاشية الصبان، ط المكتبة التوفيقية: ٤/ ١٤٩.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: ٢/ ٦١٧.

فأما القياس فلأنه يجوز في ضرورة الشعر إشباع الحركات كالضمة في قول القائل:

هَجَوْتَ زَبَّان ثُمَّ جِئْتَ مُعتذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجو ولَم تَدَعِ[1]

أراد "لم تهج"، لكنه أشبع الضمة فنشأ عنها واو للضرورة الشعرية.

وأما السماع فلهم فيه شواهد يعتمدون عليها. منها قول القائل:

قَدْ عَلِمَتْ أُمُّ أَبِي السِّعْلاءِ وَعَلِمَتْ ذَاكَ مَعَ الجَرَاءِ

أَنْ نِعْمَ مَأْكُولًا علَىٰ الخَواءِ يَا لكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شَيْشَاءِ

يَنْشُبُ فِي المَسْعَلِ واللهَاءِ[2]

---

(١) البيت من البسيط، قاله: أبو عمرو بن العلاء. اللغة: زبان: اسم رجل مشتق من الزبن، وهو طول الشعر وكثرته. وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء: ١/ ١٦٢، ٢/ ١٨٨، والإنصاف: ٢/ ٧٠٢، ونزهة الألباء: ٣١ والضرائر لابن عصفور: ٤٥، والارتشاف: ٥/ ٢٣٨٧.

(٢) رجز قاله: أبو مقدام الراجز. اللغة: السعلاء، أصله: السعلاة، قيل هي الغول، وقيل ساحرة الجن، وتجمع علىٰ السعالي، والجراء بفتح الجيم وكسرها: الفتاء، والخواء: الخلاء، والشيشاء: نوع من التمر، وينشب: يعلق، والمسعل: موضع السعال من الحلق. واللهاء: جمع لهاة وهي في أقصىٰ سقف الحلق.

وهو من شواهد: الخصائص: ٢/ ٢٣٣، ٣٢٠، وسمط اللآلي: ١/ ٨٧٤، والإنصاف: ٢/ ٦١٤، ٦١٥، وشرح جمل الزجاجي: ٣/ ١٦١، وشرح الكافية الشافية: ٤/ ١٧٥٩، وابن الناظم: ٥٤٢، ولسان العرب "شيش".

فالسعلاء، والخواء، واللهاء كله مقصور في الأصل، وقد مده الشاعر لضرورة الشعر، فدل ذلك علىٰ جوازه.

وقول القائل:

سَيُغْنِينِي الّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَا[1]

وقول الآخر:

إِنمَّاَ الفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنَ اللهِ فَهَذَا يُعطِىٰ وَهذَا يُحَدُّ[2]

وقول القائل:

لَمْ نُرحِّبْ بِأنْ شَخَصْتَ ولكن مَرْحَبًا بِالرِّضَاءِ منك وأَهْلَا[3]

فمد الشاعر كلمة "غناء" في البيت الأول، و"الغناء" في الثاني، و"الرضاء" في الثالث، وهي مقصورة، فدل ذلك علىٰ جوازه.

---

(١) البيت من الوافر، ولا يعلم قائله. وهو من شواهد: المقصور والممدود، لابن ولاد: ١٤٦. والمقصور والممدود، لأبي علي القالي: ١٧٧، والإنصاف: ٢/ ٦١٥، والمقاصد النحوية: ٤/ ٢٠٢٥، وشرح جمل الزجاجي: ٣/ ١٦٠، ولسان العرب، ١٥/ ١٣٦ "غني"، وتذكرة النحاة: ٥٠٩، وشرح التصريح: ٢/ ٥٠٥.

(٢) البيت من الخفيف، ولا يعلم قائله، ويحد بالبناء للمجهول، أي يمنع ويحرم من شواهد الإنصاف: ٢/ ٦١٥.

(٣) البيت من الخفيف، ولا يعلم قائله.

اللغة: شخص من باب فتح شخوصا إذا ذهب من بلد إلىٰ بلد، والرضاء ضد السخط من شواهد الإنصاف: ٢/ ٦١٦.

وخرج عليه بعضهم قراءة قوله تعالىٰ: ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾[1] بمد "سناء". قصره، نحو: "رحىٰ" مثلاً، فإن كان له ما يوجب قصره لم يجز مده عندهن نحو: سكرىٰ، فإنه لا يجوز لأنه مؤنث "سكران"، و"فعلىٰ فعلان" لا يكون إلا مقصوراً[2].

وقد رد البصريون أدلة الكوفيين من وجوه منها:

١ - الجهل بها وبقائلها كما قالوا في قول القائل:

قَدْ عَلِمَتْ أُمُّ أَبِي السِّعــلَاءِ

٢- تأويل بعضها علىٰ غير وجهه، كما فعلوا في قول القائل:

فَلَا فَقْــرٌ يَــدُومُ وَلَا غِنَــاءُ

وقول الآخر:

إِنَّمَا الفَقْــرُ والغِنَاءُ مِنَ اللهِ

وقول الآخر:

مَرْحَبًا بِالرِّضَاءِ مِنك وَأَهْلَا

حيث قالوا إن "غناء"، و"الغناء" مصدران للفعل "غانيته – غناء" إذا فاخرته، وبهذا يكونان ممدودين، وليسا مقصورين.[3] وكذلك "الرضاء" قالوا إنه مصدر "راضيته مراضاة، ورضاء".

---

(١) النور: ٤٣، وهي قراءة طلحة بن مصرف. ينظر: المحتسب: ٢/ ١١٤، والبحر المحيط: ٨/ ٥٨.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٣/ ١٦٠.

(٣) الإنصاف: ٢/ ٦١٨، ٦١٩.

٣- التغيير في إنشادها حيث ذكروا أن "غناء" في البيتين بفتح الغين بمعنىٰ الكفاية، فهو ممدود أصلاً، وليس مقصوراً.(١) وقالوا في قراءة قوله تعالىٰ « يَكَادُ سَنَاء بَرْقِهِ » إن القراءة شاذة، والسناء والسناء بالمد معناه الشرف، وليس الضوء، أو أراد المبالغة في قوة ضوئه، وصفائه، فأطلق عليه لفظ الشرف.(٢)

وقد وافق البصريين في هذه المسألة من النحويين ابن جني، وأبو البركات الأنباري، وابن عصفور الذي قال في شرح الجمل: وكل ذلك عندنا فاسد(٣).

ووافق الكوفيين كثير من النحويين منهم ابن ولاد وابن خروف وزعما أن سيبويه استدل علىٰ جوازه في الشعر بقوله: "وربما مدوا مثل: مساجد ومنابر، فيقولون: مساجيد ومنابير"(٤). وزعم ابن ولاد أن زيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة الياء في: مساجيد، ومنابير.(٥)

(١) الإنصاف: ٢/ ٦١٨.

(٢) المحتسب لابن جني: ٢/ ١١٤.

(٣) شرح الجمل: ٣/ ١٦١.

(٤) الكتاب لسيبويه: ١/ ٢٨.

(٥) توضيح المقاصد: ٣/ ١٣٦٥.

وممن وافقهم في ذلك أبو حيان الأندلسي، إذ قال في الارتشاف: "ومد المقصور مطلقًا خلافًا لأكثر البصريين في المنع مطلقًا يرد عليهم سماع ذلك من العرب.."[1] وكذلك المرادي[2] وابن هشام[3].

وأما الشيخ الأشموني فقد ذكر المذاهب الثلاثة، فقال: "وهو مد المقصور اضطراراً (بخلف يقع) فمنعه جمهور البصريين مطلقًا، وأجازه جمهور الكوفيين مطلقًا، وفصل الفراء، فأجاز مد مالا يخرجه المد إلىٰ ما ليس في أبنيتهم، فيجيز مد "مقلىٰ" بكسر الميم، فيقول: مقلاء، لوجود مفتاح، ويمنع مد "مولىٰ" لعدم "مفعال" بفتح الميم، وكذا يمد "لحىٰ" بكسر اللام، فيقول "لحاء" لوجود "جبال"، ويمنعه في "لحىٰ" بضم اللام، لأنه ليس في أبنية الجموع إلا نادراً"[4].

ثم يعلن موافقته صراحة للكوفيين فيقول: "والظاهر جوازه مطلقًا لوروده"[5] ويستدل لصحة مذهبهم بقول القائل:

---

(١) الارتشاف: ٥/ ٢٣٨٥.

(٢) شرح الألفية للمرادي: ٣/ ١٣٦٤.

(٣) التصريح علىٰ التوضيح: ٢/ ٥٠٥.

(٤) شرح الأشموني، مع حاشية الصبان، ط المكتبة التوفيقية: ٤/ ١٥٤.

(٥) شرح الأشموني، مع حاشية الصبان ، ط المكتبة التوفيقية: ٤/ ١٥٤.

وَالمَرءُ يُبْلِيهِ بِلَاءَ السِّرْبَالْ تعاقُبُ الإِهْلَالِ بَعْدَ الإِهْلَالْ[1]

وقول القائل:

سَيُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ

ويرفض الشيخ الأول، أو غير في رواية البيت السابق قائلاً: "وليس هو من "غانيته" إذا فأخرته بالغنىٰ، ولا من "الغناء" بالفتح بمعنىٰ النفع كما قيل، لاقترانه بالفقر...".[2]

وقبل قول القائل:

يَالَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيْشَاء يَنْشَبُ فِي المَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

دون أن ينكر القول أو قائله، كما فعل المانعون.

والراجح في تقدير الباحث هو ما ذهب إليه الشيخ الأشموني وفاقًا لمذهب الكوفيين من جواز مد المقصور في ضرورة الشعر، وذلك لما يأتي:

أولاً: كثرة الشواهد التي تشهد لصحة مذهبهم وتؤكده.

---

(١) البيت من السريع قاله العجاج. اللغة: يبليه من الإبلاء، من بلي الثوب إذا خلق، والسربال: نوع من الثياب. وهو من شواهد: الضرائر لابن عصفور: ١٤٠، والارتشاف: ٥/ ٢٣٨٦، وتوضيح المقاصد: ٢/ ١٣٦٤، وشرح الألفية للمكودي: ٣١٧، والمقاصد النحوية: ٤/ ٤١٤، والشاهد في قوله "بلاء السربال" بكسر الباء، أصله: بلي، مقصور، ثم مده الشاعر للضرورة، فإن كان مفتوح الباء لم يكن في البيت شاهد لأنه ممدود أصالة لا ضرورة.

(٢) شرح الأشموني: ٤/ ١٥٥.

ثانيًا: ضعف ما ذهب إليه المانعون، لأن رفض الشاهد لجهل قائله، أو التغيير، أو التأويل في بعض الشواهد فيه من التكلف والعسر ما يغني عنه اختيار مذهب الكوفيين.

ثالثًا: أن جانب القياس أيضًا يقف معهم، إذ الزيادة واردة في أشعار العرب، لذلك كان قياس ابن ولاد مد المقصور علىٰ المد في "مساجيد" و"منابير" صحيحًا في تقديري.

وأما ما ذهب إليه الفراء من اشتراط جواز مد المقصور بأن لا يخرجه عن النظير فضعيف في تقديري أيضًا، لأنه مردود بقول القائل:

يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ ومِنْ شِيشاء يَنْشَبُ فِي المَسْعَلِ واللَّهَاءِ

إذ مد الشاعر "اللهاء" للضرورة مع كون ذلك يخرجه المد عن النظير، إذ ليس في الجموع "فعال" بالفتح.[1]

❁❁❁❁❁

(١) حاشية الصبان، ط المكتبة التوفيقية: ٤/ ١٥٥.

الخاتمـــة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله. صلىٰ الله وسلم وبارك عليه وعلىٰ آله وأصحابه والتابعين.....وبعد..؛

فهذه رحلة في كتاب الشيخ الأشموني "منهج السالك إلىٰ ألفية ابن مالك" تعرفنا فيها موقف الأشموني من آراء الكوفيين، وأهم ما وافق فيه أصحاب تلك المدرسة وما خالفهم فيه صراحة. وقد جاءت كثير من النتائج الفرعية متناثرة في ثنايا البحث، ويمكن أن نجمل في النقاط التالية جملة من النتائج العامة، وكان من أهمها:

١- وافقت الشيخ الأشموني فيما ذهب إليه في بعض المسائل، وخالفته في بعضها معتمداً في ذلك علىٰ الدليل والبرهان.

٢- كان الشيخ الأشموني في اختياره للرأي الذي يميل إليه، وترجيحه له يعتمد علىٰ الدليل القاطع والبرهان الساطع، بغض النظر عن المدرسة النحوية أيـًا كانت شهرتها. لذلك كان يوافق البصريين ويخالفهم، ويوافق الكوفيين ويخالفهم، وهاديه في ذلك النصوص المسموعة عن العرب.

٣- لاحظت من خلال استقراء مناقشة الشيخ وموافقاته، ومخالفاته للمدارس النحوية، ولأصحاب الآراء المنفردة ألفيته أنه يميل إلىٰ المدرسة البغدادية التي تعتمد علىٰ الدليل دون النظر إلىٰ شهرة مدرسة أو عالم.

٤- اعتمد الشيخ في أدلته وشواهده علىٰ جميع مصادر السماع، وعلىٰ القراءات القرآنية المتنوعة، وكذلك الحديث النبوي الشريف. قد ظهر ذلك واضحًا في المسائل التي تناولتها بالبحث والدراسة.

٥- جاءت شواهد الأشموني في المسائل مظان الدراسة متنوعة، فجاءت شعرا ونثرا، وقد قلد فيها من سبقه، وكان تأخره في الزمن عنهم هو السبب في ذلك.

٦- اعتمد الأشموني في شواهده الشعرية علىٰ شعر كبار الشعراء في الغالب الأعم.

٧- وهناك نتائج أخرىٰ مذكورة في ثنايا المسائل المدروسة في هذا البحث.

هذا والله أعلىٰ وأعلم.

وصل اللهم وسلم وبارك علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

١-	شرح الأشموني علىٰ الألفية مع حاشية الصبان، مطبعة الحلبي، (د.ت).
٢-	شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك، للأشْمُوني (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولىٰ ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ

ثانيا: المراجع:

١-	إتحاف فضلاء البشر، للبناء (ت: ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.
٢-	ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولىٰ ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٣-	أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولىٰ ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٤-	أشعار الشعراء الستة الجاهليين، للأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، المكتبة الشاملة.
٥-	إصلاح المنطق، لابن السكيت. تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون. دار المعارف، مصر، ١٣٦٨هـ- ١٩٤٩م.
٦-	إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس (ت: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢١هـ.

٧-	الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي (ت: ٤١٥ هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.
٨-	الأصول في النحو، لابن السراج (ت: ٣١٦ه)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.
٩-	الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولىٰ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
١٠-	البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، طبعة: ١٤٢٠ هـ.
١١-	الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (ت: ٦٧١ه)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
١٢-	الجنىٰ الداني في حروف المعاني، للمرادي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
١٣-	الخصائص، لابن جني (ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة. د.ت.
١٤-	الدر المصون، للسمين الحلبي. تحقيق: أحمد محمد الخراط. دار القلم، بيروت، الطبعة الأولىٰ، (١٤١٤هـ).

١٥-	الدرر اللوامع علىٰ همع الهوامع، للشنقيطي (ت: ١٣٣١ه)، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولىٰ ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.
١٦-	الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، محمد علي بيضون، الطبعة: الأولىٰ ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
١٧-	الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٨-	الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، دار مكتبة الحياة، بيروت. د.ت.
١٩-	الكتاب، لسيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٠-	الكشاف، للزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٧هـ.
٢١-	اللمع في العربية، لابن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت. د.ت.
٢٢-	المحتسب، لابن جني (ت: ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٢٣-	المخصص، لابن سيده (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.
٢٤-	المساعد علىٰ تسهيل الفوائد، لابن عقيل (ت: ٧٦٩ هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.
٢٥-	المستقصي في أمثال العرب، للزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م.
٢٦-	المقاصد الحسنة، للسخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولىٰ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٢٧-	المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرىٰ»، للعيني، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، وآخرَين، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة: الأولىٰ ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٢٨-	المقتضب، للمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة.عالم الكتب، بيروت. د. ت.
٢٩-	المقرب، لابن عصفور (ت: ٦٦٩ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة: الأولىٰ ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م.

٣٠-	المقصور والممدود،ابن ولاد(ت ٣٣٢هـ)،تحقيق: بولس برونله، مطبعة ليدن، ١٩٠٠م.
٣١-	المقصور والممدود، لأبي علي القالي (ت:٣٥٦ هـ)، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
٣٢-	المنصف، لابن جني (ت: ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولىٰ ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.
٣٣-	النكت الحسان، لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبع: الأولىٰ ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.
٣٤-	النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري (ت: ٤٧٦ هـ)، تحقيق: رشيد بلحبيب، طبعة وزارة الأوقاف بالمملكة المغربية ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.
٣٥-	أمالي ابن الحاجب، لابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار- الأردن، دار الجيل – بيروت: ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
٣٦-	أمالي ابن الشجري، لابن الشجري (ت:٥٤٢ هـ)، تحقيق: د.محمد محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
٣٧-	إملاء ما من به الرحمن، للعكبري (ت:٦١٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ت.

٣٨-	إنباه الرواة علىٰ أنباه النحاة، للقفطي (ت: ٦٤٦هـ)، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م.
٣٩-	أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، لابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت.
٤٠-	بغية الوعاة، للسيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا.
٤١-	تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية. د. ت.
٤٢-	تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٤٣-	تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولىٰ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
٤٤-	تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٢٨٨ هـ - ١٩٦٨م.

٤٥-	تعليق الفرائد علىٰ تسهيل الفوائد، لمحمد بدر الدين الدماميني (ت:٨٢٧ هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدىٰ، الطبعة: الأولىٰ ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
٤٦-	تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولىٰ، ١٣٢٦هـ.
٤٧-	توضيح المقاصد، للمرادي (ت: ٧٤٩ هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة: الأولىٰ ١٤٢٢ه- ٢٠٠١م.
٤٨-	جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ)، دار الفكر، بيروت. د.ت.
٤٩-	جمهرة اللغة، لابن دريد (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٩٨٧م.
٥٠-	حاشية الخضري(ت:١٢٨٧ هـ)علىٰ شرح ابن عقيل، دار الفكر للطباعة والنشر.د. ت
٥١-	حاشية الصبان، لمحمد الصبان (ت: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة: الأولىٰ ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.
٥٢-	خزانة الأدب، للبغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
٥٣-	ديوان الأخطل، شرحه: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤م.

٥٤-	ديوان الخنساء، اعتنىٰ به: حمدو طمَّاس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.
٥٥-	ديوان العجاج (ت: ٢١٦ هـ)، تحقيق: الدكتور: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، ١٩٧١م.
٥٦-	ديوان العرجي (ت: ١٢٠ هـ)، تحقيق: د. سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، الطبعة: الأولىٰ ١٩٩٨م.
٥٧-	ديوان القطامي، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، الطبعة: الأولىٰ ١٩٦٠م.
٥٩-	ديوان النابغة الذبياني، شرحه: حمدو طمَّاس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية ١٢٤٦ هـ-٢٠٠٥م
٦٠-	ديوان حسان بن ثابت (ت: ٥٠ هـ)، تحقيق: عَبدأ. مهنّا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.
٦١-	ديوان ذي الإصبع العدواني (ت: ٢٢ أو ٢٥ق هـ)، تحقيق: عبد الوهاب العدواني، مطبعة الجمهور، الموصل، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م.
٦٢-	ديوان ذي الرمة، شرح الخطيب التبريزي، قدمه ووضع هوامشه وفهارسه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.
٦٣-	ديوان عبيد بن الأبرص، شرح: أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولىٰ ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.

٦٤-	ديوان مسكين الدارمي (ت: ٨٩ هـ)، تحقيق: عبد الله الجبوري، وخليل إبراهيم، مطبعة دار البصري، بغداد، ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠م.
٦٥-	رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي(ت: ٧٠٢ هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤ هـ
٦٦-	سمط اللآلي في شرح أمالي القالي [هو كتاب شرح أمالي القالي / لأبي عبيد البكري؛ نسخه وصححه وحقق ما فيه وخرجه وأضاف إليه عبد العزيز الميمني]، لأبي عبيد البكري الأندلسي (ت ٤٨٧ هـ)، نسخه وصححه ونقحه وحققه: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ت.
٦٧-	سيبويه والضرورة الشعرية، د. إبراهيم حسن إبراهيم، مطبعة حسَّان، القاهرة، الطبعة: الأولىٰ ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.
٦٨-	شرح ابن الناظم علىٰ ألفية ابن مالك، تحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولىٰ ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٦٩-	شرح ابن عقيل، لابن عقيل (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة: العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٧٠-	شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، وراجعه: محمود شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، د. ت.

٧١-	شرح التصريح علىٰ التوضيح، لخالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولىٰ ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٧٢-	شرح الرضي علىٰ الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، الطبعة الثانية: ١٩٩٦م.
٧٣-	شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٧٤-	شرح المعلقات السبع، للزَّوْزَني (ت: ٤٨٦هـ)، تحقبق لجنة علمية في دار النشر، الدار العالمية، الدار العالمية، طبعة ١٩٩٣م.
٧٥-	شرح المفصل، لابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولىٰ ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
٧٦-	شرح المكودي علىٰ الألفية، لأبي زيد المكودي (ت ٨٠٧ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.
٧٧-	شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك، تحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة: الأولىٰ ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٧٨-	شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور (ت: ٦٦٩ هـ)، تحقيق: فواز الشعار، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولىٰ ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
٧٩-	شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، وزارة الأوقاف، العراق، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧م.
٨٠-	شعر الحارث بن خالد المخزومي، د. يحيىٰ الجبور، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، العراق، الطبعة: الأولىٰ ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م.
٨١-	شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي (ت: ٧٧٠ هـ)، تحقيق: د. الشريف عبد الله البركاتي، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة: الأولىٰ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
٨٢-	شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، لابن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٥ هـ.
٨٣-	صحيح البخاري، تحقيق: جماعة من العلماء، المطبعة الكبرىٰ الأميرية، بولاق، مصر، عام ١٣١١ هـ.
٨٤-	صحيح مسلم، للإمام مسلم (ت: ٢٦١ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة الحلبي، القاهرة. د. ت.

٨٥-	صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته، للسيوطي (ت: ٩١١هـ)، مع الكتاب: أحكام محمد ناصر الدين الألباني. الكتاب مرقم آليا، لا يوجد مطبوعا، المكتبة الشاملة.
٨٦-	ضرائر الشعر، لابن عصفور (ت: ٦٦٩ هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة: الأولىٰ: ١٩٨٠م.
٨٧-	طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي (ت: ٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثانية، الناشر: دار المعارف. د.ت.
٨٨-	علل النحو، لابن الوراق (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة: الأولىٰ ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٨٩-	فتح الباري، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.
٩٠-	كتاب السبعة في القراءات، لابن بن مجاهد (ت: ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف - مصر، الطبعة: الثانية ١٤٠٠هـ.
٩١-	كشف الخفاء ومزيل الإلباس، لأبي الفداء (ت: ١١٦٢هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولىٰ ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٩٢-	لسان العرب، لابن منظور (ت: ٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة: ١٤١٤هـ.
٩٣-	مجمع الأمثال، لأبي الفضل الميداني (ت: ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان. د. ت.
٩٤-	مجموع أشعار العرب، مشتمل علىٰ: ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنىٰ به: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة، الكويت، د. ت.
٩٥-	مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ه.
٩٦-	معاني القرآن للأخفش، لأبي الحسن الأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدىٰ محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولىٰ ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٩٧-	معاني القرآن، للفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة: الأولىٰ. د.ت.
٩٨-	معاهد التنصيص علىٰ شواهد التلخيص، لأبي الفتح العباسي (ت: ٩٦٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت. د. ت.

٩٩-	معجم الأدباء، لياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
١٠٠ -	مغني اللبيب، لابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة: السادسة ١٩٨٥م.
١٠١ -	نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٠٢ -	همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
١٠٣ -	وفيات الأعيان، لابن خلكان (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت. د. ت.